جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية
فرع التاريخ
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم : .....

إعداد الطالب:
فهيمة شتح

يوم : 2019/7/6م

المرأة العربية ونضالها السياسي
المرأة الجزائرية" نموذجا"

لجنة المناقشة :

شهرزاد شلبي	أ/م/ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا
جميلة بوخليفي قويدر	أ/ م/ ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	**مشرفا**
وافية نفطي	أ/م/ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	**رئيسا**

السنة الجامعية : 2018 _ 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر لله أولا على أن وفقنا لإتمام عملنا هذا الذي رأى النور، كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا ووقف إلى جانبنا، سواء كان من قريب أو من بعيد ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة بوخليفي قويدر وافية التي كانت خير عون لنا في سبيل إتمام هذه المذكرة المتواضعة ، ولم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة رغم كثرة التزاماتها.

ألف تحية شكر وتقدير وأرجو من المولى أن يجزيها عنا أحسن الجزاء.

مقدمة

تعد المرأة جزءا لا يتجزأ بأي حال من الأحوال من كيان المجتمع الكلي ، كما أنها مكون رئيسي للمجتمع بل تتعدى ذلك لتكون الأهم بين كل المكونات .

و يعد موضوع مشاركة المرأة السياسية بأشكالها المباشرة و غير المباشرة مؤشر أساسي من مؤشرات التطور الحضاري لأي مجتمع ، لأن نهوض المرأة و كونها شريكة في صنع القرار وتحملها المسؤولية في التغيير الاجتماعي ، و منحها حريتها ، و السماح لها بالدخول للمعترك السياسي من أجل التعبير عن آرائها المختلفة يعطي للوطن دفعة إلى الأمام ، مما يسمح لها ذلك ممارسة حقوقها السياسية ، و بالتالي تكون مشاركتها في مواقع صنع القرار على نحو فعال ما إذا ترسخ مبدأ المساواة الذي نصت عليه معظم الدساتير في البلدان العربية بينها و بين الرجل .

و قد عملت المرأة العربية جاهدة و مناضلة من أجل رفع صوتها و الدفاع عن حقوقها من خلال مشاركتها في الأحزاب و المنظمات و الجمعيات نذكر من ذلك المرأة الجزائرية التي ناضلت الى جانب أخيها الرجل عبر فترات زمنية فقد ساهمت في ثورة التحرير ، من أجل دفاعها عن وطنها و تحقيق حريتها ، و إثبات مكانتها في المجتمع الجزائري كما ناضلت و كافحت من أجل تحقيق طموحاتها و حقوقها السياسية لتفرض رأيها ، و نضالها السياسي ما هو إلا استمرار لما قدمته إبان الثورة التحريرية .

إشكالية البحث :

و من خلال ما تقدم تحاول الدراسة التعامل مع واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية من خلال الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة المرأة العربية عموما و المرأة الجزائرية خصوصا في النضال السياسي ؟

للإجابة على هذه الإشكالية فإننا نطرح التساؤلات التالية :

-ماهي الحقوق السياسية للمرأة العربية و التي تعكس واقع المشاركة السياسية ؟

– ماهي أشكال المشاركة السياسية للمرأة العربية عموما و المرأة الجزائرية خصوصا ؟

– كيف تمكنت المرأة الجزائرية من ممارسة حقوقها و إبراز شخصيتها ؟

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في :

– محاولة معرفة دور المرأة العربية في مواقع صنع القرار من خلال مشاركتها السياسية .

– إبراز مواقف المؤسسات الدولية و الدساتير العربية و الآراء المختلفة للفقهاء المسلمين من المشاركة السياسية للمرأة العربية بصفة عامة .

– تسليط الضوء على النشاط الثوري و السياسي الذي لعبته المرأة الجزائرية بصفة خاصة .

أسباب اختيار الموضوع :

ترجع بواعث اختيارنا لهذا الموضوع إلى :

– الرغبة في التعرف على نضال المرأة في المجال السياسي للتعبير عن آرائها و ممارسة حقوقها .

– التعرف على التطور التاريخي لمشاركة المرأة الجزائرية في نضالها الثوري و السياسي .

– تشجيع و تحفيز الأستاذة المشرفة لنا من أجل دراسة هذا الموضوع .

المنهج المتّبع :

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على منهجين رئيسيين تماشيا مع طبيعة الموضوع :

المنهج الوصفي : و ذلك لدراسة الخلفية التاريخية للمرأة العربية ووصف شخصيتها القوية ودورها في النضال و الكفاح الذي فرضته في مواقع صنع القرار للتعبير عن آرائها و فرض نفسها .

المنهج التاريخي : تم الاعتماد عليه من خلال تسليط الضوء على نضال و كفاح المرأة من أجل كسب حقوقها ، و ذلك من خلال معرفة التطور التاريخي الذي مرت به المرأة العربية خلال مشاركتها السياسية .

دراسة الخطة :

على ضوء ما تم تحصيله من مادة خبرية تتصل بهذا الموضوع قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول رئيسية ، إستهل **الفصل الأول** بالتحدث عن النضال السياسي للمرأة العربية خلال القرن العشرين ، و ذلك من خلال عرض المشاركة السياسية للمرأة العربية في الصكوك الدولية والدساتير العربية ، و عند فقهاء المسلمين ، تتقدمها المشاركة السياسية للمرأة في الصكوك الدولية ثم الدساتير العربية و في الأخير موقف فقهاء المسلمين من المشاركة السياسية للمرأة ، ثم تم عرض الحقوق السياسية للمرأة العربية ، بداية بالحق في التصويت ثم الترشح و أخيرا حق تقلد الوظائف العامة ، ثم بعدها تم معالجة قضية أشكال مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، كانت البداية بمشاركة المرأة العربية في السلطة التشريعية ، ثم السلطة التنفيذية ، و الأحزاب السياسية ، و أخيرا في الحركة الجمعوية (المجتمع المدني) .

أما **الفصل الثاني** فجاء الحديث فيه عن الواقع السياسي و الاجتماعي للمرأة الجزائرية ، وذلك من خلال ذكر العوامل المساعدة على تهيئة و ترقية المرأة الجزائرية في المجال السياسي والمتمثلة في التعليم و الوسط العائلي و أخيرا العمل ، ثم تم الحديث عن التطور التاريخي الذي شهدته المرأة الجزائرية أثناء دخولها المعترك السياسي بداية بنضالها إبان الثورة التحريرية ثم نضالها في ظل نظام الحزب الواحد (بعد الاستقلال) ، ثم عملها السياسي خلال مرحلة ما بعد الثمانينات ، و أخيرا مشاركتها خلال فترة التعددية الحزبية .

أما **الفصل الثالث و الأخير** فتم فيه ذكر نماذج لبعض الجزائريات المناضلات في المجال السياسي فكان الاختيار على أهم شخصيتين مناضلتين جزائريتين و هما مثال في الكفاح والنضال على وطنهما (زهور ونيسي و سعيدة بن حبيلس) ، و قد تم الحديث في هذا الفصل عن البيئة التي ساعدت كل من زهور ونيسي و سعيدة بن حبيلس في نضالهما و كفاحهما من أجل الدفاع عن حقوق المرأة ، و ذلك من خلال ما جاءت به زهور ونيسي في العديد من مؤلفاتها بالإضافة الى سعيدة بن حبيلس التي كانت قد دخلت معترك السياسة من أجل الدفاع عن المرأة وعن حقوق الإنسان .

دراسة المصادر و المراجع :

لقد ساعدتنا في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة مجموعة من المصادر و المراجع :

من بين المصادر المهمة التي تم الاعتماد عليها دساتير الجزائر منذ الاستقلال دستور 1963 ، دستور 1976 ، دستور 1989 ، دستور 1996 ، هذه الدساتير من الدساتير المهمة التي أيدت مساهمة المرأة الجزائرية في الحياة المهنية ، و التي أفادتني في التعرف على منح المرأة حقوقها السياسية و مقارنتها بالرجل ، و ذلك من خلال المواد التي نصت على ذلك . بالإضافة الى دساتير البلدان العربية الأخرى التي فسرت الحقوق السياسية للمرأة .

أما فيما يتعلق بالمراجع العامة ، فقد اعتمدنا على مراجع متنوعة من كتب و مجلات ومقالات ، فيما يخص الكتب : أحمد جابر " **المرأة العربية في المواجهة النضالية و المشاركة العامة** " ، الذي تم الإعتماد على هذا المرجع في الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة العربية في الدساتير و الكتاب الآخر ، كتاب : يحيى بوعزيز " **المرأة الجزائرية و حركة الإصلاح النسوية العربية** " ،الذي تم الإستعانة به لتسليط الضوء عن نضال المرأة الجزائرية إبان الثورة التحريرية و كذا كتاب : عباس إبراهيم ، عبد القادر كرليل " **دور المرأة في الثورة التحريرية** " ، بالإضافة إلى كتاب : أنيسة بركات درار " **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية** " .

أما فيما يتعلق بالمقالات و المجلات فاعتمدنا على مجلة المفكر ، العدد 05 ، في مقال لربابعة غازي " **دور المرأة في المشاركة السياسية** " إضافة إلى هادية يحياوي في مقال لها " **المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر** " في العدد 09 ، التي تم من خلال هذا المرجع تبيان جزئية التمكين السياسي للمرأة العربية، بالإضافة إلى مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، العدد 02 في مقال لعبد القادر علال " **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ... بين المحفزات و المعوقات** " .

كما تم الاستعانة بالمذكرات و الرسائل الجامعية في هذا البحث من بينها : مذكرة ماجستير للباحث : زكريا حريزي " **المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديموقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا – الذي تم الرجوع إلى هذا المرجع في الفصل الأول فيما يخص النضال السياسي للمرأة العربية خلال القرن العشرين** و مذكرة ماجستير للباحثة : جميلة خيضر " **مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي** " التي تم الإعتماد على المادة الخبرية لهذا المرجع في الفصل الثاني عندما تطرقنا إلى الواقع السياسي للمرأة العربية.

و من الرسائل الجامعية أيضا أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه للباحثة : صورية رمضاني " المرجعيات الثقافية و المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر ، أين تم الإعتماد على هذه الرسالة في الحديث عن عوامل تهيئة و ترقية المرأة الجزائرية في المجال السياسي بالإضافة الى بعض المواقع الإلكترونية التي تطلبتها الدراسة ، و بعض المراجع باللغة الأجنبية التي إعتمدت عليها من أجل إثراء الموضوع بمعلومات أكثر .

الصعوبات :

كما يعرف لا يخلو بحث علمي من الصعوبات و المشاكل البحثية فقد اعترضتنا بعض العقبات في سبيل إنجاز هذا البحث هي كالآتي :

– ندرة المصادر العلمية التي تفصل في موضوع مشاركة المرأة في المجال السياسي في الجزائر.

– قلة المراجع باللغة الأجنبية التي كانت ستزيد البحث أكثر أهمية و أكثر إثراء بالمعلومات .

– قلة المراجع التي تستفيض في دراستها على بعض الجزئيات المتعلقة بالشخصيات التي تمت دراستها في الفصل الأخير المتكلم عنها إلا شيء اليسير .

الفصل الأول

النضال السياسي للمرأة العربية خلال القرن العشرين

المبحث الأول : المشاركة السياسية للمرأة العربية

المطلب الأول : المشاركة السياسية في الصكوك الدولية

المطلب الثاني : المشاركة السياسية في الدساتير العربية

المطلب الثالث : المشاركة السياسية عند فقهاء المسلمين

المبحث الثاني : الحقوق السياسية للمرأة العربية

المطلب الأول : الحق في التصويت

المطلب الثاني : الحق في الترشح

المطلب الثالث : الحق في تقلد الوظائف العامة

المبحث الثالث : التمكين السياسي للمرأة العربية

المطلب الأول : مشاركة المرأة العربية في السلطة التشريعية

المطلب الثاني : مشاركة المرأة العربية في السلطة التنفيذية

المطلب الثالث : مشاركة المرأة العربية في الأحزاب السياسية

المطلب الرابع : مشاركة المرأة العربية في المجتمع المدني

الفصل الأول : النضال السياسي للمرأة العربية خلال القرن العشرين

المبحث الاول : المشاركة السياسية للمرأة العربية

يعد البحث في المشاركة السياسية* للمرأة العربية من خلال المواثيق الدولية والعربية والإسلامية و معرفة مواقفها من هذا الحق من الهام جدا ، لأنها تقوم بتجسيد إجماع أو ما يقارب الإجماع ، ومن هنا فإن العناية بهذه الدراسة ما هو إلا لتحسين المشاركة السياسية للمرأة العربية حيث يجعل تقدم الدولة في هذا المجال جزء من تقدم الكل الذي هو محيط العرب ، و ليس تقدما تنفرد به دولة معينة و كأنها تجتاز حدودا لم يتم اجتيازها من قبل شقيقات لها في محيطها .[1]

المطلب الأول : المشاركة السياسية للمرأة في الصكوك الدولية

إن المبدأ العام و الأساسي في القانون الدولي و المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان – و منها الحقوق المدنية و السياسية – هو مبدأ المساواة بين البشر و عدم التمييز و حق كل إنسان في التمتع بكل الحقوق المنصوص عليها و مسؤولية كل دولة في كفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها و الخاضعين لولايتها دون أي تمييز لأي سبب كان ، و إن الناس جميعا سواسية أمام القانون و يتمتعون بجميع الحقوق المدنية و السياسية بالتساوي بين الرجال والنساء على حد سواء .[2]

---

* هي درجة اهتمام المواطن بأمور السياسة و صنع القرار ، فكلما زادت درجة المشاركة السياسية للفرد و المواطن كلما زادت قوة القرارات السياسية ، و قلت صور العنف في هذه المجتمعات التي تتوسع فيها المشاركة السياسية ، **ينظر**: زينب لموشي ، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين و آليات التفعيل** ، مجلة تاريخ العلوم ، العدد 07 ، جامعة الجزائر03 ، 2017 ص 135 .

1– حبور جورج ، **المشاركة السياسية للمرأة من خلال المواثيق العربية و الإسلامية** ، تم تصفح الموقع يوم 2019/05/04 على الساعة 22:27

http :// www. amanjordan .org/ aman studies / wmview . php ArtID = 1170 .

2– زكريا حريزي ، **المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا –** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم علوم سياسية ، تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010 ، 2011 ، ص 53.

و في إطار التحدث عن حقوق الإنسان يمكن القول أنها ترجع إلى حقين رئيسيين " المساواة و الحرية " [1] ، و لهذا فإن فقهاء القانون يعرفون حقوق الإنسان على أنها : " مجموعة من المطالب و الحاجات المرتبطة بالإنسان وجودا و عدما ، و التي يحميها القانون " .

و لذلك فالتعريف يتميز بالشمولية و العمومية ، فهو ينطبق على جميع الأفراد دون تمييز بينهم لأي سبب ، و يشمل جميع حقوق الإنسان التي يتمتع بها أي فرد [2] ، و المرأة فرد من المجموع والمشاركة السياسية حق من حقوق الإنسان .

و مما لاشك فيه أن منظمة الأمم المتحدة ، قد و ضعت على كاهلها منذ إنشائها سنة 1945 الاهتمام بمبدأ المساواة و يعتبر ميثاق المنظمة هو الوثيقة الدولية الأساسية ، فهو الدستور الذي ينظم سلطاتها ووظائفها ، كما أنه يعد أول معاهدة دولية تحدد حقوق الإنسان و التزامات الدول الأطراف .[3]

و تتحدث المادة الأولى في أن أحد مقاصدها هو تعزيز احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعا و التشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، أي بدون تفرقة بين الرجال و النساء .[4]

---

[1]– محمد الغزالي ، **حقوق الانسان بين تعاليم الاسلام و اعلان الامم المتحدة** ، ط4 ، نهضة مصر ، القاهرة ، 2005 ، ص 07 .

[2]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 53 .

[3]– خالد مصطفى فهمي ، **حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية و الشريعة الاسلامية و التشريع الوضعي (دراسة مقارنة)** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 2007 ، ص 26 .

[4]– **نفسه** .

و هذا بالذات ما نصت عليه المادة 25 / ب من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المؤرخ في 16 ديسمبر 1966) من أن يتاح لكل مواطن أن ينتخب و ينتخب في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام و على قدم المساواة بين الناخبين و بالتصويت السري تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين .[1]

كما نصت اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 640 (د- 7) المؤرخ في 20 ديسمبر 1952 بأن " لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده سواء بصورة مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون في حرية " [2]

و قد سبق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية للمرأة ليؤكد هذه الحقوق ، متضمنا ثلاثين مادة ، ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اصداره بالإجماع يوم 10 ديسمبر 1948 .

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته (21) و بالتوافق مع المادة (02) منه " يسمح للنساء بالمشاركة في إدارة الشؤون العامة في بلادهن كما أنهن يتمتعن بنفس الشروط من أجل تولي الوظائف العامة .[3]

و هذا ما أكدته أيضا الاتفاقيات الدولية و في مقدمتها المادة الرابعة من إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة الصادر سنة 1967 حيث تشترط " وجوب اتخاذ تدابير لازمة ، و خاصة التشريعية لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين في التصويت في جميع الانتخابات و الاستفتاءات و الترشح لمختلف الهيئات المنتخبة و تقلد جميع الوظائف العامة " .

و قد استكمل الإعلان باتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز اتجاه النساء الصادر سنة 1979 – لأنه رغم كل تلك الوثائق الدولية لا يزال هناك تمييز واسع النطاق ضد المرأة – مما جعل الاتفاقية

[1]– انظر المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية .

[2]– خالد مصطفى فهمي ، **المرجع السابق** ، ص 126 ، 127 .

[3]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 54 .

تتبنى أسلوب التربية لاستئصال فكرة نقص المرأة الموروثة منذ القدم ، لأنه لا جدوى من تغيير النصوص ما لم يسبقه تغيير في العقليات و الذهنيات . [1]

و قد نصت المادة السابعة سنة 1979 من الاتفاقية على ما يلي : " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية و العامة للبلد ، وبوجه خاص تكفل للمرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ، الحق في : التصويت ، و الانتخاب ، و كذا المشاركة في صياغة سياسة الحكومة و تنفيذها .

و قد أشارت بأنه لأغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح " التمييز ضد المرأة " أي تفرقة أو استعباد أو تقييد يتم على أساس الجنس ، و يكون من أثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة على أساس تساوي الرجل و المرأة بحقوق الإنسان و الحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المدنية و في أي ميدان آخر ، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها و ممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية .[2]

هذه الاتفاقيات التي سبق القول عنها جاءت نتيجة لعدة مؤتمرات عقدت لتحرير المرأة وتمكينها في شتى المجالات و منها المجال السياسي ، ابتداء من مؤتمر المكسيك 1975 ، والذي أعلن عاما دوليا للمرأة ، ثم كوبنهاجن 1980 ، و نيروبي 1985 ، مرورا بمؤتمر بكين بالصين 1995 ، حيث أكدت الحكومات المشاركة في هذا المؤتمر اقتناعها بأن : " مشاركة النساء الكاملة على قدم المساواة مع الرجال في المجالات ، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار و ممارسة السلطة ، و تعتبر مهمة لتحقيق المساواة و التقدم و الأمن ، ووصولا إلى مؤتمر نيويورك 2000 ، و الذي صدرت عنه توصيات عممت إعلاميا بشكل عالمي واسع

[1]– اعمر يحياوي ، **الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الاسلامية و القانون الدولي** ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2001 ، ص 121 ، 122 .

[2]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 55 .

النطاق (برامج و ندوات ، أفلام و ملصقات) و من بين هذه التوصيات فرض مفهوم المساواة المطلق بين المرأة و الرجل . [1]

المطلب الثاني : المشاركة السياسية للمرأة العربية في الدساتير العربية

تتطلب أي قراءة لحق المرأة في المشاركة السياسية ضمن الدساتير العربية اعتماد مرجعية حقوق الإنسان في عالميتها و شموليتها سواء ما تعلق منها بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان عامة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان .... الخ أو المواثيق الدولية الخاصة بالمرأة و على رأسها اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة .

و بما أن الدستور هو أسمى قانون للدولة فمن المفروض أن ينص و يضمن حق المرأة في المشاركة السياسية و أن ينص على المساواة بينها و بين الرجل كما هو منصوص عليه في العهدين الدوليين للحقوق الخمسة و التي من بينها ضمان مساواة الذكور و الإناث في التمتع بالحقوق المنصوص عليها . [2]

تختلف الدول العربية في تقنينها للمشاركة السياسية للمرأة ويمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات كبرى و هي كالتالي :

1- دول ليست لها دساتير أو قوانين تنظم و تفسر الحقوق السياسية للمواطنين و هو ما يشمل الرجل و المرأة مثل (**الكويت و السعودية**) .

2- دول أصدرت دساتير لكن لم تنص أحكامها على منح المرأة حق المشاركة السياسية مثل : **(الإمارات)** .

---

[1]- زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 55 .

[2]- حكيمة الشاوي ، **حقوق المرأة في الدساتير العربية** ، موقع ملتقى المرأة للدراسات و التدريب ، تم الاطلاع يوم : 10-05-2019 على الساعة 41 : 22 .

http: // www.wfrt. Net/ dtls . php ؟ content ID = 743.

3- دول عربية لها دساتير و قوانين تنص بوضوح على حق المرأة في المشاركة السياسية **(تونس سوريا – العراق – الأردن – المغرب – لبنان – اليمن – البحرين)** . [1]

و غيرها فمن الملاحظ أن التعامل مع الحقوق السياسية للمرأة في مجتمعاتنا العربية مرتهنا في بعض المجتمعات بعوامل متشابكة منها ما هو متصل بالموروث الثقافي في تأويل النصوص الدينية . [2]

كما تنص المادة (11) من دستور **مصر** الصادر في 1971 على أن الدولة تكفل التوفيق في واجبات المرأة نحو الأسرة و عملها في المجتمع و مساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية .

و هو أيضا ما أقره الدستور **المغربي** المعدل سنة (1996) في المادة (09) على أن : " الرجل و المرأة متساويان في الحقوق السياسية . لكل مواطن ذكرا كان أو أنثى ، الحق في أن يكون ناخبا إذا كان بالغا سن الرشد و متمتعا بحقوقه السياسية و المدنية " .

أما الدستور **السوري** الصادر عام 1973 فلم يميز بين المرأة و الرجل في أي من مواده ، ولا سيما في موضوع المشاركة السياسية ، بل خصها بالمادة (45) و التي جاء فيها ما يلي : " تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة و الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و تعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها و مشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي ، و هذه المادة تتطابق مع المادة الثانية من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ". [3]

---

[1]- عبد الغني محمود ، **حقوق المرأة في القانون الدولي العام و الشريعة الاسلامية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991 ، ص 19 .

[2]- **نفسه** .

[3]- زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 56 ، 57 .

و هذا ما أقره الدستور **التونسي** الصادر في 1959 ، فقد نص في الفصل السادس منه على أن : " كل المواطنين متساوون في الحقوق و الواجبات و هم سواء أمام القانون ". [1]

كما نص الدستور **الأردني** الصادر سنة 1952 ، في الفصل الثاني منه على حقوق الأردنيين وواجباتهم من دون تفريق بين الرجال و النساء ، كما نصت الفقرة **1** من المادة السادسة من ذات الدستور على ما يلي : " الأردنيين أمام القانون سواء ، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات و إن اختلفوا في اللغة أو العرق أو الدين " . [2]

و جاء دستور مملكة **البحرين** الصادر في 2002 ، في القسم الثاني من المادة **4** " على أن الدولة تكفل التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة و عملها في المجتمع و مساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية " . [3]

أما الدستور **اليمني** الصادر سنة 1990 بعد الوحدة اليمنية ، فقد نصت المادة **24** منه على ما يلي : " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا ، و تصدر القوانين من أجل تثبيت هذا الحق " [4] ، بينما ساوت المادة **26** من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل الصادر بمدينة رام الله بتاريخ 18 / 03 / 2003 بين المرأة و الرجل في مختلف الحقوق و خاصة الحقوق السياسية كحق المرأة في المشاركة في الانتخابات التشريعية و البلدية في مراحلها المختلفة ، و تشكيل الأحزاب ... الخ

كما ينص الدستور **اللبناني** الصادر سنة 1926 في مقدمته على أن " لبنان عضو مؤسس من منظمة الأمم المتحدة و يلتزم بمواثيقها ، و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " ، و تؤكد المادة

---

[1]- زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 57 .

[2]– احمد جابر و آخرون ، **المرأة العربية في المواجهة النضالية و المشاركة العامة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 135 ، 136.

[3]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 57 .

[4]– احمد جابر وآخرون ، **المرجع السابق** ، ص 85 .

7 من الدستور ما يلي : " كل اللبنانيين سواء لدى القانون و هم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية و السياسية ، و يتحملون الفرائض و الواجبات العامة دون ما فرق بينهم " . [1]

أخيرا لا تخرج **الجزائر** عن هذا التوجه (المساواة بين المواطنين) ، فقد نص دستور 1963(المادة 10) في ديباجته على سياسة اجتماعية لفائدة الجماهير ، لرفع مستوى حياة العمال ، و المبادرة برقي المرأة لإشراكها في تدبير الشؤون العامة و تطوير البلاد .[2]

و قد أقر الدستور في الفصل المتعلق بالحقوق و الواجبات ، حق المرأة الجزائرية في التمتع بكافة حقوقها دون استثناء ، و كرس هذه المبادئ في مختلف مواده ، حيث نص الدستور على أن " الشعب الجزائري ناضل و يناضل دوما في سبيل الحرية و الديمقراطية ، و يعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية أساسها مشاركة كل جزائري و جزائرية في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة و ضمان الحرية لكل فرد " .

أما دستور 1976 فإن ديباجته لم تتضمن أو توحي إلى أية إشارة لحقوق المرأة السياسية على عكس الدستور الذي سبقه ، بل أن ما جاء به دستور 1976 يوحي إلى تبني الفلسفة الاشتراكية ، و فكرة المشاركة الجماهيرية الشعبية في تسيير الشؤون العمومية . و قد كرس دستور 1976 في مختلف مواده "**39** "، "**40** "، "**42**" ، كلها تؤكد على أن الدولة تضمن المساواة لكل المواطنين . [3]

هذا في ظل تبني الجزائر الاشتراكية ، أما بعد تبني التعددية الحزبية فقد رسم دستور 1989 معالم تغيير نظام الحكم من الاشتراكي إلى الاتجاه الليبيرالي ، و حظيت حينها حقوق الإنسان بنصوص كثيرة تمثلت في حوالي 35 مادة ، حيث جاء في ديباجته دستور 1989 : " الشعب

---

[1]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 57 .

[2]– انظر المادة 10 من دستور 1963 .

[3]– مبروكة محرز ، **المكانة السياسية للمرأة في القانون الدولي و التشريع الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم حقوق ، تخصص قانون دستوري ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ، 2013 – 2014 ، ص 163 ، 164 .

يناضل في سبيل الحرية و الديمقراطية ، و يسعى إلى مؤسسات دستورية أساسها مشاركة كل جزائري و جزائرية في تسيير الشؤون العمومية و تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة و ضمان الحرية لكل فرد " . [1]

وقد تعد الدساتير إطار للتعايش بين الحريات و السلطة إذ تحدد قواعد ممارسة السلطة والمجال الذي يخصص الحريات و حقوق الأفراد ، و فكرة حماية الدساتير للحقوق و الحريات عن طريق النص على الحقوق و الحريات الأساسية ، يعد في حد ذاته بين الضمانات القانونية التي تحمي الحقوق العامة و التي تعتبر مؤشر من مؤشرات التبني الرسمي لهذه الحقوق .

وتتضمن التشريعات الداخلية لمختلف الدول المبادئ التي التزمت بها دوليا ، نتيجة انضمامها إلى الاتفاقيات الدولية على اعتبار أن أحكامها تصبح جزءا من التشريع الداخلي للدولة بل قد تسمو عليه في بعض الأحيان ، و على رأس هذه الالتزامات تلك القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان ، و من بينها إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجل . [2]

المطلب الثالث : المشاركة السياسية للمرأة العربية عند فقهاء المسلمين

أولا : الأراء المعارضة للمشاركة السياسية للمرأة

يرى الكثير من الفقهاء القدماء و المعاصرين أن المرأة أعدت لتكون أما و زوجة ، و أن شغلها للمناصب العامة تعطيل لوظيفتها الأساسية ، و مخالفة لحكم الشرع الذي يوجب مكوثها

---

[1]- انظر دستور 1989 .

[2]- عمار عباس ، نصر الدين بن طبقور ، **توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة او تحقيق المساواة عن طريق التمييز الايجابي** ،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 10 ، جوان 2013 ، ص 87 ، انظر الموقع :

http:// www.univ.chlef.dz/ ratsh/ RATSH – AR / LA . revue – N – 10 / Article – Revue – Academique – N – 10 – 2013 / science – eco – admin / article – 07 – pdf . / 05 /10 : تاريخ التصفح ، 2019

في البيت ، و يحرم اختلاطها بالرجال مستشهدين بنصوص من القرآن الكريم و السنة النبوية ويتعاملون بالقاعدة الفقهية التي تقول " درء المفاسد مقدم على جلب المصالح " [1] ، و من هؤلاء الفقهاء الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله عند شرحه للآية الكريمة : قال تعالى : " **الرجال قوامون على النساء** " * ، أي أن الرجل هو الذي ينفق على المرأة و يخرج إلى العمل و ليست المرأة ، لأن مهمتها الوحيدة و الرئيسية هي تربية الأولاد و المكوث في البيت .[2]

و استدل بحديث للنبي " صلى الله عليه و سلم " فعن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : " كلكم راع و كلكم مسؤول عن رعيته ، فالأمير راع و الرجل راع على أهل بيته و المرأة راعية على بيت زوجها وولده فكلكم راع و كلكم مسؤول عن رعيته " متفق عليه [3] ، و يذهب الكثير من علماء المذهب السلفي إلى القول بهذا مثال على ذلك الشيخ محمد ناصر الدين الألباني * رحمة الله عليه ، الذي كان يرى أن المرأة مكوثها في البيت لتربية أولادها .

و في هذا الصدد يقول الشيخ أبو إسحاق الحويني و هو متخصص في الحديث و متأثر بالشيخ الألباني في حوار له مع مجلة الفرقان الكويتية بأنه يعجبني قول من قال للمرأة " أنت نصف المجتمع ثم أنت تلدين لنا النصف الآخر و أنت بذلك أمة بأسرها " ، أي أن المرأة هي المجتمع ككل فإذا خرجت من بيتها و تركت تربية أبنائها يعد ذلك خيانة للأمة [4].

---

[1]– ابراهيم غرايبة ، **نساء في معترك السياسة** ، موقع قناة الجزيرة ، تم الاطلاع يوم : 2019/05/09 على الساعة 22:18 http:// Aljazeera . net / portal / templates / postuys / pocket .

* الآية 34 من سورة النساء .

[2]– ابي زكريا يحي بن شرف النووي و آخرون ، **شرح رياض الصالحين** ، ج 2 ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، 2002 ، ص 72 .

[3]– **نفسه** ، ص 73 ، 74 .

[4]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 59 .

ثانيا : الآراء المؤيدة للمشاركة السياسية للمرأة

هناك فرق آخر يمنح و يؤكد المشاركة السياسية للمرأة ، انطلاق من قاعدة عامة في الشريعة الإسلامية و هي " المساواة بين المرأة و الرجل في الحقوق و الواجبات " ، فالشريعة الإسلامية السمحاء تؤكد على مبدأ المساواة بين المرأة و الرجل في جميع التكاليف و الأعباء الدينية ، فالأساس هو عدم المفاضلة بين أحد لقوله تعالى : " إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ * ، و قول الرسول صلى الله عليه و سلم " لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى و العمل الصالح

و من ثم فالشريعة الإسلامية قد سبقت كل الاتفاقيات و المبادئ و العهود في منح المرأة الكرامة و مساواتها بالرجل . [1]

و في هذا الصدد يقول الشيخ الغزالي بأن المرأة و الرجل كلاهما مسؤول أمام الله عن قول الحق و إسداء النصح ، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر . [2]

لقوله تعالى : :

الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَوَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚأُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ*

و موقف الشيخ الغزالي هذا يؤيده الشيخ القرضاوي ، و الذي يرى بأن المرأة مطالبة بأن يكون لها دور في الشأن العام مثل الرجل لأنها مخاطبة بالتكاليف مثل ما يخاطب الرجل لقوله

---

* الآية 13 من سورة الحجرات .

1- خالد مصطفى فهمي ، **المرجع السابق** ، ص 35 ، 36 .

2- محمد الغزالي ، **المرجع السابق** ، ص 07 .

* الآية 71 من سورة التوبة .

تعالى : " **يا أيها الناس** " و " **يا أيها الذين آمنوا** " ، و بالتالي فالشيخ القرضاوي يقر بحق المرأة في المشاركة السياسية و دخول المعترك السياسي . [1]

و يقول الشيخ محمد سيد طنطاوي أن هناك من يدل على حق المرأة في المشاركة السياسية من خلال مبايعة النساء للرسول الكريم ، فلقد أمر الله نبيه صلى الله عليه و سلم أن يبايع النساء كما بايع الرجال على التمسك بتعاليم الإسلام فقال سبحانه و تعالى : " **يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا و لا يسرقن و لا يزنين ... فبايعهن و استغفر لهن الله إن الله غفور رحيم** " .

كما أن هناك من الفقهاء المعاصرين من أجاز لها تولي رئاسة الدولة أمثال عبد الحميد متولي ، و ظافر القاسمي . لكن يجب أن تفهم أن دخولها معترك السياسة ليس من أجل طلب الشهرة و المكانة المرموقة داخل المجتمع و إنما إصلاح ما يجب إصلاحه في هذا المجتمع ، لأن السياسة ماهي إلا عملية توجيه و إصلاح للمنظومة السياسية ، مع عدم تناسيها لدورها الكبير والعظيم و هو تربية أولادها . [2]

[1]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 60 .

[2]– زكريا حريزي ، **المرجع نفسه** ، ص 60 ، 61 .

المبحث الثاني : الحقوق السياسية للمرأة العربية

الحقوق السياسية هي كل ما تمنحه الدولة للأفراد من حقوق ذات صلة شخصية بهم ضمن المصلحة العامة ، و تتمثل في حق المواطن في الاشتراك في إدارة الدولة ، بحيث يكون اشتراكه مباشرا عن طريق توليه أحد المناصب التنفيذية في الدولة ، أو غير مباشر عن طريق ممثلين عنه هم أعضاء المجالس المنتخبة .

و إذا اعتبرنا المرأة شريكا أساسا في تحقيق أهداف التنمية و تطوير المجتمع ، فقد ناقش العلماء مسألة تمتعها بالحقوق السياسية منذ وقت مبكر مثلما تضمنتها القوانين و المواثيق الدولية و نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، و أكدت عليها دساتير الدول و قوانينها النافذة .[1]

المطلب الاول : الحق في التصويت للمرأة العربية

التصويت يعني لغة : الاختيار و الانتقاء حيث نتج التصويت عن انتشار الاقتراع العام و الذي يعني ان كل المواطنين (رجال ، نساء) البالغين السن القانونية (سن الرشد السياسي) ، المتمتعين بالحقوق المدنية يستطيعون التصويت ، و قد يأخذ التصويت الشكل الإجباري كما في بلجيكا و قد يكون اختياريا كالجزائر و فرنسا . إذن فالتصويت على شخص ما يعني تأييده واختياره كممثل له و ناطق باسمه . [2]

و يشمل حق المرأة في التصويت مشاركة المرأة بإعطاء رأيها في كل الانتخابات العامة التي تنظمها دولتها سواء كانت انتخابات تشريعية أو رئاسية أو استفتاءات عامة و ذلك وفقا

[1]– سعيدة بوفاغس ، **الحقوق السياسية للمرأة في ضوء الفقه الاسلامي** ، قسنطينة ، ص 145 ، 146 .

[2]– الفرق بين الانتخابات ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/08 على الساعة : 08:06 .
http:// forum . law . dz . com / index . php ؟ shoutop = 3145 .

للشروط التي يحددها القانون ، على أن لا يقيد هذا القانون الأهلية السياسية للمرأة لاعتبارات تمييزية مبنية على عدم المساواة بين النساء و الرجال . [1]

و لقد تباين حصول المرأة العربية على حق التصويت ، فقد نالت هذا الحق في نطاق معادلة تأخذ بعين الاعتبار التوازن الاجتماعي في علاقته بالتوازن السياسي ، و قد تم بشكل جزئي فنجد مثلا بعض البلدان قد منحت هذا الحق للمرأة في نهاية الأربعينيات و في بلدان أخرى في الثلث الأخير من القرن العشرين ، و عدم حصولها على هذا الحق في بلدان عربية حتى الآن (بداية القرن 21) [2] ، مثل الكويت ، اليمن الشمالي ، العربية السعودية ، فلا زال تمثيل المرأة محدود ، و لا زال القرن 21 يحرم المرأة من حقوقها في المشاركة السياسية و الترشيح و يمارس عليه ضغوطا اجتماعية حتى في مجال التصويت و يتعامل معها انطلاقا من فهم (مغلوط) للدين ، أو العادات أو التقاليد ، كمجرد أداة لإطعام الرجل أو إمتاعه . [3]

لقد كانت دولة **جيبوتي** أول دولة عربية تمنح المرأة الحق السياسي (دخولها للمعترك السياسي) و كان هذا عام 1946 ، و حصلت على حق التصويت في الانتخابات بحلول عام 1986 . [4]

أما في **الجزائر** فقد دخلت المرأة الجزائرية للسياسة منذ دخولها مجال المقاومة أثناء الثورة التحريرية ، و قد حصلت على حق التصويت في عام 1958 أي قبل الاستقلال ، أما في دولة الجزائر المستقلة فقد حصلت عليه في عام 1962 و مارسته في نفس العام ، و في **مصر**

---

[1]– سرور طالبي المل ، **نضال المرأة العربية من اجل الحصول على حقوقها السياسية** ، الملتقى الدولي الثاني " المشاركة السياسية للمرأة العربية " ، معهد الحقوق و العلوم السياسية ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة – يوم 2017/04/25 ، ص 8 .

[2]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 63 ، 64 .

[3]– ربابعة غازي ، **دور المرأة في المشاركة السياسية** ، مجلة المفكر ، العدد 05 ، قسم العلوم السياسية ، الجامعة الاردنية ، ص 176 .

[4]– يحيي بوعزيز ، **المرأة الجزائرية و حركة الإصلاح النسوية العربية** ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2001 ، ص 26 .

حصلت المرأة على حقها في التصويت في أول دستور يصدر بعد الثورة أي دستور 16 يناير 1956 .[1]

و في **سوريا** حصلت المرأة على حق التصويت في 1953 بشرط أن تكون حائزة على شهادة التعليم الإبتدائي على الأقل كما تم تعيين الدكتورة " نجاح العطار" وزيرة الثقافة السابقة نائبة للرئيس عام 2006 ، كأول امرأة في العالم العربي تتقلد منصب سياسي على هذا المستوى .

و حصلت المرأة **اللبنانية** على حق التصويت عام 1952.

و المرأة **التونسية** على حق العمل السياسي تصويتا عام 1959 .

و أعقبتها المرأة **المغربية** في الحصول على هذا الحق بعد عامين 1963 .

ثم جاء دور **الليبية** التي حصلت على حقها في التصويت عام 1964 ، و المرأة **الفلسطينية** عام 1996 .[2] كما جاء الاعتراف الفعلي للمرأة اليمنية بحق التصويت مع دولة الوحدة سنة 1990[3]

أما المرأة **الأردنية** فإن حقها في التصويت يعود لعام 1974 .

أما بالنسبة لدول الخليج و مع حداثة التجربة السياسية للمرأة **الخليجية** ، ففي قطر أصدر الأمير في تاريخ 1998/07/18 ، مرسوم رقم 17 لسنة 1988 خاص بنظام التصويت لكل قطري أو قطرية بلغ 18 سنة .

---

[1]– فاديا كيوان ، **تقرير اقليمي عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال السياسة** ، منظمة المرأة العربية ، القاهرة ، 2007 ، ص 06 – 08 .

[2]– محمد عبد الحكيم ، **المرأة العربية في البرلمان** ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/11 على الساعة : 09:40
http :// www . dotms . com / details .

[3]– الوضع السياسي للمرأة في اطار مفهوم الكوتا ، ورقة قدمت في المؤتمر الثاني للمرأة بصنعاء ايام 08–10 مارس 2003 ، تم الاطلاع على الموقع يوم 2019/05/11 على الساعة : 11:00
http :// www . yemeni . women . org . ye / comf . kota . htm .

بينما التحقت المرأة **الكويتية** سنة 2005 بعدما وافق مجلس الأمة يوم 2005/05/16 ، منح المرأة الكويتية ، حقوقها السياسية بما فيها حق التصويت في الانتخابات بعد 35 سنة من النضال[1] .

المطلب الثاني : الحق في الترشح للمرأة العربية

يقصد بالترشح إعطاء للشعب أو الأمة أو المجموعة البشرية إمكانية ممارسة السلطة السياسية عن طريق الممثلين و المساهمة في تكوين الإرادة السياسية للشعب . [2]

كما يعد الترشح حقا من الحقوق السياسية ، يتم من خلاله اختيار رئيس الدولة و أعضاء المجالس المنتخبة [3] ، و الذي يعتبر عمل قانوني ، يعبر به الشخص و بصفة رسمية أمام الجهة المختصة عن إرادته في التقدم لاقتراع ما . [4]

و الحق في الترشح أن يكون الفرد منتخبا في إطار انتخابات حرة و نزيهة و ترتبط هذه الحقوق جميعها من وجهة نظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بحرية التعبير و بالحرية الحزبية وتشمل بالنتيجة على الحق في القيام بأنشطة سياسية سواء فردي أم في إطار أحزاب سياسية . [5]

أما عن حق المرأة في الترشح فهذا يعني أن يكون لها حق في تقديم نفسها كمرشحة في أي استحقاق انتخابي كان سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو حتى رئاسي ، طالبة من الناس اختيارها لتكون إما نائبة أو مسؤولة إدارية أو محلية أو قائدة مجموعة .... الخ .

---

[1]– محمد عبد الحكيم ، **المرجع السابق** .

[2]– حفيظة شقير ، **دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات** ، المعهد العربي لحقوق الانسان ، تونس ، 2004 ، ص 45 .

[3]– حفصة بن عشي ، **تعزيز تواجد المرأة بالمجالس المنتخبة في ظل القانون العضوي 12-03** ، مداخلة القيت في ملتقى وطني ، حول قانون الانتخابات – واقع و آفاق – ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، يومي 03 -04 مارس 2013 ، ص 145 .

[4]– احمد بنيني ، **الاجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم القانونية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة – 2005 ، 2006 ، ص 160 .

[5]– زرزور بن نولي ، **الحماية الدولية لحقوق الانسان في اطار منظمة الامم المتحدة** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، قانون دولي عام جامعة محمد خيضر – بسكرة– 2011 ، 2012 ، ص 94 ، 95 .

و بخصوص حق المرأة العربية في الترشح ، لم تنص قوانين الانتخابات المتعاقبة على ما يمنع المرأة من الترشح كما لم تشر إلى ما يعطيها الأولوية و لا الأفضلية في ذلك ، ليترك بذلك أمر ترشيحها من عدمه إلى تقديرات معدي القوائم الانتخابية (الأحزاب السياسية ، الأحرار) لمختلف الاستحقاقات الانتخابية (الانتخابات الرئاسية ، التشريعية و المحلية) و هو ما يحتكم في الغالب إلى إملاءات ما تقتاضيه الضرورة الانتخابية التي تسعى من خلالها القوائم المترشحة (في ما عدا الانتخابات الرئاسية التي يترشح لها فرادى) إلى خطب ود الناخبين فتقدم النساء متى جرى تقدير أن ذلك رهانا كاسبا ، ليجري تأخيرهن بل و حتى استبعادهن من القوائم الانتخابية متى تم تقدير أن لترشيحهن تأثير سلبي على مردود الحصاد الانتخابي للقائمة المترشحة و هي الممارسات التي كثيرا ما جرى التخفي من ورائها لأجل اقصاء النساء و تهميشهن من البروز على القوائم الانتخابية استنادا الى بعض الضوابط و الأعراف الاجتماعية و لاسيما في المناطق الريفية و شبه الحضرية أين يجري تبرير استبعاد ترشيح الكفاءات النسوية بدعوى رفض المجتمع لتقلد المرأة لمناصب انتخابية على الرغم من حضورها المهني و الوظيفي المميز . [1]

أما عن نيل المرأة العربية حقها في الترشح ، نجدها قد نالته في أوقات مختلفة من تطور أنظمة الحكم في الدول العربية ، و لم يبق سوى النزر القليل تحاول جاهدة منح المرأة هذا الحق في ظروف محافظة كما هو الحال بالنسبة **للسعودية** ، أما بالنسبة لدولة **الكويت** نجد أن مطالبة المرأة الكويتية لحقوقها السياسية من بينها حق الترشح تعود إلى حقبة السبعينات ، عندما تقدم النائب سالم المرزوق في عام 1971 بأول اقتراح لمنح المرأة الكويتية المتعلمة حق الترشح ، إلى جانب مناشدة رئيسة لجنة يوم المرأة العربي نورية السداني رئيس مجلس الأمة بذلك ايضا .

[1]– منصور لخضاري ، **آفاق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر** ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر– ص 70 ، 71 .

و بالفعل بعد كل هذه الجهود أقر مجلس الأمة الكويتي في ماي 2005 للمرأة الكويتية حق الترشح لمجلس الأمة الكويتي القادم . [1]

أما **الأردن** فقد صدر أول دستور لها عام 1953 ، و جاء مقرا بالمساواة بين كافة الأردنيين في الحقوق و الواجبات إلا أنه ميز الذكور بحق التمثيل النيابي ولم يتم تجاوز هذا التمييز إلا في التعديل الدستوري لسنة 1974 . مما أتاح للمرأة الأردنية المشاركة في الانتخابات كمرشحة عام 1989 و ما بعدها . و هذا ما حدث أيضا لشقيقتها **اللبنانية** نتيجة التأويل الخاطئ للدستور اللبناني الصادر في 1926 خاصة و أنه شرط على المرأة اللبنانية الحصول على شهادة التعليم الابتدائي مقابل منحها الحق في الترشح ، و لم يتم الغاء هذا الشرط إلا في عام 1953 .

و منح دستور دولة **البحرين** عام 1973 حق الترشح للمرأة إلا أن التطبيق العملي حرمها من هذا الحق و لكن بعد تولي الشيخ حمد بن عيسى مقاليد الحكم بدأت أولى خطوات التغيير ، و من بينها تفعيل حق الترشح للمرأة البحرينية و الذي تجسد في ماي 2002 إذ رشحت 31 سيدة أنفسهن مقابل 275 رجلا في الانتخابات البلدية .

أما بالنسبة لدولة **عمان** و رغم حداثة تجربتها السياسية فهي تعتبر أول دولة من بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تمنح المرأة حق الترشح ، و قد بدأ اشراك المرأة العمانية لأول مرة في ترشيحات الفترة الثانية لمجلس الشورى العماني لعام 1994 ، و اقتصر هذا الحق على محافظة مسقط وحدها ، ثم جرى تعميم هذا الحق في ترشيحات الفترة الثالثة لعام 1997 .

أما في **مصر** فقد أقر دستور 1956 كل الحقوق السياسية للمرأة ، و من بينها حق الترشح إلا أن الممارسة كانت في العام الموالي في الانتخابات البرلمانية ، حيث أقدمت ست منهن بالترشيح في ذلك العام 1957 . [2]

[1]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 65 .

[2]– زكريا حريزي ، **المرجع نفسه** ، ص 66 .

و في **سوريا** و بعد صدور دستور 1953 ، فقد أقر حق المرأة في الترشح و لكن لم يتسن للمرأة آنذاك الوصول إلى البرلمان إذا لم تتقدم أي سيدة لترشيح نفسها خلال انتخابات الفترة المذكورة إلا أن أول وصول للمرأة لأحد البرلمانات في سوريا كان في حقبة الوحدة السورية المصرية (1958 الى 1961) حيث ضم برلمان الوحدة المعروف باسم (مجلس الأمة) امرأتين من الجانب السوري .

أما في دولة **اليمن** فكان الاعتراف الفعلي لحق المرأة في الترشح مع دولة الوحدة لعام 1990 لكن الممارسة جاءت في الانتخابات البرلمانية سنة 1993 حيث ترشحت 41 امرأة . [1]

أما في **فلسطين** فقد تعزز دورها في الحياة السياسية ، و بالذات حقها في الترشح منذ انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة في عام 1994 ، من خلال ترشيح امرأة لمنصب رئيس السلطة الفلسطينية ، و ترشحت نساء لعضوية المجلس التشريعي في انتخابات عام 1996[2]

أما مغا ربيا ففي ، **تونس** كفل دستورها الصادر في جوان 1959 حق المرأة في الترشيح ، وقد مارست المرأة التونسية هذا الحق في نفس السنة ، و تقدمت نساء لترشيح أنفسهن في انتخابات مجلس النواب لسنة 1959 ، أما في **المغرب** فقد حصلت المرأة على حقها في الترشيح سنة 1963 ، أما من ناحية الممارسة فقد دخلت كمرشحة في الانتخابات التشريعية لسنة 1977 حيث ترشحت 08 نساء ، و في **الجماهيرية الليبية** نالت المرأة حقها في الترشح سنة 1964 .[3]

أما في **الجزائر** فقد منح دستورها للمرأة حق الترشح لجميع الهيئات المنتخبة انتخابا عاما والذي ترجمته المادة (02) التي تنص على : " للنساء الأهلية أن تنتخب في جميع الهيئات

[1]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 66 ، 67 .

[2]– فاديا كيوان ، **المرجع السابق** ، ص 11 .

[3]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 67 .

المنتخبة للاقتراع العام المنشأ بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهم و بين الرجال دون أي تمييز " . [1]

المطلب الثالث : الحق في تقلد الوظائف العامة للمرأة العربية

يقصد بالوظائف العامة الحكومية بمختلف أنواعها كرئيس الدولة و الوزراء و المناصب السياسية و الإدارية و العلمية و العسكرية في مرافق الدولة الرسمية جميعها أنها خدمة عامة يؤديها الموظف العام للأفراد أو الدولة أو أحد فروعها و مصالحها العامة في نطاق نظام قانوني معين ، و تولي الوظائف العامة يعني حتى المواطنين في أن يشارك في بناء دولته و يرتبط تولي الوظائف العامة حتى الانتخاب ذلك أن الكثير من الوظائف في الدولة تأتي عن طريق الترشيح والتصويت . [2]

كما يعتبر الحق في الوظائف العامة من أبرز الحقوق السياسية للفرد حيث يمنحه الشعور بالانتماء لمجتمعه و بالمسؤولية تجاهه ، و عموما نجد أن كفالة هذا الحق يعني أن يكون لكافة الأفراد دون تمييز حق الاشتراك إما مباشرة أو عن طريق هيئات منتخبة انتخابا حرا و نزيها ، في إدارة الشؤون العامة للبلاد .[3]

و من أجل تحقيق ذلك فتح المجال لها للتمثيل في كل أجهزة الدولة بما فيها إدارة السيادة أي الوزارات الداخلية و الخارجية و العدل ، و إلى اشراكهن في بلورة السياسات المحلية و الاقليمية والدولية ، إذ تقوم ممارسة هذه الوظائف على الشعور الفعلي بالمواطنة ، و المتمثلة في تلك

[1]– سعيد لوافي ، **الحماية الدستورية للحقوق السياسية في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، تخصص قانون دستوري ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – 2009 – 2010 ، ص 21 .

[2]– فتحي بكار ، **الاغتراب السياسي ، دراسة حالة الجزائر (1989 – 2012)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير للعلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص سياسات مقارنة ، 2012– 2013 ، ص 56 .

[3]– سرور طالبي المل ، **حماية حقوق المرأة في التشريعات الجزائرية مقارنة مع اتفاقية حقوق الانسان** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 1999– 2000 ، ص 20 .

العلاقة بين المواطن و دولته و التي يحدد أبعادها الدستور و القوانين التي تنظم العلاقات والحقوق و المسؤوليات الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، الثقافية بين الدول و المواطنين بعضهم البعض ، و يتضمن تحقيق المواطنة الكاملة حصول جميع المواطنين على هذه الحقوق على أساس المساواة و دون تمييز ، و هي التي تنمي لدى النساء الإحساس بالمسؤولية تجاه البلاد و تطويرها و تشجيع روح المبادرة عندهن . [1]

أما بشأن حق المرأة العربية في تقلد الوظائف العامة ، فقد نصت المادة (14) من الدستور **المصري** لعام 1971 صراحة بأن " الوظائف العامة حق للمواطنين ، و تكليف للقائمين بها خدمة للشعب ، و تكفل الدولة حمايتهم و قيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ، و لا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي إلا في الأحوال التي يحددها القانون " ، و قد عينت أول امرأة في منصب وزاري سنة 1962 لأول مرة في تاريخ مصر .

كما يضمن دستور **الأردن** لعام 1974 للمرأة الحق في تقلد الوظائف العامة ، و قد تم تعيين أول امرأة في منصب وزاري عام 1989 . أما المرأة في **سوريا** فقد كفل لها الدستور حقها في تقلد الوظائف العامة ، و قد نصت المادة (45) منه على ما يلي : " تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة و الكاملة في الحياة السياسية و الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية ... الخ ، و قد عينت أول وزيرة في الحكومة سنة 1972 في وزارة الثقافة [2]

كما أن دستور **لبنان** قد أقر للمرأة الحقوق السياسية و منها حق تقلد الوظائف العامة منذ عام 1953 ، و قد عينت وزيرتان لأول مرة في 2004 ، إلا أن هذا العدد تراجع في الحكومة المقبلة ليصل إلى وزيرة واحدة و هي وزيرة الشؤون الاجتماعية . [3]

[1]– حفيظة شقير ، **المرجع السابق** ، ص 41 .

[2]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 68 .

[3]– فاديا كيوان ، **المرجع السابق** ، ص 16 .

كما أن الدستور **اليمني** الصادر سنة 1990 يمنح المرأة الحق في تقلد الوظائف العامة ، وهذا ما جاء في قانون الخدمة المدنية في المادة (12) الفقرة (ج) بأنه : " يقوم شغل الوظيفة العامة على مبدأ تكافؤ الفرص و الحقوق المتساوية لجميع المواطنين دون تمييز و تكفل الدولة وسائل الرقابة لتطبيق هذا المبدأ ، و قد تولت أول امرأة يمنية بعد الوحدة منصب وكيل وزارة سنة 1991 أما كوزيرة فلم يتأت لها ذلك إلا في عام 2001 حيث عينت امرأة لوزارة حقوق الانسان[1]

أما إذا تحدثنا عن المرأة في **العراق** فقد منحت حق تقلد الوظائف العامة قبل منحها حق الترشيح و التصويت ، حيث تم تعيين أول وزيرة سنة 1959 ، و في نفس العام عينت أول قاضيتين و هما على التوالي " الدكتورة نزيهة الديلمي و زكية حقي " ، [2] أما في العراق المحتل فقد عينت أول امرأة في منصب سفيرة سنة 2005 و هي صفية طالب السهيل . [3]

أما خليجيا ، نجد معظم التشريعات الخليجية تحول دون تولية المرأة منصب القضاء ، و ذلك بسبب المواريث القديمة عن عاطفية المرأة و انحيازها و نقص عقلها . كما أنها أيضا لم تسمح لها بأن تتولى رئاسة الدولة أو الوزارة . [4]

إلا أنه بعد صدور دستور 1976 لدولة **الامارات** نصت المادة (35) منه على أن باب الوظائف مفتوح لجميع المواطنين على أساس المساواة بينهم في الظروف ووفقا لأحكام القانون ،[5] كما أنه تقلد المرأة للوظائف العامة بقي غائبا حتى شهر نوفمبر 2004 ، حيث حظيت المرأة الإماراتية بمنصب وزاري في وزارة الاقتصاد و التخطيط و يتعلق الأمر ب لبنى القاسمي ، و في فيفري 2006 تم تعيين مريم الرومي وزيرة للشؤون الاجتماعية . [6]

---

[1]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 68 ، 69 .

[2]– **نفسه** .

[3]– احمد جابر ، **المرجع السابق** ، ص 77 .

[4]– عبد الحميد اسماعيل الانصاري ، **وضعية المرأة في التشريعات العربية المعاصرة** ، جامعة قطر ، ص 3 ، 4 .

[5]– احمد جابر ، **المرجع السابق** ، ص 147 .

[6]– **نفسه** ، ص 165 .

و على نفس المنوال كفل دستور **الكويت** للمرأة المكانة و الحصانة بهدف زيادة إسهامها ومشاركتها في مختلف المجالات ، و من بينها مجال تقلد الوظائف العامة ، و قد وصلت بالفعل في عام 1994 إلى مديرة و وكيلة وزارة .. الخ ، [1] و في عام 2005 تم تعيين أول امرأة كويتية على رأس وزارة التخطيط و التنمية الإدارية و يتعلق الأمر بالدكتورة معصومة المبارك . [2]

كما جاء دستور **عمان** يساوي بين الرجل و المرأة في حق تقلد الوظائف العامة ، و هذا ما نصت عليه المادة (12) و الذي أقر على مبدأ المساواة بين المواطنين في تقلد الوظائف العامة و قد أصدر السلطان قابوس في مارس 2003 مرسوما يقضي فيه بتعيين عائشة بنت خلفان السيّابية رئيسة للهيئة العامة للصناعات الحرفية و هو ما يعادل رتبة وزير ، كما تم تعيين أول امرأة عمانية كسفيرة في دولة هولندا سنة 1999 و هي خديجة بنت حسن اللواتي . [3]

و في قطاع **غزة** ، بالنسبة لمشاركة المرأة في الوظائف العامة لا توجد نساء كثيرات في المناصب القيادية المهمة و ذات التأثير المباشر في مراكز صنع القرار ، أو التأثير في الرأي العام ، حيث توجد خمس نساء يعملن في سلك القضاء ، منهن سعاد الدجاني ، و سلوى الصايغ و ما تجدر إليه الإشارة أنه على الرغم من عدم وجود تمييز ضد النساء على نحو صريح في النظام القضائي ، فإنه هناك تغييبا كبيرا لأشكال متعددة من المشاركة النسوية . [4]

أما مغا ربيا ، فنجد دستور **الجمهورية التونسية** لا يوجد به أي تمييز بين المرأة و الرجل في حق تقلد الوظائف العامة ، و قد أكد الرئيس السابق بن علي في إعلان 7 نوفمبر 1987 على تشبث تونس بقانون الأحوال الشخصية ، كما أكد الميثاق الوطني لسنة 1988 على أن مبدأ

---

[1]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 69 .

[2]– احمد جابر ، **المرجع السابق** ، ص 164 .

[3]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 69 ، 70 .

[4]– عبد الله بلقزيز ، **المرأة العربية ، من العنف و التمييز الى المشاركة السياسية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2014 ، ص 107 .

المساواة لا يقل أهمية على مبدأ الحرية [1] ، و قد تم تعيين أول وزيرة في تونس سنة 1983 في وزارة العائلة و النهوض بالمرأة و يتعلق الأمر ب فتيحة مزالي [2] ، و في ماي 2004 عينت أول امرأة تونسية في منصب والي . [3]

و جاء دستور **المغرب** المعدل في 1996 خاليا من التمييز ضد المرأة ، كما أقر للمرأة حق تقلد الوظائف العامة ، و قد نص الظهير الشريف 1.58.008 المؤرخ في 24 فيفري 1958 في فصله الأول على المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى الوظائف العامة ، و قد تم تعيين أول امرأة مغربية سنة 1994 كمندوبة سامية للمعاقين . [4]

و بالنسبة **للجزائر** ، فقد جاء في المادة (03) من دستور 1963 ما يلي : " للنساء أهلية تقلد المناصب العامة ، و ممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن و بين الرجال دون أي تمييز . [5]

و دستور 1976 هو الآخر نص صراحة على حق تقلد الوظائف العامة و ذلك ما جاء في المادة (44) و التي تنص : " وظائف الدولة و المؤسسات التابعة لها متاحة لكل المواطنين ، وهي في متناولهم بالتساوي ، و بدون أي شرط ما عدا الشروط المتعلقة بالاستحقاق و الأهلية " .

و هذا ما أكده أيضا دستور 1989 في مادته (28) أين سوى المشرع الجزائري بين الرجل و المرأة في تولي الوظائف العامة دون أي عوائق تحول دون تمتع المرأة بهذا الحق ، حيث نص

[1]– فاديا كيوان ، **المرجع السابق** ، ص 07 .
[2]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 70 .
[3]– فاديا كيوان ، **المرجع السابق** ، ص 07 .
[4]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 70 .
[5]– حفيظة شقير ، **المرجع السابق** ، ص 41 .

في المادة (51) من دستور 1996 على " يتساوى جميع المواطنين في تقلد الوظائف العامة والمهام في الدولة دون أي شروط غير الشروط التي يحددها القانون " . [1]

المبحث الثالث : التمكين السياسي للمرأة العربية

تبقى قضية المرأة العربية و مشاركتها في الحياة السياسية في الوطن العربي محور المتابعة والاهتمام و الرصد ، ليس باعتبارها موضوعا يتصل بالمشهد السياسي و آفاق التحول فحسب ، بل لأن الحد الفاصل الذي كان قائما بين مسألة تحرر المرأة و تمكينها السياسي* و بين تمكنها الفعلي من اختراق حواجز التهميش و التعطيل ، أضحى يوما بعد آخر أو هي من أن يحول دون تحقيق انطلاقة حاسمة في إطار هذه المسألة ، فالحديث عن حرية المرأة لم يعد موضوعا بذاته لقد حل خطاب بديل يتجاوز كثيرا تلك الإشكالية في الوطن العربي ، ليدخل في تفاصيل الدور ومعطياته *.[2]

و قد شهد القرن العشرين ظهور المرأة في هياكل السلطة و الأحزاب السياسية و إقحامها في البرلمان ، كما منح لها حقائب وزارية و إعطائها الحق في التمثيل الدبلوماسي لبلدها .. الخ .

---

[1]– سرور طالبي المل ، **حماية حقوق المرأة في التشريعات الجزائرية مقارنة مع اتفاقية حقوق الانسان ، المرجع السابق** ، ص 25 .

*هو جعل المرأة ممتلكة للقوة و الإمكانيات و القدرة لتكون عنصرا فاعلا في التغيير ، اي ان مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق ذات المرأة و حضورها على أرض الواقع ، بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية ، اي ايصال المرأة الى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع و في البرلمان ، و تعزيز دورها لتكون قادرة على تغيير واقعها و المجتمع بأكمله . **ينظر:** صابر بلول ، **التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع** ، كلية العلوم السياسية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 25 ، العدد 02 ، 2009 ، ص 650 ، 651 .

2– احمد جابر و آ خرون ، **المرجع السابق** ، ص 07 .

المطلب الأول : مشاركة المرأة العربية في السلطة التشريعية

منذ عقود مضت شهدت المرأة العربية ضعف تمثيلها في المجالس التشريعية و المحلية ، إلا أنه خلال القرن العشرين ابتدعت الدول تقنية الحصص (نظام الكوتا) * كتدبير مرحلي لتحسين مشاركة النساء و تفعيل تمثيلها السياسي ، و هو ما أكده تقرير الاتحاد الدولي البرلماني الصادر سنة 2011 أن أكثر من 80 دولة تطبق نظام الكوتا النسائية . [1]

و في السنوات الأخيرة حققت المرأة العربية العديد من المكاسب ، و احتلت العديد من المناصب القضائية و الوزارية و الدبلوماسية ، و دخلت البرلمان * و أصبحت تملك الأداة التشريعية و نتج ذلك عن نضال طويل طالبت من خلاله المرأة بحقها في المشاركة في صناعة القرار ، و دخول المعترك السياسي . و فيما يلي :

جدول يمثل النساء في البرلمانات العربية من 2010 الى 2014 [2]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	8	8	32	32	32
البحرين	3	10	10	10	10

* هي احدى ضروب التمييز الايجابي الذي تزامنت ولادته مع تحول و تغيير محسوس في مفهوم المساواة ، بحيث تم الانتقال من المساواة كمبدأ الى المساواة كهدف ، و يمكن ان تأخذ الكوتا معنيين هما : 1- **الحد الأدنى من الاصوات اللازمة لضمان الفوز بمقعد تمثيلي واحد في كل دائرة انتخابية في ظل نظام التمثيل النسبي . 2- الحد الأدنى من المقاعد المنتخبة التي يجب شغلها من قبل فئة محددة لضمان تمثيلها كالمرأة او الأقليات** . ينظر : محمد الطيب دهيمي ، **تمثيل المرأة في البرلمان – دراسة قانونية لنظام الكوتا –** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، تخصص القانوني الدستوري ، جامعة الحاج لخضر – باتنة – 2014 – 2015 ، ص 62 ، 63 .

[1]- نعيمة سمينة ، **قانون الحصص النسائية ، المفهوم و الاشكاليات** ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/17 على الساعة 22:47

http:// aafaqcenter. Com / index . php / post / 1212.

* .يعرف البرلمان في الجزائر بالسلطة التشريعية و يتشكل من غرفتين : **المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة** . ينظر : نفسه

[2]- محمد عبد الحكيم ، **المرجع السابق** .

جمهورية مصر	13	2	8	.	.
العراق	25	25	25	25	25
الأردن	11	11	11	12	12
الكويت	8	8	6	6	8
لبنان	3	3	3	3	3
ليبيا	8	.	17	17	17
جيبوتي	14	14	14	13	13
المغرب	22	22	22	22	25
قطر	0	0	0	0	0
الصومال	7	7	7	14	14
السعودية	0	0	0	20	20
السودان	26	25	25	25	25
سوريا	12	12	12	12	[1]12

[1]- محمد عبد الحكيم ، **المرجع السابق**.

نستنتج أن التمثيل النسوي في برلمانات الدول العربية التي شهدت نوع من الاستقرار خلال هذه الفترة ، نقص عدد النساء في البرلمانات و غياب أو انعدام كلي في البعض الآخر ، فيما توجد بعض البرلمانات نسبة تمثيل النساء ثابتة طيلة الخمس سنوات و بالتالي :

– فزيادة نسبة النساء في برلمانات الدول العربية التي شهدت نوع من الاستقرار خلال هذه الفترة ، و إصلاحات النهوض بالمرأة مثل الجزائر و السعودية خاصة في السنتين الأخيرتين [1]، ففي **الجزائر** نجد نسبة مشاركة النساء في مجلس الشعبي الوطني وصلت إلى 7.75 % ، أي 30 امرأة من مجموع 389 عضو سنة 2007 ، و نسبة 30% أي مجموع 140 نائبة من مجموع 462 عضو سنة 2012 . أما في مجلس الأمة نجد مشاركة النساء فيه كانت مقدرة ب 08 نساء سنة 2008 من مجموع 144 عضو أي بنسبة 5.5 % . [2] و في **السعودية** تم تخصيص 30 منصب للنساء في مجلس الشورى .

– أما الدول التي شهدت انخفاض في نسبة النساء في البرلمان ، تخص بشكل كبير تلك الدول التي شهدت الثورات الأخيرة أو ما يسمى بالربيع العربي مثل : **مصر و سوريا** و غيرها ..

– أما الدول التي شهدت غياب أو انعدام للمرأة في برلماناتها ، هذا قد يرجع السبب إلى الطبيعة السياسية للدولة ذاتها ، باعتبارها لم تمنح للمرأة فرصة التمثيل في البرلمان مثل **الإمارات** او **قطر** قبل خمسة سنوات من الآن .

و يذكر أن نسبة البرلمانيات ارتفعت من 10% في انتخابات 2002 و 2007 الى 16% الانتخابات الأخيرة بين 2012 و 2013 التي شهدتها بعض الدول العربية في الوصول إلى

[1]– عماد المرزوقي ، **عدد النائبات في دول عربية على نظيراتهن في أعرق الدول الديمقراطية** ، وكالة اخبار المرأة ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/17 على الساعة : 10:14 .

http:// wonews. Net / ar / index. Php ? ajax = preview weid = 7243 .

[2]– هادية يحياوي ، **المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر** ، مجلة المفكر ، العدد 09 ، جامعة عباس لغرور – خنشلة– ص 480

العمل السياسي و هن النساء الأكثر حظا (الجزائريات و التونسيات) مع تقهقر مشاركة المرأة المصرية التي بقيت في نسبة ضئيلة جدا مع نظيراتها العربيات . [1]

و هذا ما لاحظناه في الجدول السابق تأتي في صدارة ترتيب مشاركة المرأة في البرلمان على مستوى الدول العربية **الجزائريات** في المرتبة الأولى عربيا ، حيث حازت حصة النساء لوحدها في البرلمان الجزائري 31.38 % في آخر الانتخابات التشريعية في 2012 ، و تحتل المرتبة الثانية **التونسيات** بنحو 26.7% في انتخابات 2011 ، ثم تأتي في المرتبة الثالثة **العراقيات** بنسبة تمثيل 25.2% ، ثم تلي **السودانيات** في المرتبة الرابعة عربيا بنسبة تمثيل 24.6 % في انتخابات 2010 و تلي في المرتبة الخامسة عربيا **الموريتانيات** بنسبة تمثيل 22.1% ، و بعدها تأتي في المرتبة السادسة **السعوديات** بنسبة 20% ، و تليها في المرتبة السابعة نساء **جيبوتي** بنسبة تمثيل 17.5 % في انتخابات 2011 ، و حلت في المرتبة الثامنة عربيا **المغربيات** بنسبة مشاركة بلغت 17% في انتخابات 2011 ، ثم تليها في المرتبة التاسعة **الليبيات** بنسبة تمثيل بلغت 16% في انتخابات 2012 ، ثم تلي **الفلسطينيات** بنسبة 13% ، ثم **السوريات** في المرتبة الحادي عشر عربيا بحيث بلغت نسبة المشاركة 12% في انتخابات 2012 ، و تليها **الأردنيات** في المرتبة الثانية عشر بنسبة 12% في انتخابات مجلس النواب 2013 ، و تحل في المرتبة الثالثة عشر بنسبة تمثيل حوالي 10% **البحرانيات** في انتخابات 2010 ، و حلت **الكويتيات** المرتبة الرابعة عشر بنسبة 6% في 2012 ، و جاءت **اللبنانيات** في المرتبة الخامسة عشر بنسبة 3.1%، أما **المصريات** تأخر ترتيبهن إلى المرتبة السادسة عشر بنسبة 2.1% في 2011 ، و تليها **العمانيات** بنسبة 1% في 2011 ، و بعدها **اليمنيات** كانت نسبة تمثيلهن ضئيلة 0.3% ، و أخيرا نجد **القطريات** و التي كانت نسبة التمثيل عندهن معدومة . [2]

[1]– عماد المرزوقي ، **المرجع السابق** .

[2]– **نفسه** .

المطلب الثاني : مشاركة المرأة العربية في السلطة التنفيذية

يبرز واقع ممارسة المرأة العربية لحقوقها السياسية وفق المجالات التي نصت عليها المادتين (7) و (8) من الاتفاقية الدولية لمكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة ، أن اسهامها في إدارة شؤون الدولة و تحمل المسؤوليات الحكومية العليا لا يزال في عمومه ضعيفا ، رغم التقدم الإيجابي المسجل خلال السنوات الأخيرة (بداية القرن 21) و هو ما تؤكده البيانات الواردة في تقارير التنمية البشرية العالمية ، حيث تختلف نسب حضور المرأة في السلطة التنفيذية من دولة عربية لأخرى . [1]

ففي حكومات **الجزائر** المستقلة لم تحتل المرأة من سنة 1962 إلى سنة 1983 أي منصب في حكومات هذه الفترة ، و في سنة 1984 إلى 1987 وزيرة واحدة [2] ، و في سبتمبر 2012 تم تعيين وزيرتين (وزيرة التضامن و الأسرة و وزيرة الثقافة) ضمن الطاقم الحكومي الجزائري الأخير، و على مستوى الولاية تم تعيين أول امرأة والي سنة 1999 ، تبعها تعيين والية منتدبة وكذا ثلاث أمينات عامات لأربع ولايات ، و أربع مفتشات عامات لأربع ولايات ، أما على مستوى الدائرة تم تعيين 11 رؤساء دوائر من النساء ، و في المجالس الشعبية البلدية انتخبت امرأة واحدة رئيس مجلس شعبي بلدي في الجزائر العاصمة عن حزب RCD ببلدية سيدي امحمد. [3]

أما في **الكويت** نجد وزيرة واحدة في حكومة 2009 .

و في **فلسطين** تقلدت المرأة أربع وزارات في حكومة سلام فياض سنة 2009 .

---

[1]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 80 .

[2]– موقع التمكين السياسي للمرأة من الاصلاحات السياسية ، قراءة في مؤشرات التطور و دلالات الممارسة ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/10 على الساعة : 11:30 .

http:// www . facbook . com / per malink . php ? story . fb.

[3]– هادية يحياوي ، **المرجع السابق** ، ص 481 .

و في **لبنان** حصلت المرأة على حقيبتين وزاريتين في انتخابات 2003 . [1]

أما في **المغرب** فقد تم تعيين وزيرة واحدة سنة 2011 (وزيرة التضامن) كما ارتفع عدد القاضيات في سنة 2009 إلى 611 قاضية أي ما نسبته 20% و غيرها .

و من خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن المرأة لم تتقلد في أي دولة عربية وزارة سيادية ذات تأثير كبير في الميزان السياسي كوزارة الداخلية مثلا أو وزارة الطاقة أو الخارجية ، حيث اقتصر تقلدها للحقائب الوزارية ذات الصبغة الاجتماعية (وزارة التضامن ، وزارة البيئة ، وزارة الثقافة ..)[2]

المطلب الثالث : مشاركة المرأة العربية في الأحزاب السياسية

يعد إدماج الأجنحة النسائية رسميا في هيكل الحزب * من المهم جدا ، و إناطة أدوار ومسؤوليات محددة بها ، و إذا دعت الضرورة تخصيص أموال لنفقاتها الجارية ، و توجد عدة أمثلة شكل فيها جناح نسائي قوي آلية فعالة للضغط على الحزب من أجل سياسة إصلاحات وزيادة تمثيل المرأة في الشؤون الحزبية الرفيعة المستوى . لذلك قامت مختلف الدول العربية بإصلاح سياسي في مجال المرأة داخل الأحزاب ، و ذلك بفرض حصة معينة للمرأة ، و يتوجب على كل حزب الالتزام بها . [3]

كما تعتبر الأحزاب السياسية هي الوسيلة الأساسية و الاكثر مباشرة التي يمكن للنساء الوصول من خلالها إلى المناصب المنتخبة و القيادية السياسية و بالتالي فإن لهياكل الأحزاب

---

[1]– عماد المرزوقي ، **المرجع السابق** .

[2]– **نفسه** .

* يقصد به كل جماعة من الناس شكلت أهواءهم تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد يدعو اليه ، و منهج يلتزم به لتحقيق اهدافه . **ينظر** : حسام حكيم ، **العمل الحزبي و الترقية الاجتماعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية – حالة حزب جبهة التحرير الوطني –** رسالة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، تخصص علم الاجتماع السياسي ، جامعة الجزائر ، 2005 – 2006 ، ص 34 .

3– تمكين المرأة من اجل احزاب سياسية اقوى (دليل الممارسات الجديدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة) ، برنامج الامم المتحدة الانمائي .

السياسية و سياساتها و ممارستها و قيمها أثرا كبيرا على مستوى مشاركة النساء في الحياة السياسية . [1]

و يمكن دراسة مشاركة المرأة داخل الأحزاب السياسية من زاويتين أو من موقفين :

فالأول يعتني برصد نسب حضور المرأة في الهياكل الحزبية ، و الثاني يعتني بحضورها على صعيد برامج الأحزاب ، و مدى الأهمية التي توليها هذه الأحزاب للمرأة كجزء من منطلقاتها النظرية و استراتيجياتها السياسية . [2]

و بين هذين الموقفين ارتباط نظري كبير ، إذ من المفترض أنه كلما تتبوأ المرأة مكانة مركزية في الفكر السياسي للحزب ، ينعكس ذلك على نوعية مشاركتها داخل هياكله القيادية و القاعدية وحجمها ، حيث تفسح المجال أمام المرأة للمشاركة الواسعة و الفعلية بما ينهض بدورها السياسي داخل الدولة و المجتمع .

ففي دولة **الأردن** نجد نسبة مشاركة النساء في الأحزاب السياسية الأردنية لا تتخطى حاجز 10% ، فمن بين إجمالي عدد المؤسسين للأحزاب السياسية الأردنية الخمس و ثلاثون (35) . والبالغ 4116 عضو مؤسس ، بلغ عدد النساء 372 عضو ، أي ما نسبته 9% من المجموع الإجمالي و على مستوى القيادة ، ينعدم فيه وجود النساء في موقع الأمين العام للحزب في 34 حزبا من أصل 35 حزبا مرخص له .

و بالنسبة لاهتمام الأحزاب السياسية الأردنية بقضايا المرأة فهو اهتمام نسبي لا يعبر سوى عن فهم تقليدي لدور المرأة ، فالبرامج الحزبية لم تعالج قضايا المرأة و لم تنهض بوضعها الحالي فهي تحاول استقطاب المرأة بشكل يوازي استقطابها للرجال و من ثم إعطاء دور هامشي لها .

1- سليمة مسراتي ، **دور الاحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الاطر و استراتيجيات التمكين السياسي** ، مجلة صوت القانون ، المجلد 05 ، العدد 02 ، اكتوبر 2018 ، ص 03 .

2- زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 85 ، 86 .

أما في **اليمن** فيوجد 22 حزبا مرخصا ، و قد بلغ إجمالي الأعضاء في قوائم التأسيس لخمسة من الأحزاب الرئيسية 12975 عضو منهم 259 امرأة يمثلن نسبة 2% ، كما أن وضعهن في الهيئات القيادية العليا للأحزاب السياسية يتراوح ما بين 5% الى 14 %أي ما بين 86 عضو في الهيئة القيادية توجد 8 نساء كأعضاء في الهيئة القيادية أي ما نسبته 9% .

و على مستوى برامج الأحزاب نجد معظم الأحزاب لا تدرج قضايا المرأة في برامجها ، كان الهدف من ذلك عدم تقوية الفرصة لكسب أصوات النساء اللاتي أصبحن ورقة انتخابية أساسية ومهمة . [1]

و في مصر ، نجد على الرغم من اختلاف برامج أحزابها السياسية إلا أنها نصت على ضرورة توفير المناخ الملائم الذي يساعد المرأة على أن تمارس حقوقها و حريتها ، فمثلا : في " **حزب الحرية و العدالة** " من المبادئ التي يسعى إليها هي " المساواة و تكافؤ الفرص " ، وبالتالي حصول المرأة على جميع حقوقها بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية و بما يحقق التوازن بين واجباتها و حقوقها . بالإضافة إلى " **حزب النور** " الذي كان عنوان برنامجه (برنامج المجال الاجتماعي) و الذي كان الحديث فيه عن المشكلات التي تعاني منها المرأة مثل : مظاهر العنف ضدها ، مشكلة ضعف الوعي الاجتماعي ... و غيرها . أيضا نجد " **الحزب المصري الديمقراطي** " و الذي ورد في برنامجه وجوب الحرص على أن لا يكون التعامل مع المرأة في المجتمع المصري من منظور الاستبعاد و العزل ، و يتطرق كذلك إلى توفير فرص عمل للمرأة و فتح جميع المجالات أمامها . بالإضافة إلى " **حزب المصريين الأحرار** " ، من مبادئه وجوب تمكين المرأة من المشاركة في كافة المجالات و تولي الوظائف العامة .

و فيما يخص مشاركة المرأة المصرية في الأحزاب السياسية نجد مثلا : " **حزب الوفد** " تمثيل المرأة في هذا الحزب لا يتجاوز 2% من إجمالي أعضائه ، بالإضافة إلى " **حزب التجمع**

[1]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 86 ، 87 .

اليساري رغم تخصيصه طبقا لبرنامجه 10 مقاعد للنساء في لجنته المركزية ، إلا أن الواقع يشير إلى عدم تجاوز 4 عضوات فقط . [1]

و في **سوريا** يوجد 9 أحزاب جميعها منظم إلى الجبهة الوطنية التقدمية و التي يرأسها رئيس الجمهورية ، و أهم هذه الأحزاب هو : " **حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم** " ، حيث نجد امرأة واحدة في اللجنة المركزية للحزب ، أما في فروع الحزب في المحافظات 17 امرأة ، و في الشعب الحزبية 120 امرأة ، و في الفرق الحزبية فنجد 15213 امرأة ، أما على مستوى القيادة القطرية فلا توجد أي امرأة ، أما على مستوى البرامج فقد شجع حزب البعث تحقيق المساواة بين الحزبين في برنامجه الحزبي . [2]

و في **تونس** توجد 7 أحزاب أبرزها ، "**حزب التجمع الدستوري الديمقراطي** " ، و هو الحزب الحاكم الذي يترأسه رئيس الجمهورية السابق زين العابدين بن علي ، هذا الأخير الذي أوصى بتكثيف حضور المرأة في الحزب ، حيث وصلت نسبة مشاركة المرأة الى 26% من أعضاء اللجنة المركزية ، و 21.25 % من أعضاء الشعب القاعدية ، و 21% من أعضاء الجامعات المحلية ، كما عينت امرأة في تركيبة الديوان السياسي للحزب . [3]

و في **لبنان** ، تتميز الأحزاب اللبنانية ، فيما يتعلق بموضوع المشاركة السياسية للنساء بانعدام الدعم الحزبي ، كالمعونة المالية للمرشحات و محدودية الوصول إلى الشبكات السياسية ، كما أنه البيانات السياسية الرسمية لبعض الأحزاب تخاطب قضايا المساواة بين الجنسين والتمكين السياسي للمرأة على شكل مجاملة فقط . فنجد العدد الإجمالي للأحزاب في لبنان هو 69 حزب سياسي ، من بينهم 11 حزبا فاعلا ، تقام الأحزاب اللبنانية على أساس طائفي ، و من أبرز هذه الأحزاب الحزب القومي الاجتماعي ، و حزب الكتائب و الحزب الشيوعي ، كما أن مشاركة المرأة

---

[1]– سهام النجار ، **الدراسة الجامعة الموحدة للدراسات الوطنية المتعلقة بمشروع – تعزيز دور الاحزاب و النقابات في النهوض لمشاركة السياسية و العامة للنساء** ، مركز الدراسات النسوية ، ديسمبر 2014 ، ص 61 ، 62 .

[2]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 87 .

[3]– فاديا كيوان ، **المرجع السابق** ، ص 8 .

اللبنانية في هذه الأحزاب ضئيلة ، فكانت نسبة وجودهن هي 2% ، و كانت المرأة اللبنانية غير راغبة في الانضمام إلى الأحزاب و حتى إلى الجمعيات النسائية . [1]

أما في **البحرين** فقد نشأت حوالي 280 جمعية مختلفة التوجهات و متعددة الأهداف ، من بينها حوالي 15 جمعية ذات طابع سياسي أبرزها 5 جمعيات هي : جمعية العمل الوطني الديمقراطي ، و جمعية المنبر الديمقراطي ، و جمعية الوفاق الوطني الإسلامية ، و جمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي ، و أخيرا جمعية المنبر الوطني الإسلامي .

حيث تلعب هذه الجمعيات نفس الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية ، حيث كان إقبال النساء البحرينيات إلى الجمعيات بشكل عام و إلى الجمعيات السياسية بشكل خاص ، و قد تراوحت مشاركتهن بين 8% الى 39% ، إلا أنه وصول المرأة البحرينية إلى المناصب الإدارية كان ضئيلا جدا. [2]

المطلب الرابع : مشاركة المرأة العربية في منظمات المجتمع المدني

يدرك الجميع دور و أهمية مؤسسات المجتمع المدني * في التنمية الشاملة لأي أمة تسعى للرقي و التكامل ، إذ أنها تمثل الحلقة الوسطى بين الدولة و الفرد ، فهي من جانب تعمل على مساندة الدولة لإكمال وظائفها التي يحتاج الفرد إليها ، و من جانب تمثل شريكا له دور في تنمية المجتمع و هنا يبرز التكامل في البناء و تحمل المسؤولية ، بتوسيع مبدأ المشاركة الشعبية و ذلك بإشراكها في إدارة المجتمع و تطويره ، و الاضطلاع بدور فاعل منتج في الحياة العامة و الدفع بمشروع النهضة بما يتلاءم مع روح العصر و تواجد هذه المؤسسات في أي مجتمع حق من

[1]– سهام النجار ، **المرجع السابق** ، ص 64 ، 65 .

[2]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 88 .

*– هو مختلف التنظيمات و الهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الارادة الحرة لأعضائها قصد حماية مصالحهم و الدفاع عنها ، منها : الاحزاب السياسية ، التنظيمات الثقافية ، المنظمات غير الحكومية .. و غيرها ، **ينظر** : سناء بولقواس ، دور المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية ، مجلة الفقه و القانون ، العدد 17 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد صديق بن يحيى – جيجل – الجزائر ، مارس 2014 ، ص 2 .

حقوق أبنائه المواطنين دون تمييز ، إذ أن هدفها هو الرقي في المجتمع سواء من خلال المساهمة في الحفاظ على البيئة أو الدفاع عن حقوق أفراده ... ، و لكون المرأة إحدى مكونات المجتمع ، جزء أساسي في بناء النسيج العام له في التنمية لا مستهلك لها [1]

حيث أنه تتكامل الأدوار في المجتمع الواحد للنهوض بالفرد من خلاله بالمجموعة ، فلا يمكن تجاهل دور على حساب آخر ، بحيث أصبحت المرأة شريك ليس فعال فحسب بل رئيسي و مهم للرجل في ميادين شتى فلم يعد يقتصر دورها على كونها (زوجة ، أم ، أخت) ، بل أدلت بدلوها في ميادين عدة كانت حكرا على الرجل وأعطت نتائج مذهلة في قيمتها و نفعيتها . [2]

و بالتالي تعد مسألة المرأة من القضايا الهامة و الشائكة التي تشغل اهتمامات العالم العربي ، باعتبارها متصلة اتصالا وثيقا بقضية التنمية في المجتمعات العربية ، هذه القضية حسب التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2004 من المواضيع التي تحتل درجة قصوى من الأهمية و التعقيد ، أنه لا يمكن فصل مسألة التنمية عن مسألة الديمقراطية و الحريات والحكم الصالح و لا يمكن تجاوز المشاكل التي تعترض النساء إلا بالممارسة الديمقراطية و الحكم الصالح ، كما أن الدول العربية كانت قد تفاعلت مع الدعوة إلى الإصلاح في مجال التنمية والحريات للمجتمع المدني و مع تحسين وضعية النساء .

و لقد سجلت العشرية الأخيرة تقدما ملحوظا لدور المرأة و الذي جاء نتيجة لتضافر العديد من العوامل و من أهمها تنامي حركات ديمقراطية و حقوقية تجسدت في نضالات الحركات النسائية و حضورها بشكل مكثف في مختلف هيئات المجتمع المدني . [3]

1- نادية الأزمي ، **المرأة و المجتمع المدني** ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/15 ، على الساعة 08:12
www. Hespress . com / opinions/ 73933 . html

2- اكرام عدنني ، المرأة في المغرب بين المكتسبات و التحديات ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/16 على الساعة 22:10

ففي دولة **اليمن** تعد مشاركة المرأة في الجمعيات هي الأوسع و الأقدم و الأكثر تنوعا وفعالية ، و قد وجدت المرأة اليمنية متنفسا حقيقيا في هذه المنظمات و أعطتها الفرصة لإثبات وجودها كمواطن فاعل في المجتمع ، حيث وصل عدد منظمات المجتمع المدني إلى ما يقارب 4600 منظمة فمثلا : في الأمانة نجد عدد الجمعيات 165 و أعضاء الهيئة الإدارية 352 بينما عدد الإناث 49 ، و في جمعيات مشتركة العضوية نجد 7 جمعيات عدد مشاركة الرجال 143 بينما الإناث 15 . [1]

أما **الأردن** ، فقد بدأت مشاركة المرأة في تنظيمات المجتمع المدني من خلال الجمعيات الخيرية ، و قد بلغت نسبة مشاركة النساء في الجمعيات المحلية لدى وزارة التنمية الاجتماعية (18.8%) كما بلغت نسبة مشاركتها في النقابات العمالية ما بين (25–30%) ، و في النقابات المهنية بلغت 18.7% . [2]

و في **مصر** بلغ عدد الجمعيات 16.800 جمعية ، من بينها حوالي 200 جمعية نسائية ، فبعض هذه الجمعيات يفتح أبوابه لعضوية الذكور و بعضها الآخر مغلق العضوية يقتصر على النساء فقط ، و قد تركزت أعلى نسبة في هذه الجمعيات الخاصة بالمرأة في القاهرة (29) جمعية و أغلب هذه الجمعيات تتوزع على أنماط الجمعيات الدينية و الإسلامية والمسيحية ، و أغلبها متخصص في مجال المساعدات الاجتماعية للفقراء و تنظيم الأسرة والأمومة و الطفولة ، بمعنى أنه هذه الجمعيات تسعى إلى تمكين المرأة ، و توسيع فرص الخيارات أمامها و بناء قدراتها ووعيها بذاتها و بدورها .

[1]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 90 .

[2]– زكريا حريزي ، **المرجع نفسه** ، ص ص 90 .

كما اقترن الانخراط الشامل للمرأة في الحياة السياسية في **تونس** بالتطور الملحوظ لعدد الجمعيات النسائية الناشطة في جميع الميادين بما يفوق 25 جمعية ، كما تمثل المرأة اليوم ثلث مجموع المنخرطين في الجمعيات التي يتجاوز عددها في تونس 8500 جمعية .

أما في **المغرب** فقد عرف المجتمع المدني في السنوات الأخيرة فورة كبيرة ، اتسمت جمعياتها بالتطور على مستوى الوعي بحقوق النساء .

و فيما يتعلق بالعمل التطوعي و أنشطة المجتمع المدني في دولة **الكويت** فإن عدد الجمعيات النسائية وصل إلى خمسة تمارس أنشطة اجتماعية و ثقافية و رياضية متنوعة ، و هناك عدد من اللجان داخل الجمعيات كاللجنة النسائية في جمعية الإصلاح الاجتماعي وجمعية إحياء التراث الإسلامي ، و لجنة المرأة بالاتحاد العام لنقابات عمال الكويت.. [1]

و في سلطنة **عمان** نجد أن الجمعيات الموجودة على أرض الواقع هي جمعيات تتعلق بالأطفال المعاقين ، و صعوبات التعلم ، و جمعية المرأة العمانية التي تنتشر بكثرة ، حيث يبلغ عددها حوالي 38 جمعية ، كما أنه لا توجد جمعيات تتخصص أو تعنى بالتمكين السياسي للمرأة أو للفرد العماني بشكل عام ، ليس لعدم وجود من يرغب في تأسيسها و لكن لأنه لا يمكن أن تتم الموافقة على مثل هذه الجمعيات ، و هذا ما أدى إلى غياب الديمقراطية التشاركية في سلطنة عمان . [2]

[1]– زكريا حريزي، المرجع **السابق** ، ص 91 ، 92 .

[2]– زكريا حريزي ، **المرجع نفسه** ، ص 92 .

الفصل الثاني

الواقع السياسي و الاجتماعي للمرأة الجزائرية

المبحث الأول : عوامل تهيئة و ترقية المرأة الجزائرية في المجال السياسي

المطلب الأول : التعليم

المطلب الثاني : الوسط العائلي

المطلب الثالث : العمل

المبحث الثاني : التطور التاريخي لمشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية

المطلب الأول : نضال المرأة الجزائرية ابان الثورة التحريرية

المطلب الثاني : العمل السياسي للمرأة الجزائرية بعد الاستقلال

المطلب الثالث : العمل السياسي للمرأة الجزائرية خلال مرحلة ما بعد الثمانينات

المطلب الرابع : مشاركة المرأة الجزائرية خلال التعددية الحزبية

الفصل الثاني : الواقع السياسي للمرأة الجزائرية

المبحث الاول : عوامل تهيئة و ترقية المرأة الجزائرية في المجال السياسي

المطلب الاول : التعليم

من العوامل التي تمهد للمرأة المشاركة في المجال السياسي ، أول عامل هو المدرسة ، ذلك لأن المدرسة تطور قيم الطفل بمعنى كل ما تلقاه من قيم بين أحضان عائلته يأخذ أشكال أخرى حيث يكتشف الطفل مبادئ جديدة ، كالسعي و الكد و التضامن ، الإنصاف ، العدالة ، النظام ، احترام الفوارق و تفهم الآخرين ... ، ففي المدرسة تتلقى البنت تربية معينة تختلط مع الولد فيتحرران شيئا فشيئا من معتقدات المحيط العائلي .

و على هذا الصعيد يعتبر التعليم من العوامل المهمة لتغير العلاقات السلطوية المتواجدة بين الرجل و المرأة فالالتحاق بالمدارس (القضاء على الأمية) هذا يعني أن هناك نوع من الاندماج الاجتماعي من طرف المرأة يسمح لها نسج علاقة مع الواقع و يفسح لها المجال للخروج من عزلتها الاجتماعية.[1]

كما يجب أن يكون المستوى التعليمي مقبول لأن الأمية تعتبر من العوائق المهمة التي تحول دون تحقيق المرأة هدفها المتمثل في مشاركتها في المجال السياسي .[2]

---

[1]– جميلة خيذر ، **مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي دراسة ميدانية على عينة من حزب (ت.ث.د) ، (ج.ت.و)** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 142.

[2]– فريدة شلوف ، **المرأة المقاولة في الجزائر** ، دراسة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الانسانية ، قسم علم اجتماع ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ، 2008 – 2009 ، ص 55 .

زد على ذلك أن تطور المستوى التعليمي (التعليم العالي) يعتبر من العوامل الأكثر أهمية لتحرر المرأة ، و يتضح ذلك من خلال اقحام المرأة في المؤسسات السياسية و الذي يعود إلى تقدمها في العلم.[1]

المطلب الثاني : الوسط العائلي

يعتبر الوسط العائلي الوسط الأول الذي يتلقى فيه الطفل العناصر الأولية لتربيته و التي تمر من التوجيه إلى التحضير و التهيئة النفسية[2] ، كما أن الأسرة هي مصدر الأمن ، الاطمئنان والاستقرار ، فالبيئة النفسية السليمة و المستقرة أساسية في بناء شخصية الطفل فالحب الدافئ والشامل يعطي لهم ثقة بالنفس كما يعطيهم القدرة على مواجهة الظروف القاسية ، و يحدث العكس في سوء الاستقرار النفسي [3] . كما أنه التربية الأخلاقية و الدينية تلقن الطفل كل من قيم الحب ، التضامن ، الاحترام و الحفاظ على الوحدة الأسرية ، و لم تتوقف التربية عند هذه القيم ، إذ تضاعفت هذه الأخيرة و بتشجيع من الأهل للنضال ضد الأنانية و حب الذات ... [4]

كما تؤثر الأسرة في تحديد قنوات التنشئة التي يتعرض لها الأبناء و كذا الجماعات المرجعية السياسية ، كما أن الأسرة هي التي تحول الشخص العادي إلى شخص ناضج مكتمل الشخصية ، و أن معظم خصائص الشخصية السياسية للفرد (ميله و اتجاهاته في الحياة السياسية بسنوات عديدة كانت مشاركته هذه كمواطن عادي أو كشخصية سياسية مهمة) ، كما تعتبر الأسرة من

[1]- جميلة خيذر ، **المرجع السابق** ، ص 143 .

[2]– **نفسه** .

[3]– صورية رمضاني ، **المرجعيات الثقافية و المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر ن دراسة ميدانية لعينة من النساء المنخرطات في الاحزاب السياسية في ولاية الجزائر العاصمة** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي ، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، قسم علم اجتماع ، جامعة الجزائر 2 ، 2013–2014 ص 54.

[4]– جميلة خيذر ، **المرجع السابق** ، ص 143 .

أهم أدوات التنشئة السياسية و أعظمها تأثيرا في حياة الأفراد كما أنها أيضا هي التي تنقل اليه كافة المعارف و المهارات التي تمكنه من أن يعيش حياة اجتماعية ناجحة بين أفراد المجتمع .[1]

هذا بصفة عامة عن الوسط الذي يعيش فيه الطفل ، أما عن التنشئة التي تمر بها الفتاة :

البنت في الأسرة الجزائرية تتلقى كل أنواع السلوك سواء كانت تقليدية (معتقدات ، أخلاقية ، دينية أو حديثة) . فوجود البنت داخل بيئة اجتماعية متحفظة ، و الصراع القائم بين الأفكار المتحفظة و التقاليد و العادات المتوارثة و المقيدة لحرية المرأة [2] ، تجعل من تحليل وضعية المرأة الجزائرية أمرا ليس بالسهل ، إذ تلعب جميع تلك المشاكل الموجودة في البيئة الخارجية و الداخلية للعائلة من عرقلة المرأة .

لكن نظرا للمراحل الحاسمة التي مرت بها الجزائر ، الثورة التحريرية ، الاستقلال (التنمية) و ضرورة تحرير المرأة نجد أن هناك تغيير وقع في طريقة التفكير أو ما يسمى بالوعي الاجتماعي الذي أصبح يتزايد شيئا فشيئا في المجتمع الجزائري ، إذ أصبحت المرأة أكثر وعيا بما يحدث داخل المجتمع ، و تقبلا للفكرة الهامة و هي أن مشاركة المرأة في الحياة العامة للبلاد ذات آثار ايجابية على حياة المرأة و حياة المجتمع ككل .

و إذا ما تأملنا التطورات الهامة التي شهدتها وضعية المرأة في مختلف المجالات و التي توضح مسيرة نضالها في الثورة و بعدها ، نصل إلى حقيقة هامة حقيقة تفرض علينا القول بأن المرأة قد بحثت عن وعيها السياسي في البيئة الاجتماعية (العائلة المناضلة أو الثورية) و بالتالي بذرة هذه التنشئة الموجودة في المجتمع ذاته و هي اقحام المرأة المجال السياسي [3]

[1]– صورية رمضاني ، **المرجع السابق** ، ص 54.

[2]– جميلة خيذر ، **المرجع السابق** ، ص 143، 144.

[3]– **نفسه** ، ص 144.

المطلب الثالث : العمل

إن الفكرة المتداولة و الناجحة بين الأوساط الحديثة و المتقدمة (الدول المصنعة ، الصحافيين ، الخبراء العالميين) أن المدرسة مثل العمل متساويان في تحرر و تقدم المرأة [1]، وإن من عوامل ترقية و تهيئة المرأة في المجال السياسي لابد أن يكون لها حق في العمل ، لأن العمل عنصر تقدم و إثبات للذات ، و لهذا جاء في النظام القانوني الجزائري اعطاء المرأة حقها في اختيار العمل ، لأن العمل يرفع من كفاءتها و استقلالها المادي ، حيث عرفت الجزائر منذ استقلالها أربعة دساتير أيدت كلها مساهمة المرأة في الحياة المهنية لأن ذلك يعطيها ثقة بالنفس و يجعلها مرأة صارمة و لديها قدرة في اتخاذ القرارات ، و من هذه الدساتير دستور **1963** ، والذي نصت المادة 12 منه (كل المواطنين لهم نفس الحقوق و الواجبات) ، و بخصوص منع التمييز نصت المادة 10 منه على أن (من أهداف الجمهورية الجزائرية مقاومة كل نوع من التمييز القائم على أساس من الجنس و الدين) ليليه دستور **1976** ، جاءت المادة 39 منه تنص على أن : (يلغى كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة) ، دستور **1989** نصت المادة 28 منه (أصبح لكل المواطنين الحق في العمل) كما نصت المادة 30 منه (ضمان مساواة المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات بإزالة كل العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان) أما دستور **1996** ، فجاء معدلا لدستور1989 لكنه لم يأتي بجديد في باب المساواة .[2]

[1] - Djamel guerid , **femmes travail et societe la societe a toujours le dernier mot , in femmes et developement ,** p 34 .

[2]– فريدة شلوف ، **المرجع السابق** ، نقلا عن : تاج عطاء الله ، **المرأة العاملة في التشريع العمل الجزائري بين المساواة و الحماية القانونية** ، دراسة مقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص 51 .

و تؤكد جميلة خيذر أهمية عمل المرأة من خلال قولها : (ان اقتحام عالم الشغل يعتبر بالنسبة للجزائريات وسيلة للنضال و تحسين مكانتهن ضمن العلاقات الاجتماعية) و يبدوا أنه خير سبيل لاقتحام مختلف المؤسسات الاجتماعية .[1]

و الملاحظ أن التربية سواء المدرسية أم العائلية ، و كذلك الشغل يعملا على القضاء على التقسيم الفاصل بين عمل المرأة و عمل الرجل و يساعدا على ظهور أنماط جديدة تخص الأنشطة المهنية لكل منهما على أن ارتقاء المرأة إلى أعلى مراتب السلم المهني ووجودها في مناطق النفوذ و القرار من شأنهما أن يعملا على تغيير النموذج التقليدي (اقتحام المجال السياسي) و هذا لا يتحقق إلا متى انخرطت المرأة في المنظمات النسائية و النقابية .[2]

المبحث الثاني : التطور التاريخي لمشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية

المطلب الاول : نضال المرأة الجزائرية إبان الثورة التحريرية

إن الثورة في بدايتها عاشت وسط الشعب و في بيوت المواطنين الذين كان قد تضرر نظامهم المعيشي و تدهورت أوضاعهم الاجتماعية و الصحية ، حيث كانت شريحة النساء هي الأكثر تضررا من ممارسات الغير أخلاقية للاستعمار (التعذيب ، التعدي ..) بالإضافة إلى الآفة الاجتماعية (الأمية) التي وصلت إلى 60% في سنة 1830 و إلى 90% عام 1948.

كما نجد وضعية المرأة إبان الثورة ، حضورها في الحياة العملية غير موجود عمليا ، إذ كان التعليم محدودا ، و في ما يخص الأحزاب السياسة الوطنية فليس في عدادها أي امرأة مسؤولة ، و جميع النساء تقريبا كانت حياتهن تقليدية محصورات في البيت لا يخرجن إلا بالمناسبات .[3]

---

[1]– جميلة خيذر ، **المرجع السابق** ، ص 144 ، 145 .

[2]– **نفسه** .

[3]– محمد الميلي ، **فرانز فانون و الثورة الجزائرية** ، sned ، الجزائر ، 1973 ، ص 188 .

غير أنه يذكر " يحيى بوعزيز" : أنه في مطلع القرن العشرين عند ظهور الحركة الوطنية السياسية واكبتها المرأة كما واكبت قبلها المقاومة الشعبية المسلحة ، لأن الحركة الوطنية أولت العناية بها و شجعتها على التعلم ، و امتهان الحرف المختلفة و على تطوير حياتها الاجتماعية و الاقتصادية و حاربت معه القيود التي كانت تعيقها عن النهضة و التطور ، فتجاوبت مع حركات الاصلاح النسوية العربية مشرقا و مغربا ، و بدأت تضع خطاها على الوسائل و السبل التي تساعدها على تطوير حياتها الفكرية و الاقتصادية و المهنية بل و حتى السياسية ،[1]

حيث استفادت المرأة الجزائرية كثيرا من العمل السياسي للحركة الوطنية الجزائرية على مدى نصف قرن بكامله فارتفع مستواها الفكري ، ووعيها السياسي بقضايا المرأة و المجتمع ككل ، واقتحمت ميادين عديدة كانت محرومة منها في القرن 19 م ، مثل التمريض و الصيدلة و الطب و التعليم و الخياطة ، و الطرز في المدن الكبرى و العمل الفلاحي و الصناعات التقليدية الطينية و النسيجية في الجبال و الأرياف .[2] و كنتيجة حتمية لتطور الأحداث السياسية على الساحة الوطنية الجزائرية قبيل وبداية الثورة ، تطور الوعي لدى المرأة الجزائرية ، أصبحت لم تعد ترضى أن تبقى معزولة عن تيار الأحداث ، و أصرت على المشاركة فيها . [3]

كما أن مشاركة المرأة إبان الثورة التحريرية كانت قد اتخذت عدة أشكال منها مباشرة و غير مباشرة ، غلب عليها قبل اندلاع الثورة النضال السياسي غير المباشر فتجندت بذلك لخدمة قضية تحرير الوطن من خلال مشاركتها في صفوف التنظيمات الجمعاوية و الحزبية ، إذ فتحت لها الأحزاب السياسية الأبواب بعدها كانت مقفلة أمامها ، فتأسست خلايا النسوية لحزب الشعب الجزائري و حزب أحباب البيان الجزائري ، و كن أغلبهن طالبات أو جامعيات تساهمن بفعالية في تحضير الاجتماعات السياسية ، و في نهاية 1943 تأسس اتحاد النساء الجزائريات الذي كان ينادي لمحاربة الفاشية و المطالبة بالمساواة بين الجنسين في الحياة السياسية ، و بسبب فشل

[1]– يحيى بوعزيز ، **المرجع السابق** ، ص 26 .

[2]– يحيى بوعزيز ، **المرجع نفسه** ، ص 144.

[3]– جميلة خيذر ، **المرجع السابق** ، ص 109.

الاتحاد في شل انتباه غالبية النساء قررت نخبة من النساء الجزائريات تأسيس جمعية خاصة بهن سميت ب " **جمعية النساء و المسلمات الجزائريات** في شهر جويلية 1947 ، كانت هذه الجمعية بمثابة أول منظمة نسائية تكونت آنذاك من نساء مسلمات فقط هدفها الأسمى استقطاب المرأة الجزائرية للمساهمة في الحركة الوطنية و توعيتها بضرورة مشاركتها في النشاط السياسي ، حيث كان النضال في صفوف الجمعية بمثابة بداية الطريق لتعميق مظاهر النشاط السياسي لتنخرط بفعالية في العمل الثوري المسلح فيما بعد[1]

و قد أدى ذلك إلى ظهور العديد من المثقفين المصلحين الذين نادوا بضرورة إصلاح وضع المرأة ، من بينهم الشيخ "عبد الحميد بن باديس" ، الذي نادى بضرورة تعليم و تثقيف المرأة ، ساعد هذا على نشأة جمعية نهضة المرأة المسلمة ب تلمسان " **فتيحة كاهية** " و التي نادت بإصلاح وضع المرأة عبر التمسك بالقيم الإسلامية و لم تكتفي الجزائرية بهذا المقدار من النشاط بل لجأت إلى ممارسات شكل آخر من النضال و هو العمل المسلح .[2] و هذا ما خلق لدى المرأة استعدادا لم يكن منتظر منها للمشاركة في أهم حقبة من تاريخ الجزائر ألا وهي مرحلة ثورة التحرير.[3]

و في 1954 احتضنت المرأة الجزائرية الثورة التحريرية في المدن و الأرياف إلى جانب أخيها الرجل ، و كانت تقوم بثلاثية التمريض و الطبخ و الارشاد و التوجيه . و هذا بحكم الظروف الاجتماعية و الصحية التي عرفتها الجزائر من الثورة التحريرية ، [4] و يشير" محمد حربي

[1] – MONIQUE (G) : **le nationalisme Algérien et les femmes**, histoire et perspective ed, l'harmattan, paris, 1995 P 132

[2]– صورية رمضاني **المرجع السابق** ، ص 155، 156 .

[3]– جميلة خيذر ، **المرجع السابق** ، ص 109.

[4]– حنيفي هلايلي ، **المرأة الجزائرية في ظل الاصلاحات القانونية بين ثنائية الرهان السياسي و الواقع الاجتماعي** ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، ص 1.

" في كتابه : بأن دور المرأة الجزائرية خلال الثورة كان طلائعيا و أساسيا ، و لولاها لما نجحت العمليات الفدائية داخل المدن .[1]

كما حققت المرأة الجزائرية بطولات رائعة و فريدة من نوعها ، أصبحت رمزا و نموذجا للعنصر النسوي داخل الجزائر و خارجها خاصة في العالم العربي المشرقي و المغربي ، و برزت بطلات عمت سمعتهن كل أصقاع العالم أمثال : الجميلات الثلاث : جميلة بوحيرد ، جميلة بوعزة ، وجميلة بوباشا .. [2]

و في هذا الصدد هناك تصريحات عديدة نعتت بها المرأة الجزائرية خلال الثورة ، فمن تصريح المقيم العام الفرنسي **روبرت لاكوست** " **اننا عندما نشاهد المرأة محجبة لا نعرف ما اذا كان ذلك حفاظا على التقاليد او لتخفي في سبيل تنفيذ أمرها على افضل وجه** " ، في حين يعترف الجنرال **جاك ماسيو** في كتابه : " **لقد حملت المرأة الجزائرية القنابل ووضعها في الأماكن المناسبة ، و أصبحت تشكل جماعة ذات شبكة حقيقية بفضل جرأتهن و جمالهن الفاتن ، والبراءة المصطنعة في سلوكاتهن** " [3]

و في مرحلة حرب التحرير نجد النساء الجزائريات قد شاركت بأعداد هائلة في الكفاح من أجل تحرير الوطن و تطوير ظروف حياتهن الاجتماعية و الثقافية ، كما أن الظروف الاستعمارية هي التي جعلتها تخرج من البيت و تلتحق بالعمل من أجل لقمة العيش ، و من جهة أخرى التحقت فئة كبيرة من النساء بصفوف جيش التحرير .[4]

و من أهم أسباب انتصار المقاومة الجزائرية على العدو المستعمر هو استجابة المرأة للحركة النضالية رغم الأوضاع الاجتماعية و الثقافية التي تعيشها ، و قد تعددت دوافع المرأة

---

[1]– محمد حربي ، **جبهة التحرير الوطني سراب و حقيقة** ، مؤسسة الأبحاث العربية ، لبنان ، 1983 ، ص 144 .

[2]– يحيى بوعزيز ، **المرجع السابق** ، ص 144.

[3]– حنيفي هلايلي ، **المرجع السابق** ، ص 2.

[4]– حكمت أبو زيد ، **إمكانيات المرأة العربية في العمل السياسي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1982 ، ص 165 .

الجزائرية للخروج للجهاد و الالتحاق بصفوف المجاهدين في الجبال بين دوافع سياسية و اجتماعية و ذاتية ، فالرغبة في الاستقلال و العيش في سلام هو الدافع السياسي الذي كانت تطمح إليه كل امرأة ، كما أننا نجد بعض المناضلات قد انضممن إلى الجيش لاكتشاف العدو لأعمالهن السياسية و الفدائية لذا قررت الانتقال إلى الجبل ، أما الطالبات فقد أتيحت لهن الفرصة للانضمام في الجيش بعد الإضراب الذي وقع في 06 ماي 1956 و الذي عبر الطلبة من خلاله عن وعيهم الثوري .[1]

و من هنا انقسم دور المرأة الجزائرية الى ثلاث أصناف :

1- المسبلة :

لقد كانت المرأة الجزائرية المسبلة بدورها حاضرة سنوات الثورة التحريرية 1954-1962 إلى جانب أخيها الرجل و هذا منذ اشعال فتيل الحرب ، إذ كانت تقدم زيادة على عملها الثوري ضد المحتل الغاشم خدمات لسكان الأرياف من علاج للمرضى و نصائح حول كيفية تربية الأبناء وحمايتهم من الأمراض و الأوبئة و توعيتهم بأهداف الثورة و عدالتها عن طريق استعمالها للحوار و الإقناع ، و احباطها لمخططات استعمارية بكسبها للمرأة الجزائرية ، بعد توعيتها لعدم مشاركتها في الانتخابات و عدم الانسياق في المشاريع الاجتماعية التي تقوم بها السلطات الاستعمارية بغرض عزل الثوار عن الشعب ، و بالتالي ضرب الثورة إلى الأبد كما أن عدد المسبلات كان يشكلن أكبر كتلة في التنظيم الهيكلي السنوي في جيش التحرير الوطني ، كما كان لهن عدة أدوار[2] ، مثل الايواء و التموين و الاتصالات و تقديم العلاج و الاستعلامات ، كما أنه لنجاح أي ثورة كان يتوجب على المرأة المسبلة أن توفر التموين و التمويل لجيوشها ،

[1]- سامية بادي ، **المرأة و المشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ن قسم علم اجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005 ، ص 109، 110.

[2]- عباس ابراهيم ، عبد القادر كرليل ، **دور المرأة في الثورة التحريرية** ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 ، 2007 ، ص 19 ، 20.

حيث كانت تأتي مصادر التمويل من التبرعات إضافة إلى الصدقات و الحبس ، و الاشتراكات الشهرية ، و المدخولات السنوية و التي تتمثل في أموال الزكاة ، كما كان بيت المرأة الجزائرية مأوى للمجاهدين الذين كانوا يستعملونه مركزا لهم سواء للراحة أو للتجمع أو لدراسة أوضاع الثورة[1] ، فعملت المرأة المسبلة على تجهيز الطعام لهم و سهرت على حراستهم و تنظيف ملابسهم و خياطتها ، و في عمليات حصار قنوات العدو للمجاهدين ، المرأة هي التي تكلفت بتحضير الأكل و خاصة الخبز و القهوة و تنقله إلى الجبل مخاطرة بحياتها ، كما كانت مسؤولة التموين تأمر نساء الخلايا التي كن تحت امرتها بشراء كل اللوازم التي كان يحتاجها المجاهدون الأحذية و الألبسة العسكرية و الجوارب بالإضافة إلى المؤن من أسماك مصبّرة و الجبن ...الخ ثم تقوم مسؤولة التموين بحملها في قفف و ايصالها إلى الجبل إما على ظهر حمار أو بالسيارة أو حتى بالحافلة .

هذا عن التموين ، أما التمويل فقد استعانت جبهة التحرير الوطني بالنساء لجمع التبرعات و الاشتراكات ، حيث كانت تنزع المرأة خاتمها أو قرطها الذهبي و مجوهراتها بأكملها لتتبرع بها للثورة ، و إن لم تجد المال تقوم ببيع إما دجاجة أو بيض و تضع الأموال في صندوق الاشتراك ، و بالمقابل تعطيها المسبلة وصل ايصال المبلغ الذي تبرعت به مع كتابة اسمها على الوصل و التاريخ .[2]

كما كانت تقوم المرأة المسبلة أيضا بالتنقل باستمرار من مكان إلى آخر للاستطلاع على تموقع الجيش الفرنسي و الحصول على معلومات من المواطنين بشأن تحركات جيش العدو ، و إن مثل هذه المعلومات تفيد أفراد جيش التحرير الوطني من تجنب الوقوع في كمائن الجيش الفرنسي و كذا افشال الخطط العسكرية التي تعدها فرنسا ، و نظرا لمهمة

[1]– جازية بكرادة ، **دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية بالولاية الخامسة 1954–1962** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم تاريخ ، تخصص تاريخ الحركات الوطنية المغاربية ، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، 2016–2017 ، ص 65.

[2]– جازية بكرادة ، **المرجع نفسه** ، ص 66–68.

الاستعلامات التي تؤديها النساء بنجاح لتزويد الجيش التحرير الوطني بمعلومات حول تحركات الخصم ، استعمل حالات كثيرة من النساء اللواتي من شأنها تقدم خدمة لصالح الثورة ، بما في ذلك بعض النساء الجزائريات يتزوجن بعسكريين فرنسيين بهدف الحصول على معلومات عن قوات الجيش الفرنسي [1]

بالإضافة إلى هاته الأدوار التي لعبتها المرأة المسبلة ، كان هناك دور لعبته المرأة المسبلة ما دفع بعجلة الثورة نحو الأمام و هو دورها في ميدان الاتصال ، هذه المهمة تتطلب أكثر حركة و ديناميكية و التقيد بالمدة الزمنية ، حيث تشرط مهمة الاتصالات على المسبلة أن تضبط المدة التي تستغرقها عند التنقل حتى يطمئن المرسل و المرسل إليه بأن المسبلة حققت الهدف بنجاح دون أن تقع بين أيدي العدو و كانت تتم عملية الاتصالات على ثلاث جبهات ، فيما بين المدن او بين المدينة و الريف او ما بين الأرياف ، و يسند لكل مسبلة الدور الذي تراه مناسبا حسب قدراتها و معرفتها للاماكن [2].

2-الجندية (المجاهدة) :

كانت قد وهبت نفسها المرأة الجندية في سبيل تحرير الوطن حيث استقبلها جيش التحرير بكل فخر و احترام ، فبرزت شخصيتها و أدركت أنها تعيش في عالم جديد يسوده الصفاء والإخاء ، و هذا ما أشاد به مؤتمر الصومام في أوت 1956 إذ جاء في مقرراته : " **اننا لنحيي بإعجاب و تقدير ذلك المثل الذي تضرب به جميع المجاهدات اللاتي يشاركن بنشاط كبير بالسلاح احيانا في الكفاح المقدس في سبيل تحرير الوطن** " ، و منه يتبدى لنا التقدير الذي كان يكنه رجال الثورة للمرأة الجندية ، حيث قامت بأدوار جديدة (الجهاد) تعبيرا منها عن مساندتها للرجل و تأكيدا على أنها لن تتخلى عن وطنها و شرفها .[3]

[1]- عباس ابراهيم ، عبد القادر كرليل ، **المرجع السابق** ، ص 34.

[2]- عباس ابراهيم ، عبد القادر كرليل ، **المرجع نفسه** ، ص 39.

[3]- مختار بونقاب ، **مساهمة المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية** ، العدد 06 ، جامعة معسكر ، ص 190.

و عن الأعمال التي تقوم بها المجاهدة في جيش التحرير يذكر أنه كانت ترتدي الزي العسكري مثل الجنود ، و تحمل سلاحا أوتوماتيكيا و لها قنابل يدوية ، حيث تميزت المرأة الجزائرية بصلابتها و قوة تحملها الصعاب .[1] و كانت بعض المجاهدات يتميزن بالكفاءة والشجاعة يمكن من الوصول الى مناصب قيادية مثل : "الجميلات الثلاث" .[2]

في حين قام بعض النساء بدور المحافظة السياسية و مراقبة الجنديات و الاطلاع على الوضع السياسي و الاجتماعي عامة ، إضافة إلى تقديم دروس حول مبادئ الثورة و القيم النضالية ، و كذا التعرف على موقف الجنديات من جيش و جبهة التحرير ، قد يستمر هذا العمل عدة أشهر تنتهي برفع تقريرها إلى الجهات المسؤولة .

3- **الفدائية :**

يتمثل دورها في تنفيذ العمليات في المدن ، فهي تعيش وسط السكان ، لا ترتدي الزي العسكري بل تبقى بزيها النسوي المعتاد حتى لا تثير شكوك السلطات الاستعمارية ، فأغلب الفدائيات من الطالبات اللائي تركن دراستهن ، كما تتميز الفدائية بتربية مثالية و تتصف بخصال سامية كالصمود و الصلابة ، تهتم بتنفيذ عمليات بالغة الأهمية كتدمير مراكز العدو والهجوم على مراكز الشرطة زيادة على اغتيال جنود العدو و الخونة ، و غالبا ما كانت الفدائيات تقمن بمهامهن في وضح النهار دون أن يشعر بهن أحد ، و بعض الفدائيات كن يساهمن في صنع المتفجرات و يمكثن أياما عديدة داخل المخابئ القائمة في بطون الديار مثال على ذلك نذكر " **حسيبة بن بوعلي** " البطلة الجزائرية التي كانت تعمل ضمن شبكة سرية مهمتها نقل و توصيل المصنوعات المتفجرة و التي تمكنت من تدويخ ضباط المخابرات الفرنسية و كانت تفضل الاستشهاد على أن تسلم نفسها للجلادين .[3]

[1]- مختار بونقاب ، **المرجع السابق** ، ص 190 ، 191.

[2]- انيسة بركات درار ، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 ، ص 25.

[3]- مختار بونقاب ، **المرجع السابق** ، ص 191 ، 192 .

و عن مكانة المرأة في ثورة التحرير يقال أنه لم يكن دورها أثناء حرب التحرير مجرد المشاركة و انما يتعدى الى أبعد من ذلك ، و المرأة بالنسبة للجزائر هي الجزائر نفسها ، و هي الأمة بكاملها و ذلك من خلال نضالها العنيف و مقاومتها بشجاعة ضد المستعمر الفرنسي .[1]

و على غرار النساء اللواتي شاركن في الحرب التحريرية هنا في الجزائر ، كانت هناك نساء جزائريات شاركن في الكفاح المسلح المنظم في الفدرالية الفرنسية ، بحيث كانت النساء يساعدن في جمع الأدوية و المال لإرسالها الى الجزائر ، و تكوين خلايا لتوعية المرأة ، كما نظمت عدة تظاهرات أكبرها و أهمها مظاهرات 17 اكتوبر 1961 ، كما تعرضت النساء للسجن في فرنسا ، و من الأعمال البارزة التي قدمتها المرأة الجزائرية لصالح القضية خارج البلاد تمثيلها للمرأة الجزائرية في الملتقيات النسائية الدولية ، نذكر من ذلك الدور الذي لعبته في المؤتمر الدولي الرابع للاتحاد النسائي الديموقراطي الذي عقد في فيينا سنة 1958 ، كما شاركت أيضا في المؤتمر الدولي النسائي الرابع المنعقد في باماكو سنة 1960 و الذي أشاد بعدالة النضال الجزائري .[2]

المطلب الثاني : العمل السياسي للمرأة الجزائرية بعد الاستقلال

بعد استرجاع الاستقلال الوطني عام 1962 نمت الحركة النسوية بالجزائر ، و توسعت كثيرا بفضل اتاحة الفرص لها ، و الاهتمام بتعليمها و تثقيفها ، و الرفع من مستواها الاقتصادي و الاجتماعي ، حيث تخلصت من كثير من العادات و التقاليد البالية[3]

كما أن المرأة الجزائرية كانت قد لعبت دور هام في إحداث توازن داخل المجتمع و النهوض من سلوك المواطنة و تعميق ثقافة الديموقراطية ونشر التسامح ، كما أثبتت وعيها المتنامي في

[1]– **كفاح المرأة الجزائرية دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة** ، ط 2 ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 ، 2007 ، ص 17 .

[2]– سامية بادي ، **المرجع السابق** ، ص 111 .

[3]– يحيى بوعزيز ، **المرجع السابق** ، ص 145 .

استيعاب الأفكار المؤسسة لمجتمع الغد ، و ذلك من خلال الحرص على الرقي و التقدم و ترشيد الاستهلاك و اكتساب المعارف و العلوم و تربية النشء ، كما تقول أيضا أن الحركة النسوية بعد الاستقلال بمثابة المعلم الذي جمع شمل النخبة النسوية من المناضلات و المجاهدات اللواتي عملن بجهد الذات من أجل تحرير الوطن ، و أن الوقوف إلى جانب الرجل إبان الثورة سيفتح آفاق واسعة أمام مشاركة المرأة بعد الاستقلال.[1]

و في خضم تبني الدولة للنهج الاشتراكي ، أخذ مشروع الدولة على عاتقه المسألة النسوية بإصدار مجموعة من القرارات السياسية بشأن تحرير المرأة الجزائرية ، عن طريق فتح مجال التعليم والتمدرس و تعميمه على الجنسين . [2]

لما لذلك من أهمية بالغة الأثر في تطوير المجتمع ، بالإضافة إلى إسرار الدولة على اجبارية التعليم و مجانيته ، بحيث يتيسر الأمر للعائلات في إرسال أبنائها و حتى بناتها إلى المدارس لأن تعليم الفتاة أصبح ضرورة لابد منها لتحسين وضعيتها داخل المجتمع .[3]

و كانت قد تمكنت المرأة الجزائرية من الوصول إلى أعلى المستويات الدراسية و بأعلى النسب .[4]

لكن هذا التطور في المجال التعليمي لم يصاحبه تطور في مجال العمل ، و هذا ما تؤكده إحصائيات وزارة التضامن و العائلة آنذاك على أن عدد النساء العاملات بلغ 625000 أي ما نسبته 7.76 %من اليد العاملة أغلبهن في قطاع التربية و التعليم .

---

[1]– صورية رمضاني ، **المرجع السابق** ، ص 158 .

2– محمد راسم فقير ، **السلطة و الممارسة السياسية للمرأة في الجزائر** ، مجلة آفاق فكرية ، العدد 06 ، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان ، 2017 ، ص 227 .

3– جميلة خيذر ، **المرجع السابق** ، ص 124 .

[4]– حورية بقدوري ، **المشاركة السياسية للطالبات في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، تخصص علم اجتماع سياسي ، جامعة الجزائر ، 2006–2007 ، ص 37 .

إذا فهذه النسب الضعيفة و المتدهورة للمرأة الجزائرية في مجال العمل أثر على ضعف مشاركتها في المجال السياسي خاصة في الفترة الممتدة ما بين (1962 – 1982) ، و لم تشتغل المرأة أي منصب وزاري و لا مسؤولية.[1] سوى تنظيم نسوي وحيد يحتكر تمثيل المرأة الجزائرية ، و المتمثل في الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات[2] ، و الذي انشئ مباشرة بعد الاستقلال و ذلك في 13 جانفي 1963 ، بحيث انتظمت ندوة وطنية جمعت حوالي 75 مناضلة من مختلف مناطق الجمهورية ، و كان من بين أهم أهداف المنظمة تعبئة عدد كبير من النساء وتنظيمهن و تسييسهن و توعيتهن ، و ذلك بفرض المواجهة الموضوعية لمشاكل المرأة الحقيقية وجعلها تشارك في عملية البناء الوطني و التنمية الشاملة ، بالإضافة إلى توسيع نطاق عملها لتفعيل دورها و إعطاءها وزنها الحقيقي و المناسب لمكانتها الاجتماعية و دورها التاريخي .[3]

لكن عوامل كثيرة حالت دون ذلك من بينها اعتماد النظام السياسي مبدأ الحزب الواحد[4] ، بالإضافة إلى المعتقدات الدينية التي نشرها الاستعمار في أوساط المجتمع ، و التي كانت تبعدها كل البعد عن إدارة الشؤون العامة ، ففي الوقت الذي كانت الحكومة تعترف فيه علنا بدور المرأة في النضال و المقاومة إلى جانب الرجل و ما قدمته من تضحيات بحياتها و حياة أفراد أسرتها من أجل تحرير الجزائر ، برزت بعض المفارقات بين الخطاب السياسي و تعامله ايجابا مع حقوق المرأة – و من ضمنها الحقوق السياسية – و بين ما كان يعيق تطبيق هذه النصوص التشريعية على أرض الواقع .[5]

---

[1]- fatima zohra sai, **les femmes dans les instances legislatives et gouvernementables en algerie ,**in CRASC,femmes et developpement ,p 185 .

[2]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، ص 96 .

[3]– سامية بادي ، **المرجع السابق** ، ص 114 .

[4]– زكريا حريزي ، **المرجع السابق** ، نقلا عن : محمد بوضياف ، **الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر** ، دار المجدد للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 ، ص 19 .

[5]– صحبية حمداد ، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي ، مدينة وهران نموذجا** ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم علم اجتماع ، تخصص علم الاجتماع السياسي ، جامعة وهران 2 ، 2015 ، 2016 ، ص 84 .

كما أن مسألة الاعتراف بالمرأة و بترقيتها أصبحت تأخذ طابعا جديا و رسميا غداة الاستقلال ، بدأ من الميثاق الذي انعقد في جويلية 1962 بمدينة طرابلس و مساواتها بالرجل في الواجبات و في الحقوق الذي صادق فيه المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع على القرارات المتخذة من ضمنها ، على الحزب أن يقضي على كل المعوقات التي تقف أمام تطوير المرأة وتفتحها ، كما ينبغي أيضا أن يدعم عمل المنظمات النسوية .

من هنا بدأت المرأة الجزائرية تطالب بحقها في المشاركة السياسية في خلايا الحزب ، ولكن هذه الفترة التي نالت فيها الجزائر حريتها كانت اكثر الفترات تميزا بضعف سلطة الدولة ، و كانت الساحة السياسية مؤهلة لظهور بعض الصراعات حول عدة مسائل تخص الدولة و السلطة ، من بينها مسألة إدماج المرأة في السلطة .

و مع هذا فإنه على الرغم ، من بعض الخطابات الإيجابية نحو المرأة ، كانت هناك بالمقابل خطابات مسيرة من طرف مجموعات تحاول عرقلة هذا التغيير ، و تقف امام تواجدها في المسار السياسي الذي بدأت الجزائر تخوضه . [1]

كما أن حزب جبهة التحرير بموجب دستور 1963 ، كان مصر على أن المرأة لا يمكن أن تتطور فعليا إلا في إطار مجتمع اشتراكي ، هذا ما جعل النساء و في جميع المؤتمرات يشددن في خطابهن الموجه للحزب ، و أن تطويرهن يكمن في إسهامهن في القرارات السياسية العامة للبلاد المتمثلة في الثقافة و التعليم و محاربة الأمية ، و لم تستثني منظمة الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات في قراراتها المرأة و الطفل إذ ركزت على حل المشاكل التي تطرحها التربية الصحية .

و كان من مظاهر العمل السياسي الذي كانت تقوم به المرأة في تلك الفترة الإعداد لتنظيم المظاهرات و المشاركة فيها في إطار منظمة نسوية رسمية ، و ذلك للاحتجاج على تهميشهن بسبب بعض التراكمات الثقافية التي قيدت مجال ممارستهن في المجتمع .[1]

[1]– صحبية حمداد ، **المرجع السابق** ، ص 84 .

و على إثر هذا التهميش أدارت المرأة الجزائرية ظهرها إلى حزب جبهة التحرير الوطني وانضمت العديد منهن إلى بعض القوى السياسية التي كانت تشتغل في السر ، و الكثير منهن أخذن من الجمعيات إطارا مستقلا للدفاع عن حقوقها في المشاركة السياسية .

من جهة أخرى ، فإن المرأة الجزائرية وجدت نفسها غداة الاستقلال في تجاذب قوي بين التيار النهضوي الذي كان يريد احتواء مطالبها ، و بين التيار الإسلامي الذي كان يريد فرض بعض القواعد الإسلامية من بينها نقد السياسة النسوية التي تباناها الرئيس **أحمد بن بلا** خلال فترة حكمه (1962 – 1965) ، و الذي كان يساند المرأة الجزائرية من خلال مطالبته لها بأن تحرر نفسها بنفسها ، كما عمل هذا التيار على التصدي للحركة النسائية و منعها من القيام بأي مظاهرات تهدف من ورائها المطالبة بتحسين ظروفها و تطورها سياسيا و اجتماعيا .

و دائما في نفس السياق ، يمكن القول أن دور النساء انصب على الدفاع عن المكتسبات الثورية للجزائر ، و من أبرزها الدفاع عن الاشتراكية من مبادئها المساواة بين الجنسين و دعم النشاط النسوي ، و عندما تولى الرئيس **هواري بومدين** الحكم عام 1965 ، برزت الكثير من النساء تطالب بتغيير القانون بما يخدم قضاياها فحظيت باهتمام من طرف السلطة ، و توج نضالهن المؤتمر الأول للمرأة الجزائرية في 19 نوفمبر 1966 ، لإنشاء منظمة نسائية تضم المجاهدات اللواتي لهن وزن تاريخي مرتبط بالنضال الثوري ، و أيضا لانتمائهن السياسي كمناضلات في حزب جبهة التحرير الوطني .

و قد ترجم دعم الرئيس بومدين لهن في اعترافه بمنظمة الاتحاد الوطني للنساء و تعزيزه لدورها و مشاركتها في بناء الوطن ، و في 1978 طلبت المنظمة بصفتها منظمة نسوية من المصالح الاجتماعية و إدارة الصحة في البلاد على تقديم الرعاية لفئة النساء و خاصة المرأة المتواجدة في المناطق المعزولة التي لا تميزها سوى الحياة الصعبة و القاسية .[2]

---

[1]– صحبية حمداد ، **المرجع السابق**، ص 85 ، 86 .

[2]- صحبية حمداد ، **المرجع نفسه** ، ص 89 .

كما انصب عمل المنظمة على ترقية المرأة الريفية و القضاء على نسب الأمية من خلال تعميم التعليم ، و عملت على تشجيع النساء على العمل التطوعي و الجمعوي ، و إلى جانب ذلك عملت على ترقية المرأة سياسيا ، لأنها كانت على وعي كبير بأنه من خلال حق الانتخاب تساهم المرأة في اختيار ممثلي الأمة الأكثر تأثيرا بقضاياها .[1]

و قد ترجم تمكين النساء في السياسة ، في دستور 1976 الذي ضمن لها بعض الحقوق السياسية لاسيما في مواده التي كلها كانت لصالح المرأة الجزائرية و منحها كل حقوقها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية مع المواساة بينها و بين الرجال في الحقوق و الواجبات .[2]

المطلب الثالث : العمل السياسي للمرأة الجزائرية خلال مرحلة ما بعد الثمانينات

شهدت الجزائر خلال منتصف الثمانينات من القرن العشرين(1986) أزمة اقتصادية حادة " انهيار أسعار البترول" ، و من جملة ما ترتب عنها ، تفشي ظاهرة البطالة في أوساط قطاعات واسعة من الشعب و بخاصة فئة الشباب ، ناهيك عن الصراع السياسي الذي اشتد في أوساط التكتلات و التيارات السياسية التي كانت تعمل بدون شرعية و في السر و من بينها الجماعات الإسلامية التي كانت تنتقد النظام السياسي القائم و تطالب علنا بتغييره في الفترة الممتدة ما بين 1980 و 1984 .[3]

و على اثر هذه الأحداث تبنت الحكومة في سبتمبر 1981 مشروع قانون الأسرة (قانون الأحوال الشخصية) ، الذي سوف يناقشه المجلس الشعبي الوطني ، كما نظمت في أكتوبر من هذه السنة إلى ديسمبر ثلاث تظاهرات كبرى اتجهن من خلالها إلى مقر المجلس الشعبي الوطني لتقديم عريضة تحمل آلاف الامضاءات تطالب بإلغاء المشروع ، و من أهم المحاور التي تريد أن تفضها الحركة النسوية داخل هذا القانون هي قضية الولي الذي لا تستطيع المرأة أن تتزوج دون

[1]– صحبية حمداد ، **المرجع السابق** ، ص 89 ، 90 .

[2]– انظر دستور 1976 .

[3]– صحبية حمداد ، **المرجع السابق** ، ص 91 .

موافقته حتى لو كبرت في السن ، و قضية تعدد الزوجات التي يبيحها القانون يشترط أن يعدل ، في حين لم يضع عقابا للرجل الذي لم يفي بذلك كما للرجل الحق في الطلاق و له الحق أيضا في منع زوجته من العمل خارج البيت .

و قد نظمت الحركة النسوية عدة لقاءات لمناقشة كيفية رد هذا المشروع فانقسم النساء إلى قسمين من الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات ، حيث كانت ترى (**نساء التجمع**) أن الاتحاد لا يستطيع عمل أي شيء لأنه جزء من النظام ، أما النساء الأخريات (**إطارات** ، **عاملات** ...) فقد اتصلن بالاتحاد الوطني للنساء و استقبلن من طرف الامينة العامة التي وعدتهن بأن نص المشروع لا يصادق عليه دون أن تناقشه المنظمات الشعبية ، لكن في الأخير اتضح فشل "منظمة الاتحاد الوطني للنساء " في حل المشكل نهائيا ، و ذلك لأن أعضاء المنظمة رفضت العمل قبل الحصول على تسريح من الأمانة الوطنية للحزب .[1]

و لهذا أنشأ النساء مجلسين : **واحد** لكتابة الاحتجاجات التي ستوجه الى المسؤولين ، **والثاني** يحضر الوفود التي ستتصل بالمجلس الشعبي الوطني و بجبهة التحرير الوطني . إلا أن سياسة الاحتجاج لم تكن معدية في هذه الحالة ، فضعف تواجد المرأة في المجالس التشريعية ، هو الذي أدى إلى فشل سياسات الاحتجاج كلها .[2]

حيث انفصلت خلالها منظمة الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات التي كانت تحت وصاية وهيمنة الحزب الواحد عليها ، و كانت هذه بداية تكسير الأطر التي كانت المسألة النسوية سجينتها و هي أطر الدولة (الحزب) ، لتلتفت إلى تشكيل مجموعات مستقلة من بينهن طالبات الجامعات تناضلن من أجل العدالة و المساواة و الحرية و الديموقراطية ، و كان أبرز ما ركزت عليه هو تعديل قانون الأسرة و ذلك من أجل ضمان الحقوق بين الزوجين و باقي أفراد الأسرة .

---

[1]– سامية بادي ، **المرجع السابق** ، نقلا عن : سعد حورية ، **الوضعية الاجتماعية و السياسية للمجاهدات بعد الاستقلال ، رسالة لنيل شهادة الماجستير** في علم الاجتماع العائلي ، 1994 –1995 ، ص 51 ، 52 .

[2]– سامية بادي ، **المرجع نفسه** ، ص 117.

وقد عرف التنظيم النسائي بعد استقلاله عن الحزب ، انخراط عدد من النساء في التيار اليساري ومطالبتهن بالتغيير لقانون الأسرة في 09 جوان 1984 . [1]

حيث ظهرت حركة اجتماعية نسوية معارضة للدولة شعارها : " من النساء و إلى النساء و ليس من الرجال إلى الرجال " مطالبها كانت تحمل مرجعيات ثقافية حديثة : المواطنة ، حرية التعبير ، انشاء جمعيات ، أحزاب سياسية ، تعديل و إعادة النظر في قانون الأسرة ، بخلق جمعيات عديدة شكلت قوة و سلطة مضادة في كبرى المدن : الجزائر، وهران ، قسنطينة ، عنابة[2]

و في ظل هذا تأسست أول جمعية مستقلة في ماي 1985 ، من أجل المساواة أمام القانون بين الرجال و النساء و التي لم تعتمد إلا في سنة 1989 . [3]

كما جاء في الميثاق الوطني لسنة 1986 منع كل أنواع التمييز ضد المرأة ، مساوي بينها وبين أخيها الرجل ، الأمر الذي أحدث تحولات مذهلة من بينها استفادة المرأة الجزائرية بدخولها عالم الشغل بعدة مزايا منها : أنها استطاعت أن تفرض نفسها كعضو فعال ، لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة و مشاركتها في النقابات و انفتاحها على المجتمع ، و قد حافظت المرأة من خلالها على الأمان و الاستقرار في العمل حتى سنة 1988[4] ، حيث دخلت البلاد في أزمة سياسية متشابكة ابتداء من الخامس من أكتوبر 1988 ، فكانت بمثابة تحول جذري مس أركان النظام الذي كان قائما على الحزب الواحد ، و الذي انتهى بالإطاحة به ، و الدولة المبنية سابقا على قاعدة رفض المعارضة الأخيرة ووحدة الفكر و العمل و التطور ، و رفض إقامة مجتمع مدني في إطار قسم المجتمع الذي يشارك فيه كل المواطنين بطريقة مباشرة و غير مباشرة في اتجاه القرار السياسي .[5]

---

[1]– صحبية حمداد ، **المرجع السابق** ، ص 95 ، 96 .

[2]– محمد راسم فقير ، **المرجع السابق** ، ص 228 .

[3]– سامية بادي ، **المرجع السابق** ، ص 117 .

[4]– فريدة شلوف ، **المرجع السابق** ، ص 46 .

[5]– صحبية حمداد ، **المرجع السابق** ، ص 91 ، 92 .

و في نفس السياق دائما ، تميزت أحداث أكتوبر بعدم الأمن السياسي ، و أن مسألة إعادة الهيكلة للمؤسسات وصلت إلى نهايتها و لم تعط النتيجة .[1]

و يؤكد السياسيون على أن انتفاضة أكتوبر حطمت النظام السياسي للحزب الواحد و هو حزب جبهة التحرير الوطني ، كما أجبرت المسؤولين في البلاد على تحديد المستقبل السياسي ، والانفتاح على التعددية الحزبية[2] ، أي أن الجزائر عدلت عن النهج الاشتراكي و اعتنقت النهج الرأسمالي الذي اصطلح على تسميته باقتصاد السوق فعدلت القوانين و كان أولها دستور 1989 حيث جاء فيه التراجع بصورة جلية عن الاشتراكية مما أدى إلى صدور قوانين للعمل ترفع تلك الحماية التي كان يتمتع بها العامل في العهد السابق ، فأصبح العمل حق لكنه غير مضمون ، كما اصبح التسريح عاديا . كل هذا اثر سلبا على المرأة ، مع هذا كانت المرأة الجزائرية تعمل على فرض نفسها كمواطنة كاملة الحقوق و السبب في هذا يرجع إلى زيادة وعيها و مستواها الثقافي .[3]

و بموجب هذه التغيرات السياسية الجزائرية ظهرت حركة جماهيرية تمثلت في النشاط المكثف لعدة تنظيمات سياسية تجسيدا للخطاب السياسي الجزائري 1988- 1995 ، الذي أثرت فيه العوامل السياسية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية و كان من أبرزها الإسلاميون الذي كانت لهم القدرة على حشد أعداد كبيرة من المواطنين بهدف تبني أفكارهم و دعم برنامجهم الاصلاحي الذي كان من أولوياته المرأة ، و كان من بين ما ركزوا عليه في خطابهم الحزبي ، ضرورة اعادة النظر في و ضع المرأة العاملة خارج البيت و أيضا في مسألة الاختلاط ، بالإضافة إلى اصرارهم على عودة المرأة إلى مجالها الخاص كحل للحد من البطالة .

---

[1]- جميلة خيذر ، **المرجع السابق** ، نقلا عن : احميدة عياشي ، **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص** ، دار الحكمة الجزائر ، 1991 ، ص 72 .

[2]- صحبية حمداد ، **المرجع السابق** ، ص 92 .

[3]- فريدة شلوف ، **المرجع السابق** ، ص 47 .

و في ظل النظام الذي انتهجته الجزائر (النظام الرأسمالي) كفل حريات عديدة للمواطن بحيث يستطيع من خلال ممارسته اياه ان يؤثر في اتجاهات السلطة و في مواقفها ، و من هذه الحريات و الحقوق ، حق ابداء الرأي ، حق الاجتماع ، و تكوين المنظمات السياسية .. حيث شهدت فترة التسعينيات حركة جهوية استجابة لمطالب الأفراد المتمثلة في الممارسات السياسية ، وقد عرفت هذه الحركة الجمعوية تطور في عدة مجالات من بينها مجال تطور حقوق المرأة وحقوق الإنسان التغيير الاجتماعي ، و الدفاع عن حقوق المرأة و قيم المساواة و التركيز على صياغة قانون الأسرة ، و من بين الجمعيات التي لا تزال تنشط حاليا :

- جمعية مساعدة المرأة .
- جمعية حالة التجمع ضد الحقرة و لحقوق الجزائريات .
- جمعية لترقية و الدفاع عن حقوق المرأة .[1]
- التجمع الجزائري للنساء الديموقراطيات .
- جمعية انشاء من اجل تفتح الانسان و ممارسته حقوق المواطنة

هنا يتأكد أن الدور الذي لعبته الجمعيات النسائية بالجزائر في الحياة السياسية كان دورا مهما جدا خاصة في مسألة تمثيل فئة عريضة من النساء لدى المسؤولين على السلطة في البلاد . كما أن الجمعيات النسائية يمكن أن تعتبر كفضاءات لإنجاز و تطوير عمل التمثيل السياسي ، خاصة في وقتنا الحالي الذي أصبح الوسط الجمعوي فيه يشكل بحد ذاته وسط للتمثيل السوسيو- سياسي للمجتمع المدني .[2]

المطلب الرابع : مشاركة المرأة الجزائرية خلال التعددية الحزبية

[1]- صحبية حمداد ، **المرجع السابق** ، ص 92 – 95 .

[2]- صحبية حمداد ، **المرجع نفسه** ، ص 95 – 97 .

لقد حققت المرأة الجزائرية بعض التقدم في العديد من المجالات خلال مرحلة التسعينيات ، كما استطاعت أن تتقدم لتشارك في آليات الحكم و مواقع السلطة و اتخاذ القرارات ، إلا أن تأثيرها مازال محدودا بسبب ما يواجهها من عوائق ذات أبعاد سياسية و قانونية و ثقافية .

و قد كانت المرأة الجزائرية طرف المعادلة التي لا يمكن الاستغناء عنها لإنجاح عمليات الانتخابات ، كما برز دورها في المجال السياسي بعد اقرار دستور 1989 ، حيث انخرطت النساء في مختلف الأحزاب و بلغت نسبة المناضلات فيها 54 الف .[1]

و في 1990 خاضت الجزائر أول انتخابات تعددية ، و توج على إثرها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بانتصار كبير على مستوى البلديات و أخرى على مستوى الانتخابات التشريعية ، و من أبرز ما أفضى إليه هذا الانتصار ، هو خطابهم المتسم بنوع من العنصرية اتجاه المرأة خاصة حرصهم الشديد على أن يقتصر دورها الاجتماعي في الفضاء المنزلي ، إذ جعل هذا التيار الإسلامي من مسألة حقوق و حداثة المرأة المحور الأساسي في برامجه الانتخابية ، لكن بما لا يخدم مصالحها و المفارقة في هذا الأمر ، ان الإسلام الذي يعتبر إرثا يشترك فيه كل المواطنين و المواطنات استعمل كوسيلة ضدها و بدا يحول المجتمع في تفكيره منذ التجمعات الخاصة بالانتخابات الأولى

و قد عرفت هذه الفترة تطبيق القانون العضوي 17- 91 ، المتعلق بقانون الانتخاب في 14 اكتوبر 1991 عن طريق الوكالة خاصة تلك التي كانت تمنع المرأة من الادلاء بصوتها ، و من خلال هذا القانون اصبحت تتمتع بحقوقها السياسية و تعبر عن اختياراتها السياسية بكل حرية :

- التصويت في جميع الانتخابات و الاستفتاءات العامة ، و الاهلية لجميع الهيئات التي ينتخب اعضاءها بالاقتراع العام .

- المشاركة في صياغة سياسة الحكومة و في تنفيذ هذه السياسة و في شغل الوظائف العامة .[2]

[1]- حنيفي هلايلي ، **المرجع السابق** ، ص 4 .

[2]- صحبية حمداد ، **المرجع السابق** ، ص 97 ، 98 .

– المشاركة في اي منظمات و جمعيات حكومية تهتم بالحياة العامة و السياسية للبلاد .

و في منتصف التسعينات كانت الجزائر تعيش حالة من الا استقرار السياسي و الا أمني بسبب ظاهرة التطرف الإسلامي و تفشي ظاهرة الإرهاب التي أدخلت البلاد في حرب أهلية و دوامة من العنف ، ذهب ضحيتها عدد كبير من النساء 200 ألف امرأة ، الأمر الذي استدعى التعجيل بإيجاد حلول سياسية تفضي إلى استتاب الأمن كضرورة ملحة لوقف العنف و حقن دماء المواطنين و المواطنات .

أما بخصوص عدد النساء اللائي تم اغتيالهن خلال الأربع سنوات الممتدة ما بين 1990 – 1994 قد بلغ 151 امرأة ، و بلغ عدد النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب 550 حالة و كانت أعمارهن تتراوح ما بين 13 الى 40 سنة .

و في هذا السياق نلاحظ صدور دستور 1996 ، و الذي كان من مبادئه المساواة باعتباره ملازما للنظام الديموقراطي و حقوق الإنسان ، كما جاء في مواده "28 " و " 30 " ، ضمان المساواة و أن المواطنين سواسية أمام القانون . و بفضل هذا الدعم لعبت الحركة النسائية في الجزائر في نهاية التسعينات دور كبير في التصدي للإرهاب من خلال تشجيع النساء على المقاومة المدنية و عدم التوقف على الحياة اليومية العادية مثل الدراسة و العمل و مختلف النشاطات الاجتماعية .[1]

غير أن دستور 1996 رغم الأوضاع التي جاء فيها و المتسمة بحرية أكثر و تعددية حزبية ونشاطات جمعوية كثيرة و اشتراك أحسن للمرأة في الحياة السياسية ، إلا أن المواد المنصوص عليها في هذا الدستور و الخاصة بالمرأة لم تأت بجديد ، إذ نجد في المادة " 31 " (تستهدف المؤسسات ضمان مؤسسات كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات بإزالة العقبات

[1]– **نفسه** ، ص 100 .

التي تعوق تفتح شخصية الإنسان ، و تحول دون مشاركة الجميع في الحياة السياسية الاقتصادية و الثقافية) [1]

إلا أن عملية الإزالة هذه لم ترى لها تجسيدا في الواقع ، حيث تغيب استراتيجية تدفع المواطنين و المواطنات إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية .[2]

حيث نلاحظ المرأة في البرلمان الجزائري تمثل 5 %، نسبة ضئيلة مقارنة بتطلعات المرأة وكفاحها في الميدان السياسي ، إذ بلغ عدد النساء الشاغلات لمناصب عليا في الدولة 108 حسب احصائيات 1996 ، كما أن المتتبع للتطور السياسي للمرأة الجزائرية منذ الاستقلال يجد أن الاهتمام كان مركزا على الحقوق السياسية المتمثلة في حق المواطنة .[3]

و من أجل سد الفراغ السياسي الذي عاشته الجزائر خلال منتصف التسعينات ، و طرح مشروع اصلاحي جديد يقوم على نظام ديموقراطي أساسه حق المواطنين في العيش و في الحرية و الاستقرار أجريت أولى انتخابات رئاسية تعددية في عام 1997 شارك فيها أربعة مرشحين من بينهم امرأة تمثلت في شخص السيدة " **لويزة حنون** " ، و هي سيدة مناضلة سياسية و أول امرأة عربية و جزائرية ترأس حزبا سياسيا فتوج على اثر هذه الانتخابات ، السيد " **عبد العزيز بوتفليقة**" رئيسا للجزائر الذي أول ما صنعه في سنواته الرئاسية التي أعقبت سنوات الدم و الترهيب صنع السلم من خلال سياسة المصالحة الوطنية التي جاء بها "زروال" و الوئام المدني الذي جاء به عبد العزيز بوتفليقة ، و لكن ما يهمنا في هذا المسار هو دعمه للمرأة و حرصه الشديد على تحسين وضعيتها .[4]

---

[1] – سامية بادي ، **المرجع السابق** ، نقلا عن : نعيمة نصيب ، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية** ، رسالة دكتوراه مقدمة في علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2002 ، ص 185 .

[2] – سامية بادي ، **المرجع نفسه** ، ص 121 .

[3] – حنيفي هلايلي ، **المرجع السابق** ، ص 4 .

[4] – صحبية حمداد ، **المرجع السابق** ، ص 100 ، 101 .

إذ عرفت في عهده تطور سياسي ملحوظ ينسجم مع القيم الإسلامية الراسخة لدى الشعب الجزائري ، و في الاحزاب الفاعلة في الساحة السياسية الجزائرية ، نجد مشاركتها بنسبة قليلة جدا .

FLN جبهة التحرير الوطني 7%

RNDالتجمع الوطني الديموقراطي 8%

FFSجبهة القوى الاشتراكية 8% [1]

RCDالتجمع من اجل الثقافة و الديموقراطية 8%

HAMSحركة مجتمع السلم 6%

حركة الاصلاح الوطني 3 % [2]

و في مجال التعليم ، في عهد عبد العزيز بوتفليقة تزايد عدد النساء المتعلمات تعليما متوسطا وعاليا و العاملات في مختلف التخصصات و في مختلف الميادين السياسية و الاقتصادية والثقافية و في المنظمات النسوية .[3]

كما أنه في شهر أكتوبر 1999 منذ ندوة المجلس الإسلامي الأعلى ، بدأ الحديث على تعديل قانون الأسرة و هو الأمر الذي جعل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يعلن عنه رسميا في خطاب له بتاريخ 8 مارس 2001 " الموافقة على تقديم قانون الأسرة للتعديل " لكي يتماشى مع العصرنة وحقوق الانسان و من شأنه أن لا يعرف مسيرة المرأة الجزائرية في التنمية الوطنية .[4]

[1]– حنيفي هلايلي ، **المرجع السابق** ، ص 5 .

[2]– **نفسه** .

[3] صحبية حمداد ، **المرجع السابق** ، ص 101 .

[4]– حنيفي هلايلي ، **المرجع السابق** ، ص 5 .

و في هذه الفترة دأبت الحكومة على تسطير برنامج عمل بحيث يأخذ بعين الاعتبار قضية المرأة في استراتيجية التنمية الوطنية ، و قد حرص الرئيس شخصيا عليه إذ انعكست كل المبادرات المتعلقة بهذه القضية في المحاور الأساسية لدعم دور المرأة في الوطن فيما يلي :

– في التعليم و التربية وصلت نسبة تمدرس الإناث إلى ما يفوق 85% للواتي تبلغن 06 إلى 15 سنة و إلى 97 %للواتي تبلغن سن 06 إلى 12 .

– و في تعيين عدة نساء في وظائف حكومية و في مناصب عليا في مجالات التنمية الحيوية .

و قد توضحت عناية الدولة بقضايا المرأة في مشاركتها في المحافل الدولية التي تعقد من أجل هذه القضايا و منها الدورة الثالثة العادية لمؤتمر رؤساء دول و حكومات الاتحاد الافريقي التي انعقدت في أديس أبابا في 06 جويلية 2004 حول النوع الاجتماعي الذي اتفقت خلاله الدول الافريقية على إدراج بعد التواجد الكامل للنساء في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و قد صادقت الجزائر على الاتفاقية و تعهدت بتوفير جميع الظروف و الوسائل المطلوبة لتمكين المرأة من خلال تفعيل طاقتها و ممارسة حقوقها كاملة غير منقوصة .

و قد أكد الرئيس أنه بفضل السياسة التي انتهجتها الدولة القاضية بتحقيق المساواة بين المواطنين في الحقوق و الواجبات ، فإن المرأة استطاعت أن تشارك ضمن الفئة العاملة فتضاعفت مشاركتها بوتيرة معتبرة ، حتى أصبحت تمثلن حاليا اكثر من 50% من التعداد الجامعي ، و أكثر من 60% من العاملين في القطاع الصحي ، و أكثر من 30% في السلك القضائي وأكثر من 55% من الصحافيين .[1] و كذلك تشير الاحصائيات الوطنية إلى نسبة توظيف النساء في الجزائر ، ما تزال ضعيفة على الرغم من تضاعفها خلال 30 سنة بحيث انتقل من 7.5 % في 1977 إلى 14.6 في 2005 ، كما سجل في 2006 16.9 % ، و تشير آخر احصائيات خلال سنة 2013 أن عدد السكان النشطين يقدر ب 11.946.000 شخص ،

[1]– صحبية حمداد ، **المرجع السابق** ، ص 102 .

و مما لاشك فيه أن في هذه السنوات الأخيرة ، أصبحت المرأة طرفا فاعلا في النشاط الاقتصادي و الخدماتي بحيث تعددت مهامها في مؤسسات حكومية و أخرى خاصة ، مما استدعى الأمر إلى خلق فرع في منظمة الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين يعني بالمرأة العاملة ، هذا ما جعل المرأة العاملة أكثر ثقة بنفسها من السابق في المطالبة بحقوقها و تحسين ظروفها في المجتمع . [1]

غير أنه نسبة النساء النقابيات ضئيلة مقارنة بنسبة تواجدهن في العمل ، لذلك لجأ الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى إحداث فرع نسوي في النقابة ، فتم إدماج 15 امرأة في اللجنة التنفيذية الوطنية خلال المؤتمر الحادي عشر في 2008 .

و بهذا الشأن تعتبر مصادقة الاتحاد العام للعمال الجزائريين على خلق قسم للمرأة و المساواة ضمن هياكلها التي أعلنت خلال المؤتمر الثاني عشر المنعقد في مارس 2012 بوهران ، لدليل قاطع على أن المرأة في الجزائر خاصة العاملة أصبحت تتطلع إلى كسب كل المؤهلات لتمكنها من مواجهة التحديات التي تجابهها في عالم الشغل من جهة و في المجتمع من جهة أخرى .[2]

[1]– صحبية حمداد ، **المرجع السابق** ، ص 101 – 104 .

[2]– صحبية حمداد ، **المرجع نفسه** ، ص 104 .

الفصل الثالث

النضال السياسي النسوي في الجزائر

(نماذج)

المبحث الأول : زهور ونيسي

المطلب الأول : بيئتها

المطلب الثاني : تعليمها

المطلب الثالث : مؤلفاتها

المطلب الرابع : نضالها الثوري و السياسي

المبحث الثاني : سعيدة بن حبيلس

المطلب الأول : بيئتها

المطلب الثاني : اسهاماتها من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان

المطلب الثالث : اسهاماتها في الهلال الأحمر الجزائري

الفصل الثالث : النضال السياسي النسوي في الجزائر (نماذج)

المبحث الأول : زهور ونيسي

زهور ونيسي اسم صنع نفسه جزائريا و عربيا في الأدب و السياسة و الثورة ، يعتبرها البعض من النساء اللائي يمثلن أنصع الصفحات للمرأة الجزائرية في كفاحها بالأمس مناضلة و مجاهدة لاستعادة الاستقلال ، ثم مسؤولة تولت العديد من المهام و المناصب السامية في دولة الاستقلال.[1]

المطلب الأول : بيئتها

ولدت زهور ونيسي في عام 1936م ،تنحدر من مدينة الجسور المعلقة مدينة قسنطينة ، أين ترعرعت وتربت في أحد أحيائها، من أب يسمى علي ونيسي والأم زكية بين سبعة من الإخوة ذكورا وإناثا التي كانت تتوسطهم عمرا.

أما عن حالتها الاجتماعية التي عاشت فيها فقد كانت من عائلة ميسورة الحال عرفت ببساطتها المادية في العيش التي كابدت ظلم المستعمر الذي صادر لها عنوة أراضي عائلتها، التي عمل الاستعمار بكل ما أوتي من قوة على تشتيت عائلتها الكبيرة وتقسيمها إلى عدة ألقاب، لإضعاف تلك القوة المؤثرة إلى جانب العائلات الأخرى التي شكلت خطرا على الوجود الاستعماري بكل دواعي الرفض لهذا الكيان المغتصب .

تربت ونيسي بين أحضان حي شعبي عريق يدعى سيدي الجليس نسبة إلى الأولياء الصالحين الذي ارتموا في أحضان الشعب فرارا بدينهم ومبادئهم ورفضا للاستعمار.[2]

---

[1]– المرأة الجزائرية من النضال المسلح إلى الممارسة السياسية ، **الحوار** ، متاح على الموقع:
http://elhiwardz.com/contributions/82160/ ، تم الإطلاع يوم 2019/06/06 ، على الساعة : 20:35 .

[2]– يمينة عجناك بشي ، **أدب المرأة في الجزائر – صورة المرأة في أدب زهور ونيسي القصصي نموذجا –** أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الأدب العربي الحديث ، كلية الآداب و اللغات ، قسم اللغة العربية و آدابها ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2009– 2010 ، ص 64 .

لقد سايرت ونيسي حركة إصلاحية هامة شهدتها الجزائر آنذاك متمثلة في حركة الإصلاح جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فأسرتها نشأت بين أحضانها فقد كان أسرة محافظة متشبعة بالثقافة الإسلامية ، وكان والدها من الرجال المصلحين المتنورين، من الذين آمنوا وإقتنعوا مبكرا بأفكار الشيخ بن باديس بمشروعه الإصلاحي ودعوته للنهوض بالمجتمع الجزائري برؤية تجديدية ، بدءا بالضرورة بتعليم المرأة وإدماجها ثقافيا في زمن كان الحرص على البنت وشرف العائلة بالكاد سجنا للبنت وتضييقا عنها. فالعلاقة التي ربطت والدها بالإمام بن باديس وطيدة حيث كان والدها من تلامذة العلامة الشيخ بن باديس فكانا يحفظان القرآن الكريم، والكثير من الأحاديث النبوية الشريفة والكثير من الشعر العربي الجاهلي

وذاع صيتها في مدينة قسنطينة التي انطلقت منها رياح الحركة الإصلاحية في الجزائر وكان لأسرتها صلة متينة بهذه الحركة، التي عرفت بعدائها الشديد للاستعمار والمدارس الفرنسية .[1]

المطلب الثاني : تعليمها

وجدت زهور ونيسي نفسها منذ نعومة أضافرها في وسط أسري اجتماعي متشبع بالعلم والثقافة العربية الإسلامية . و هي من تلميذات مدرسة عربية حرة غير تابعة للإدارة الفرنسية أسسها بتعبئة الشعب رائد النهضة الإصلاحية في الجزائر الإمام "عبد الحميد ابن باديس " سنة 1930 . كان من المنطقي أن تتلقى تعليمها الأول في المدارس الحرة التابعة ل(جمعية العلماء المسلمين) من بينها مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة، حيث درست عند **(أحمد حماني)** ، و(**أحمد رضا حوحو)** ، **(عبد الرحمن شيبان)** ، **(محمد صالح رمضان)** ، و غيرهم من الأساتذة الذين تتلمذوا عند الشيخ عبد الحميد ابن باديس .

[1]– يحيى بوعزيز ، **المرجع السابق** ، ص 57 .

والتي تتحدث عن مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة:" في أول مدرسة تتحدى الإستعمار، وترفع رهان المشروع الثقافي الحضاري(مدرسة التربية والتعليم) حفظت أبجديات أجمل اللغات اللغة العربية مع برنامج ثري للتحصيل في مختلف المعارف ، والثقافة العامة"

و عند وصولها القسم النهائي الذي يعتبر شهادة ابتدائية في ذلك الوقت ، توقفت المدارس الحرة و أغلقت أبوابها من طرف المستعمر فاضطرت هي و زملاؤها إلى التوقف عن الدراسة .

لكن فيما بعد و رغم ظروف الحرب القاسية واصلت ونيسي رحلتها التعليمية ، حيث انتقلت في عام 1955 إلى العاصمة لتواصل دراستها ، و أقامت عند أختها الكبرى التي كانت تشتغل بالتعليم و في السنة نفسها نظمت (جمعية العلماء المسلمين) امتحانا في الشهادة الابتدائية خاصا بالتلاميذ المنقطعين عن الدراسة ، و ذلك بعد غلق الإدارة الاستعمارية للمدارس الحرة ، فتحصلت ونيسي في الامتحان على المرتبة الأولى وطنيا ، مما أهلها للكتابة و التعليم فيما بعد .

و بعد الاستقلال ، استمرت ونيسي في أداء رسالة التربية و التعليم ، في جميع المستويات كأستاذة للغة العربية ، ثم معيدة بالجامعة (جامعة الجزائر) ، و شاركت بالمسابقة الخاصة التي نظمتها الدولة للمجاهدين الذين انقطعوا عن الدراسة و التحقوا بالثورة ، فتحصلت على ليسانس في الأدب ، ليسانس في الفلسفة ، و انتقلت إلى علم الاجتماع لكنها لم تكمل دراستها ، لتبدأ مرحلة جديدة من حياتها النضالية . [1]

من بين مصادر ثقافتها الادبية المناضلة زهور ونيسي التاريخ الذي يعد رافدا ثقافيا هاما ، بل فتح أمامها المجال لطرح تساؤلات عميقة فيما يخص الروابط التي تصل بين الحاضر والماضي، وعن مصير تاريخ الأجداد وإنجازاتهم وغيرها من الأسئلة التي تثيرها والتي تريد أن تجد لها جوابا.

[1]– يمينة عجناك بشي ، **المرجع السابق** ، ص 71 – 75 .

وتوضح عن أهم المصادر العلمية التي صقلت فكرها ، و ن أثر رواد الفكر الإصلاحي فيها:

" هكذا كانت كتابات الأقدمين وأفكارهم ومؤلفات الحركة الصلاحية كان بمثابة نبراسا علميا وكان الشيخ بن باديس والشيخ محمد البشير الإبراهيمي، وأحمد رضا حوحو ، وأمثالهم سواء في المشرق أو في المغرب هم أكبر من أثر في في الكتاب ، لقد وجدت فيهم نوعا من التمرد على القيم السائدة، على الأوضاع الفاسدة، والبحث عن أشياء لا توجد في واقعناأو مجتمعنا..."

أما أن أهم الكتب والأدباء التي قرأة لهم ونيسي وتأثرت بهم وشكلوا لها قاعدة علمية رصينة لتكوينها الثقافي والعلمي:

" قرأت للجميع وأعجبت بالجيد من الإنتاج، وأقصد بالجميع بدءا من الزيات والرافعي وطه حسين ، والبشير الإبراهيمي ، وأحمد رضا حوحو، وآل خليفة ، وأحمد شوقي ، ومن بعدهم من جاء في جيلنا المعاصر، وكانت هذه المصادر الفكرية والإعلامية أحد أهم إرهاصات الثورة التحريرية وأحد بشائرها القادمة"

المطلب الثالث : مؤلفاتها

نشرت ونيسي كتاباتها في العديد من الصحف الوطنية ، و العربية ، و الأجنبية ، و ترجمت أعمالها إلى عدة لغات ، مما جعل اسمها يخلد و يسجل ، بصفتها أول كاتبة مغاربية في القاموس الأدبي الفرنسي سنة 1986 ، و النرويجي سنة 1996 ، و الموسوعة الأدبية بجامعة نيويورك ، كما سجل اسمها في موسوعة (أدبيات عربيات في القرن العشرين) . لها مؤلفات عديدة منها : مقالات ، و مجموعات قصصية ، و روايات ، و مسرحية ، و قصائد شعرية . [1]

[1]– يمينة عجناك بشي ، **المرجع السابق** ، ص 88 .

1- المقالات :

أ- الجرائد :

- " الى الشباب " ، البصائر ، 1954م/ ع 297 ، الجزائر .
- " الأمنية " ، البصائر ، فيفري 1955 م/ ع 309 ، الجزائر .
- " جلسة مع صديقات " ، البصائر ، 1955 م/ ع 337 ، الجزائر .
- " جناية أب " ، البصائر ، فيفري 1955 م/ ع 345 ، الجزائر .
- " نتيجة مؤلمة " ، البصائر ، 1955 م/ ع 227 ، الجزائر .
- " من الملوم ؟ " ، البصائر ، 1955 م/ ع 318 ، الجزائر .
- " اريد أن امسك بالكلمة الدالة " ، جريدة المجاهد الأسبوعي ، اكتوبر 1979 م/ ع 1000 ، الجزائر .
- " الأديبة ونيسي : للعربية سبعة ملايين جندي سيمحونها " ، جريدة الشروق العربي (12- 18) جوان 2000 م/ ع 405 ، الجزائر .

ب- المجلات :

- " اذا الشعب يوما أراد الحياة " ، مجلة الجيش ، 1964 م/ ع 9 ، الجزائر. [1]
- " مواجهة شجاعة لمشاكلنا الاجتماعية " ، مجلة الجيش ، 1970م/ ع 79 ، الجزائر .
- " وعي المرأة و مجالات العمل و البناء " ، مجلة الجيش ، فيفري 1970 م/ ع 70 ، الجزائر .
- " ثورة نوفمبر و بداية الطريق في بلورة شخصية المرأة " ، مجلة الجيش ، نوفمبر 1970 م/ ع 80 ، الجزائر .
- " المرأة و الثورة " ، مجلة الجزائرية ، جانفي 1970 م/ ع 1 ، الجزائر .

[1]- يمينة عجناك بشي ، **المرجع السابق** ، ص 89 ، 90 .

– " جوانب من مساهمة المرأة في صنع النصر " ، مجلة الأصالة عدد خاص ، 1974 م/ ع 22 ، وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية ، الجزائر .

– " انه عيد الحرية " ، مجلة الجزائرية ، 1974 م/ ع 44 ، الجزائر .

– " نوفمبر ثورة الشعب " ، مجلة الجزائرية ، 1974 م/ ع 46 ، الجزائر .

– " المرأة و النضال الاعلامي " ، مجلة الجزائرية ، فيفري 1975 م/ ع 42 ، الجزائر .

– " قضية المرأة و التحرر و الثورة الاجتماعية " ، مجلة الثقافة ، (افريل – ماي) 1975 م/ع 26 ، الجزائر .

– " استكمال بناء المؤسسات و الدور المتجدد للمرأة " ، مجلة الجزائرية ، 1977 م/ ع 59 ، الجزائر .

– " لحظات مع زهور ونيسي و قضية المرأة " ، مجلة الجزائرية ، 1977 م/ ع 60 ، الجزائر .

– " حرية المرأة من حرية الرجل " ، مجلة الجزائرية ، 1977 م/ ع 61 ، الجزائر .

– " كابوس عمره مئات السنين " ، مجلة الجزائرية ، 1977 م/ ع 63 ، الجزائر .

– " كلنا ثقة في أنفسنا و في المستقبل " ، مجلة الجزائرية ، 1977 م/ ع 60 ، الجزائر.[1]

– " الصفحة الأخيرة " ، مجلة الجزائرية ، 1978 م/ ع 66 ، الجزائر .

– " المرأة و الثورة " ، مجلة دراسات و بحوث ، (المركز الوطني للدراسات و البحث ، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة الجزائرية ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 1998 م) .

[1]– يمينة عجناك بشي ، **المرجع السابق** ، ص 90 .

– " فخر المدارس الحرة : التربية و التعليم بقسنطينة " ، مجلة اللغة العربية ، شتاء 2005 م / عدد ممتاز ، المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر .

– " شهادة مبدعة بين العطر و اللون و النغم " ، مجلة الثقافة ، جويلية 2007 م/ ع 13 ، وزارة الثقافة ، الجزائر . [1]

2– المجموعات القصصية :

كتبت زهور ونيسي مجموعتها القصصية الأولى " الرصيف النائم " سنة 1967 ، و هي أول رواية لكاتبة جزائرية باللغة العربية .

و نالت هذه المجموعة القصصية الأولى اعجاب الناقدة و الكاتبة المصرية الشهيرة " سهير القلماوي *[2] " ، ووصفتها ب : " الثائرة التي ألهمتها الثورة سر الحياة " .

ووصفت الناقدة و الكاتبة د. عائشة عبد الرحمن ، الكاتبة زهور ونيسي ، في تقييمها لمجموعتها القصصية " على الشاطئ الآخر " الصادرة سنة 1974 بأنها " لا تملك قلمها العربي فحسب ، و انما تملك كذلك فنها القصصي بأصالة و اقتدار " ، ثم تلتها مجموعة قصصية أخرى

[1]– يمينة عجناك بشي ، **المرجع السابق** ، ص 91 .

*– سهير القلماوي: ولدت سهير القلماوي في 20 جويلية 1911 بالقاهرة تعد من الأديبات المصريات الشهيرات، كما أنها تعبر علامة وأديبة سياسية بارزة حيث إنها من النساء اللاتي كافحن من أجل العمل وإبراز دور المرأة في الحياة بأثرها والحياة العملية على وجه التحديد، فكانت أول سيدة تحصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في الأدب العربي، علاوة على كونها أول مُحاضرة في الجامعات المصرية، بالإضافة إلى مجموعة الكتب التي قامت بتأليفها والتي يأتي من أشهرها مجلدا "أحاديث جدتي" الذي نشر عام 1935. ينظر: سهير القلماوي شخصية معرض الكتاب في يوبيله الذهبي متاح على الموقع:
//alwafd.news/ثقافة/2196990–سهير–القلماوي–شخصية–معرض–الكتاب–في–يوبيله–الذهبي تم الإطلاع عليه يوم: 19–05–2019 على الساعة: 10:15.

" الظلال الممتدة " (المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 م) . ثم " عجائز القمر " الصادرة في 1996 و " روسيكادا " سنة 1999 .[1]

3- المجموعات الروائية :

اما مجموعتها الروائية نجد : رواية " يوميات مدرسة حرة " الصادرة سنة 1978 ، إعتبرهاالنقاد أقرب الى السيرة الذاتية منها الى العمل الروائي ، اتسمت أحداثها بطابع واقعي ، تسرد فيها الأديبة تفاصيل مرحلة مهمة من مراحل حياتها ، حيث شغلت منصب معلمة في مدرسة حرة **بحي صالومبي** بالعاصمة و من يتصفح هذا العمل سيغلب عليه احساس بواقع زهور ونيسي الذي ولى و مضى و كأنه حقيقة يراها أمامه .

و في سنة 1994 صدر للأديبة عمل ابداعي جديد روايتها الثانية : " لونجا و الغول " ، حيث ابرزت من خلال هذا العمل ان دور المرأة المناضلة من أجل القضية الوطنية لا ينبغي ان يكون أقل حظا و أهمية من دور الرجل .

كما كان لونيسي مجموعة من القصائد الشعرية منها المنشورة و منها المخطوطة ، تعالج موضوعات اجتماعية مختلفة و من جملة ما كتبت قصيدة بعنوان : " سيرتا حبيبتي " .[2]

المطلب الرابع : نضالها الثوري و السياسي

1- نضالها الثوري :

التحقت (ونيسي) بقافلة النضال الثوري في أواخر سنة 1956 ، ايمانا منها بقضية شعبها و نصرة لإخوانها المجاهدين ، فكانت تحرص على نقل المعلومات و الأخبار الى المجاهدين ،

[1]- الوزيرة الجزائرية زهور ونيسي : تلميذة ابن باديس ، **ميم مجلة المرأة العربية** ، متاح على الموقع : https://meemmagazine.net/2017/12/21/ ، تم الإطلاع يوم : 2019/06/06 ، على الساعة : 22:00 .

[2]- لندة قياس ، **الشخصية الثورية في أدب زهور ونيسي – يوميات مدرسة حرة و لونجا و الغول –** مجلة جيل الدراسات الأدبية و الفكرية ، العدد 19 ، ماي 2016 ، ص 62 .

كان عملها السري الجهاد و عملها الرسمي ، تعليم اللغة العربية لغة البلاد التي سلّط الاستعمار عليها بطشه ليمحوها .

و لعل انطلاق رحلة النضال لدى (ونيسي) بدأت من معركة تعليم اللغة العربية في ظل الاحتلال و هي – لا تزال فتاة – في إحدى مدارس جمعية العلماء (مدرسة الصادقية) التي كانت مدرسة لتعليم البنات ، و مركزا لإخفاء المجاهدين بعيدا عن أنظار المستعمر ، حيث أن هذه المهمة النضالية تقوم بها المعلمة (ونيسي) و زميلاتها في المدرسة ، و أن هذا الدور النضالي الخطير الذي قامت به في المدرسة أثناء الثورة التحريرية سجلته في مقدمة روايتها (من يوميات مدرسة حرة) . [1]

و قد وظفت زهور ونيسي مدرسة البنات رمزا لثورة الوطن ، و المعلمة المناضلة رمزا لدور المرأة الجزائرية في تلك الظروف القاسية ، أما فيما يخصها فقد مثلت لها وظيفة معلمة تحديا كبيرا على مستويات ثلاثة : مستوى الذات التي لم تألف الخروج من البيت و مستوى الأسرة المترددة في مباركة هذه المبادرة الجريئة و الخطيرة ، و مستوى المجتمع المحكوم بعادات محقرة لشأن المرأة والمستعمر الغاشم .

هذا القمع دفعها للمشاركة في الثورة ، فكانت مدرسة البنات حيزا لمعركة نسائية ضد الجهل ، ضد السلبية و التهميش ، تنفتح على المعركة الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي ، ترسم خط الامل[2] للبنات ، رغم الأجواء الصعبة ، الملغمة بالألم و العذاب ، و تربية نفس مشبعة بالتحدي والطيران نحو الأمل . [3]

---

[1]– يمينة عجناك بشي ، **المرجع السابق** ، ص 95 ، 96 .

[2]– نساء من بلادي ، زهور ونيسي و عبق النضال ، **الحوار** ، متاح على الموقع :
http://elhiwardz.com/contributions/77662/ ، تم الإطلاع يوم : 2019/06/06 ، على الساعة : 22:37 .

[3]– **نفسه** .

و رغم هذه الصعوبات التي واجهتها في تأدية مهامها كامرأة ، و رغم البيئة المغلقة على المرأة في هذا الحي الشعبي الضيق جغرافيا و فكريا ، إلا أنها استطاعت هي و من معها أن تجعل هذه المدرسة تدخل في سجل التاريخ لأنها كانت مقرا و مخبأ للفدائيين ، منهم من أعدم بالمقصلة في السجن ، و منهم من استشهد في الجبل و منهم من لا يزال على قيد الحياة .

إلا أنها استمرت مع زميلاتها في العمل النضالي المحفوف بالمخاطر ، داخل المدرسة التي جعلت منها مسرحا للعمل التربوي و الثوري .

و يتضح من ممارسة (ونيسي) للنضال الثوري و التربوي تأكيدها على قوة شخصيتها الوطنية في تحديها للظروف المحيطة بها ، مسؤولة وواعية بدورها في هذه الظروف الحرجة خلال الثورة التحريرية ، مبرهنة للمستعمر أيضا أن المرأة الجزائرية موجودة حقا ، و دورها في المجتمع قائم بكل كفاءة و جدارة و استماتة .[1]

2- نضالها السياسي :

بدأ نشاط (ونيسي) يبرز و يتأكد منذ بداية استرجاع الاستقلال الوطني سنة 1962 ، حيث ساهمت و شاركت في إنشاء معظم المنظمات الجماهيرية :

- إستدعيت زهور ونيسي في سنة 1970 استدعيت من قبل جبهة التحرير لإنشاء مجلة ناطقة باسم المرأة الجزائرية ومنظمتها ، و بقيت تديرها حتى 1982 ، و كانت عضوا في المجلس الوطني للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات ، و في 1977 انتخبت عضوا في المجلس الشعبي الوطني ، و عضوا في لجنتي التربية و الثقافة الدائمتين في الحزب .[2]

[1]- يمينة عجناك بشي ، **المرجع السابق** ، ص 97 .

[2]- **نفسه** .

– اسهمت في تأسيس اتحاد الكتاب الجزائريين ، و اتحاد الصحافيين .[1]

– تقلدت منصب عضو في الحكومة الجزائرية : وزيرة للحماية الاجتماعية في 1984 ثم وزيرة للتربية الوطنية (1985 – 1988) و هي " أول وزيرة تتولى منصب الوزارة في تاريخ الجزائر " كما شاركت في عدد كبير من المؤتمرات الوطنية و الدولية ، في السياسة و الثقافة و الاعلام .[2]

– كما عملت (ونيسي) على جمع العديد من المؤسسات الصغيرة ، التي كانت عبارة عن مجموعة مصالح و مديريات في وزارات أخرى ، و ضمتها جميعها تحت وصاية كتابة الدولة للشؤون الاجتماعية .

و بهذا العمل تعتبر (ونيسي) المؤسسة الأولى لهذه الهيئة الحكومية ، فمثلا كانت نيابة مديرية وزارة الشباب و الرياضة ، و مصلحتا المعوقين و المرأة ، التابعين لوزارة الصحة ، وغيرها من المصالح الصغيرة التي كانت مشتتة ، فجمعتها في كتابة الدولة للشؤون الاجتماعية ، ثم وزارة الحماية الاجتماعية فيما بعد ، و هكذا أصبحت أول مؤسسة تتكفل بالقضايا الاجتماعية للمواطن الجزائري مباشرة .

إضافة إلى ذلك كانت أول من أسس اتحاد رياضة المعوقين ، و اتحاد المكفوفين ووضعت لهما قانونا خاصا يتكفل باحتياجاتهم .

أما القانون الخاص بالضمان الاجتماعي الذي وضعته فقد أضاف الكثير من المزايا للقانون القديم الذي لم يكن يستجيب لتطلعات العمال ، و أعطت المرأة حق التقاعد الجزئي ، و مددت عطلة الأمومة إلى ثلاثة أشهر .[3]

---

[1]– يمينة عجناك بشي ، **المرجع السابق** ، ص 97 .

[2]– زهور ونيسي .. أول وزيرة كتبت الثورة مثلما ناضلت فيها ، متاح على الموقع : https://kitabat.com/cultural تم الاطلاع يوم 2019/06/06 على الساعة : 22:10 .

[3]– يمينة عجناك بشي ، **المرجع السابق** ، ص 97 ، 98 .

– و أثناء توليها لوزارة التربية و التعليم قامت ببذل جهدها لإصلاح وضع المنظومة التربوية كما أنه الجهود التي بذلتها (ونيسي) سواء في المجالات الاجتماعية أو التربوية قد أضاف أبعادا متعددة لدورها السياسي ، خلال فترة توليها مسؤوليات عديدة و الإصلاحات التي أدخلتها على المنظومة التربوية كانت تجمع بين الحداثة و المحافظة على القيم الأصلية للأمة .[1]

المبحث الثاني : سعيدة بن حبيلس

سعيدة بن حبيلس ، اسم يكتب بحروف من ذهب في عالم النضال من أجل إعلاء كلمة الحق لا على المستوى الوطني فحسب بل أيضا على الصعيد الدولي ، ساهمت عائلتها العريقة في صقل شخصيتها ، أمنت بأن كلمة تضامن تعني حفظ كرامة الإنسان من خلال النزول إلى الميدان ووقفت في وجه الإرهاب رغم تعرضها للموت عدة مرات ، و هي تفضل النضال على المناصب السياسية .

المطلب الأول : بيئتها

تنحدر سعيدة بن حبيلس من منطقة القبائل (تيفريت نايت الحاج) و هي قرية في العزازقة بإيعكورن ، ولدت حوالي عام 1948 ، من عائلة محافظة متشبعة بالتصوف و بالروح الوطنية و الثقافة الأمازيغية و العربية الإسلامية ، تربت على يد خالها الشيخ **محمد كتو** كانت متأثرة بحبه لوطنه و شجاعته و صراحته ، و عند وصول فرنسا إلى المنطقة وإحكامها السيطرة على القبائل خلال القرن التاسع عشر، خاف جدها نصرنة أبنائه وأحفاده فرّ إلى تونس بحثا عن الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية و كسب المزيد من المعرفة في مجال اللغة العربية ، استوطن في تونس و سجل أبنائه في جامع الزيتونة .

[1]– يمينة عجناك بشي ، **المرجع السابق** ، ص ص 98 .

و بحكم هذا الوسط العائلي انضمت بن حبيلس خلال سنوات الثورة (كانت تبلغ سن السابعة من العمر) إلى الكشافة الإسلامية الجزائرية التي كانت مدرستها الأولى ، و بعد أن تكونت في الكشافة ثم إلتحقت بالاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين ، و الذي تمكنت من خلاله تعميق الروح الوطنية و تشبعت بالمبادئ و القيم الإنسانية العالمية التي تنبع أصلا من قيم الأصالة ، ومن خلال عملها النضالي في صفوف الاتحاد كانت مهتمة جدا بالنضال في فرع التطوع .[1]

و قد تحصلت بن حبيلس على بذرة النضال خلال ثورة التحرير (تبلغ من العمر 14 سنة) ، من خلال تأثرها بأخيها الذي التحق بصفوف الثورة (يبلغ من العمر 16 سنة) فحملت منذ ذلك الوقت إحساس داخلي بأن الوطن يحمل عليها دينا لابد أن تسدده .[2]

المطلب الثاني : اسهاماتها من أجل حقوق الإنسان

في عام 1966 كانت (بن حبيلس) ضمن مجموعة من الطالبات التي نزلت إلى ولاية ورقلة كمتطوعات و عند وصولها إلى هذه الولاية رأت أناس بألبسة رثة ، و أجانب يتصرفون كما يحلو لهم و كأنهم في مستعمرة في إطار الحرية التي كانت تمنح للشركات الأجنبية، حيث كان هذا الموقف بمثابة الصفقة التي فتحت عين بن حبيلس على واقع آخر ، و فهمت حينها أن النضال الحقيقي ليس في العاصمة بل في أعماق الجزائر ، و في المناطق الريفية و النائية .

التحقت بن حبيلس بولاية ورقلة حتى تناضل من أجل ترقية المرأة خاصة و أنه يوجد في هذه الولاية الكثير من النساء الغير متمدرسات و المنطويات على أنفسهن ، و بحكم إختصاص بن حبيلس في التربية و علم النفس ، كانت من أوائل الجزائريات اللواتي التحقن بسلك التعليم في عاصمة الواحات التي تمتد من الأغواط الى تمنراست و التي تم تقسيمها فيما بعد الى 7 ولايات ،

---

[1] – الوزيرة السابقة و المناضلة سعيدة بن حبيلس ل صوت الأحرار ، متاح على الموقع :
https://www.djazairess.com/alahrar/9580 ، تم الاطلاع يوم 2019/06/06 ، على الساعة : 21:00 .

[2] – **نفسه** .

و قد التحقت بهذا المنصب عام 1967 ، و منذ ذلك الوقت لم تغادر المنطقة ، و في نفس العام شاركت في تحضير **مؤتمر اتحاد النساء الجزائريات** ، و منذ ذلك الحين لم تتوقف عن نضالها لصالح نساء المنطقة .

و بعد أحداث 1988 و تسارع الأحداث في الجزائر ، بقيت في نفس النشاط مما سمح لها خوض معركة أخرى و هي معركة حقوق الإنسان ، كانت تمثل رابطة حقوق الإنسان في الجنوب الشرقي في سنوات التسعينات .

و عقب إحدى الحوادث الأليمة ، حرق بيت إحدى النساء في ورقلة و موت ابنها و التي كانت من بين إحدى القضايا التي دافعت عنها ، لاحظت بن حبيلس هناك عدة أمور تحدث حولنا و تحتاج إلى أن نتوقف عندها من بينها أساتذة يمنعون الأطفال من تحية العلم و من عدة أمور أخرى ، كل هذه الأمور جعلت بن حبيلس تفهم أن هناك خطرا يهدد المجتمع الجزائري . هنا بدأ نضال بن حبيلس يأخذ منحى جديد ، فقد عملت على نشر ثقافة السلم و التسامح ، و حماية[1] مبادئ الإسلام من خطورة التدخل الأجنبي ، و خطورة استعمال التطرف الديني في أغراض سياسية .

و في عام 1990 ذهبت بن حبيلس إلى الجزائر بعد مغادرتها ولاية ورقلة و ذلك للمشاركة في مسيرة بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات ، طالبت فيها بتوقيف هذا المسار الانتخابي، والتي تصدرت صورتي الصفحة الأولى لجريدة "ماري كلار" الفرنسية.

غادرت بن حبيلس الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات بعد أحداث 1988 بسب عدم اتخاذه أي موقف اتجاه ما يجري من أحداث (اغتصاب النساء من طرف جماعات مجهولة ، اغتيال أطراف العائلات ...) ، و بحكم التعددية و حرية إنشاء الجمعيات قررت بن حبيلس في 16 أفريل

[1]– الوزيرة السابقة و المناضلة سعيدة بن حبيلس ل صوت الأحرار ، **المرجع السابق** .

1990 في ورقلة إنشاء الحركة النسائية للتضامن مع الأسرة الريفية ، و ذلك من أجل رفع مستوى المرأة داخل الأسرة الريفية لتشارك هذه المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل في حل مختلف المشاكل.[1]

و خلال سنوات الجمر (العشرية السوداء) ، كان عالم الريف هو الضحية الأولى للإرهاب دخلت حينها بن حبيلس إلى الجهة التي ساهمت في إنقاذ الجزائر ، كما قامت بدور إيجابي في شرح المصالحة الوطنية مركّزة في ذلك على العمل الجواري من خلال الاحتكاك المباشر مع مختلف الشرائح الاجتماعية ، و كان هذا العمل الجواري قد ساهم في إعطاء المصداقية على المستوى المحلي عند العائلات و رؤساء القبائل و أيضا على المستوى الدولي .

بعدها أسست بن حبيلس الفيدرالية العالمية لجمعيات ضحايا الإرهاب التي تضم كلا من إسبانيا ، فرنسا و إيرلندا الشمالية ، بالإضافة إلى ذلك كانت بن حبيلس عضوة في شبكة التحالف الدولي لنساء السلام ، و من مؤسسي منظمة الأم المغاربية .[2]

تحصلت بن حبيلس على العديد من الشهادات الوطنية و الدولية من بينها ، شهادات اعتراف و تقدير وطنية أهمها رسالة شكر التي وجهها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، إلى جانب جائزة الأمم المتحدة للمجتمع المدني ، جائزة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ، و تكريم من طرف الوزير الأول الفرنسي و الحكومة الفرنسية ، جائزة دولية إسبانية للعمل من أجل الذاكرة والتضامن من ضحايا الإرهاب ، كما أنه في عام 1997 رشّحت لجائزة سلام دولية تسمى " جائزة نوبل البديلة للسلام " ، كما تلقيت عدة رسائل من طرف شخصيات دولية منها " تيريزا " و " ناندیز" نائبة رئيس الحكومة الإسبانية التي أسست جمعية (نساء من أجل مستقبل أفضل)

[1] – الوزيرة السابقة و المناضلة سعيدة بن حبيلس لصوت الأحرار ، **المرجع السابق** .

[2] – وزيرات واجهن الإرهاب في الجزائر .. تعرف عليهن ، متاح على الموقع : https://www.maghrebvoices.com تم الاطلاع يوم 2019/06/07 على الساعة : 22:00 .

وكانت فيها بن حبيلس ممثلة لبلدان شمال إفريقيا ، حيث شاركت في آخر اجتماع للجمعية سنة 2008 .[1]

كما ترى بن حبيلس أن دسترة الحقوق السياسية للمرأة التي جاء بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال التعديل الأخير للدستور الذي تم سنة 2016 تعد إحدى المكاسب التي تم تحقيقها ، من خلال المادة " **31** "[2]التي تعد مكسبا عظيما للمرأة ، و تعتقد بن حبيلس أن المسؤولية اليوم تقع على المرأة ثم على الأحزاب السياسية من أجل بلورة هذه المكتسبات ، و المرأة هي المسؤولة على تجسيد هذا القرار من خلال كفاءتها ووعيها السياسي و استيعابها بكونها تشكل قوة سياسية بإمكانها أن تساوم على مكانتها في الأحزاب السياسية .

و كانت بن حبيلس دوما تفضل النضال الميداني على السفارة و الوزارة ، أي استغلال علاقاتها مع المحتاجين و النضال في سبيلهم من أجل رفع صوت الحق ، حيث كانت لا تهمها التعيينات و التكليفات ، و قد عملت وزيرة للتضامن و تمكنت من تعليم المجتمع الجزائري حقيقة التضامن ، و هي حتى و إن تعمل حاليا سفيرة فهي تعمل من أجل إيصال صوت المجتمع الجزائري تحاول أن تكون دوما سفيرة سلام و تضامن لقضية معينة .[3]

و في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق ، وجهت السيدة سعيدة بن حبيلس خطابها لرئيس مجلس الأمة العراقي جاءت فيه قائلة : " سيدي رئيس مجلس الأمة إنه في الأسبوع الفارط تحصلت جمعية مسيحية على رخصة من مجلس الأمن الدولي و خرقت الحصار بالطائرة التي ذهبت من إيسلندا بمناسبة عيد المسيح متوجهة إلى بغداد ، و قد كانت النساء العربيات في

[1]– وزيرات واجهن الإرهاب في الجزائر .. تعرف عليهن ، **المرجع السابق** .

[2]– المادة 31 من الدستور الجزائري: جاء في الدستور المعدل سنة 2016م: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي ، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه. ينظر: الجريدة الرسمية إتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم وقرارات وآراء ، مقررات ، مناشير، إعلانات وبلاغات، العدد 14، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 07 مارس 2016م، ص9.

[3]– الوزيرة السابقة و المناضلة سعيدة بن حبيلس ل صوت الأحرار ، **المرجع السابق** .

ديسمبر 1990 قد اخترقن الحصار و خاطرن بحياتهن ، و ذهبت سفينة السلام من الجزائر على متنها 394 امرأة عربية و غربية منهن امريكيتان من مجلس الشيوخ الأمريكي " .

و كانت قد اقترحت بن حبيلس أن تكون هناك طائرة تحمل شخصيات دينية سياسية ثقافية وحركة جمعوية يذهبون لاختراق الحصار ، و لابد من مواصلة النضال و القيام بعمليات ملموسة ميدانيا لأن التنديد ، المسيرات ، الندوات لا تغني و لا تسمن من جوع (فيه شعب يموت ، شعب يعاني ، فيه قوانين ، و أبسط حق من حقوق الإنسان ليس محترما من طرف أعظم الدول) كما أشارت بن حبيلس في ندائها إلى أنها مستعدة للتضامن مع الأسرة الريفية ، و ذلك من خلال المساهمة بعملية التحسيس في الأوساط المثقفة و الأوساط الشعبية ، بالإضافة إلى أنه في إطار اختراق الطائرة حاصرالعراق ، اقترحت أن تكون المبادرة جزائرية تتعمم عربيا ، و لابد من القيام بعمل ملموس كي نزيد من الضغط للتعبير عن استنكارنا و سخطنا لهذا الحصار الذي لا يقبله لا القانون الدولي و لا الله و لا النبي صلى الله عليه وسلم و لا حقوق الإنسان ، و تشير بن حبيلس إلى أن الحصار مازال يستعمل كوسيلة ضغط سياسية و لذلك فهي كانت دوما تندد و تناضل من أجل رفض استعمال الحصار كضغط سياسي .[1]

المطلب الثالث : اسهاماتها في الهلال الأحمر الجزائري

سعيدة بن حبيلس من الشخصيات الجزائرية التي ارتبط اسمها بالعمل التطوعي في الجزائر فكانت منذ نعومة أضافرها واحدة من الرائدات في العمل الإنساني و الخيري ، الذي أصبح البصمة المميزة لمسيرة حياتها الحافلة .

[1]– مؤلف مجهول ، **العدوان الدولي ، حالة العراق ، نشريات** مجلس الأمة ،الجزائر، دت، ص 28 .

هي اليوم رئيسة الهلال الأحمر الجزائري تعمل بجد و تفاني من أجل الفئات الهشة في المجتمع ، دون أن تنسى الرعايا الأجانب و اللاجئين الذين أعياهم الحرب في بلادهم . [1]

وقد تم إنشاء الهلال الأحمر الجزائري في أصعب الظروف وذلك في عام 1956 ، أي بعد سنتين من اندلاع ثورة التحرير ، و أفضل تعبير عن الثورة الجزائرية ، كان قد جاء من خلال المحافل الدولية و التضامن الذي ترجمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر و مرافقتها بفضل الجمعيات الإنسانية العربية و الغربية من مختلف الدول و انطلاقا من ذلك رفع صوت الجزائر . و الهلال الأحمر ليس مجرد مؤسسة خيرية ، بقدر ما هو مكمل لمجهود الدولة ، هو الذراع الإنساني للدولة الجزائرية لاسيما في إطار الأمن القومي عبر الحرص على الاستقرار الاجتماعي و تضافر الفرص و الوحدة الوطنية و تلاحم مكونات المجتمع .

و يركز الهلال الأحمر الجزائري على ثقافة و سياسة التضامن من خلال مجانية التعليم والتغطية الصحية و تكافؤ الفرص في عديد من المجالات ، و ثقافة التضامن التي تعد العمود الفقري للجزائريين ، ليست قرارا سياسيا و إنما هي ميزة من ميزات الشعب الجزائري ، و هذه الثقافة لطالما كانت موجودة منذ القدم في القرى ، و يطلق عليها تسمية " **تويزة** " ، كانت عمليات جني الثمار والحصاد في المواسم الزراعية ، تبرز تضامن أهل القرية الواحدة ، لكن في عهد العولمة ، راحت[2] هذه الثقافة تنهار و حلّت محلها سياسة الاتّكال على الدولة ، لذلك جعلت بن حبيلس الهلال الأحمر الجزائري ذلك الفضاء الذي تتضافر فيه كل الجهود إيمانا بالتضامن .[3]

---

[1]– سعيدة بن حبيلس في تنقل دائم لتكون بالقرب منها في أي مكان من الجزائر ، **يومية الشعب** ، متاح على الموقع : http://www.ech-chaab.com تم الاطلاع يوم : 2019/06/07 ، على الساعة : 23:00 .

[2]– سعيدة بن حبيلس الهلال الأحمر الجزائري لأجل كرامة الإنسان ، **العربي الجديد** ، متاح على الموقع : https://www.alaraby.co.uk/amp/society تم الاطلاع يوم : 2019/06/07 ، على الساعة : 23:10 .

[3]– **نفسه** .

أما عن مهام الهلال الأحمر الجزائري فله مكاتب في كل مدن الجزائر ، و كل مكتب يتألف من لجان مختلفة تسند إليها مهام عديدة ، نذكر منها لجنة الإسعاف و المسعفين التي تدرب المواطنين على إجراءات الإسعافات الأولية من قبل المتخصصين ، كذلك تقوم بجولات ميدانية ومناورات و تقدم خدمات صحية مجانية لمحتاجينها ، بالإضافة الى المساعدات في الكوارث الطبيعية خصوصا ، و ثمة مجموعات شبابية تنشط على مستوى الولايات في إطار مكاتب الشبيبة التي تضم نوادي تعنى بقضايا الشباب عموما و بالبيئة و المناخ و العمل و الفن .[1]

و قد أكدت بن حبيلس بأن العمل التطوعي و الخيري في الجزائر بحاجة لأن يضبط بشكل يمنع استغلاله لأغراض تخريبية و تحويله عن هدفه الأساسي لتحقيق الدعاية السياسية و الحزبية خصوصا في ظل وجود جمعيات لا تصرح بمصادر تمويلها الأمر الذي يعد خطرا على الأمن القومي ، رافضة بذلك تبني مبدأ حملات التضامن العشوائية التي تحولت الى موضة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، مشيرة إلى أن السلطات العمومية مطالبة بلعب دور الرقيب فيما يخص مصدر و مصير الأموال .

كما كانت بن حبيلس رافضة حملات الفايسبوك ، و ذلك لحالات التحايل العديدة ، وأشارت إلى أن السلطات كانت تقف ضد هذه الحملات و إلى أين تذهب أموالها فعلا ، و الجزائر سبق لها و أن عانت من تجربة مريرة سنوات التسعينات بسبب التبرع العشوائي ، لذلك وجهت بن حبيلس نداء للسلطات بضرورة تطبيق قانون مصادر الأموال بصرامة و محاسبة الجمعيات .[2]

و تشير بن حبيلس إلى أن الهلال الأحمر غير قادر وحده على تغطية الواقع و لذلك يجب الاعتماد إلى استراتيجية مبدأ التكامل في العمل ما بين الجمعيات الخيرية .[3]

---

[1]– سعيدة بن حبيلس الهلال الأحمر الجزائري لأجل كرامة الإنسان ، **المرجع السابق** .

[2]– رئيسة الهلال الأحمر الجزائري سعيدة بن حبيلس للنصر ، متاح على الموقع : https://www.djazairess.com/search تم الاطلاع يوم 2019/06/08 ، على الساعة : 23:20 .

[3]– رئيسة الهلال الأحمر الجزائري سعيدة بن حبيلس للنصر ، **المرجع نفسه** .

و قد كانت كل مؤسسات الدولة ممثلة في مجلس الإدارة ، و العمل متكامل ، في النشاط الدولي يتم التشارك مع وزارات الخارجية في إطار العمليات الإنسانية في دول الجوار ، كذلك وزارات الداخلية و التضامن الوطني و الشؤون الاجتماعية و الصحة . لكن يبقى الهلال الأحمر منظمة مستقلة عن الدولة لجهة التمويل .

و أشارت بن حبيلس أيضا إلى أنه لا يتم التعامل مع أعداد كبيرة من اللاجئين سوى ما تعلق بالقادمين من دول الساحل ، أما بالنسبة للسوريين و الفلسطنيين تقول الأمر يتعلق بنازحين هم ضيوف الجزائر و سياستنا واضحة في هذا الخصوص . كما وضحت بن حبيلس أنه كانوا يتعاملون مع القضية في البداية بمنطق إنساني ، لكن عند التوغل في أوساط هؤلاء اللاجئين تم الكشف عن مستجدات تمس الجانب الأمني مباشرة ، لذلك أخذت القضية بعدا أمنيا انطلاقا من سنة 2011 حتى 2014 بعد اكتشاف وجود عصابات للإتجار بالبشر .

و قد أكدت بن حبيلس أن العمل الخيري يجب أن يحفظ كرامة الأفراد ، حيث قامت في شهر رمضان بتعويض قفة رمضان بصك مالي و ذلك للتصرف فيه بحسب أولوياتهم ، و القفة هي من اختصاص الجمعيات الخيرية و ليس السلطات العمومية ، بالإضافة فهي تؤكد أنه يجب التكفل بالأسرة المعوزة يوميا ، ليس تذكرها فقط في المناسبات ، و كل مبادرة أو عملية تضامنية تكون في إطار احترام هذه العائلات و عدم التشهير بمأساتها .[1]

[1]– رئيسة الهلال الأحمر الجزائري سعيدة بن حبيلس للنصر، **المرجع السابق** .

كما أنه كان قد تم يوم 14 مارس 2018 إعادة انتخاب السيدة سعيدة بن حبيلس على رأس الهلال الأحمر الجزائري ، و تم تزكيتها لعهدة جديدة إلى غاية 2022 ، و عقب تزكيتها أكدت أنها ستواصل العمل التضامني و نشر ثقافة التضامن و التطوع مثمنة دور الدولة الجزائرية و ذلك تجسيدا لسياسة الدولة الإنسانية من خلال الاهتمام بالمناطق المعزولة و الحدودية ، و كذا العمل على وضع حلول ملائمة و توسيع دائرة التضامن و الدفاع عن كرامة الإنسان مؤكدة على نجاح الاستراتيجية بفضل القاعدة النضالية للهلال الأحمر الجزائري . [1]

[1]– سعيدة بن حبيلس على رأس الهلال الأحمر الجزائري لعهدة جديدة ، **آخر ساعة** ، متاح على الموقع : http://www.akhersaa-dz.com ، تم الاطلاع يوم : 2019/06/08 ، على الساعة : 21:00 .

الخاتمة

لا تزال عملية المساواة بين المرأة و الرجل في حقوق المواطنة ، و منها الحق في المشاركة السياسية تطرح في الدول العربية ، و تأسيسا على هذا فقد قمت في دراستي هذه بمحاولة توضيحية لهذه المشكلة لإلقاء الضوء عليها و إجلاء بعض الغموض فيها ووضع النقاط على بعض الحروف لكشف و توضيح ما حققته المرأة العربية بشكل عام و المرأة الجزائرية بشكل خاص في المجال السياسي و قد توصلت من خلال هذه الدراسة – **المرأة العربية و نضالها السياسي** " **المرأة الجزائرية نموذجا** " – إلى النتائج التالية :

1- نستنتج أن المرأة العربية تعيش في سياقين اجتماعيين ، الأول : سياق تقليدي يعتمد على الموروث الاجتماعي و الثقافي تقوده التيارات الرافضة لدخول المرأة الحياة السياسية ، وكمثال التيار السلفي في الكويت و السعودية والثاني : سياق حديث يدعو إلى المساواة بين الجنسين سياسيا و تقوده المنظمات الحقوقية المهتمة بقضايا النساء .

2- وجود بعض من الدول العربية التي مازالت لم تصادق على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة و حقوق النساء بصفة خاصة مثال على ذلك (السعودية)

3- ايجابية نظام الحصص (الكوتا) في إعطاء الحق للنساء في مشاركتهن السياسية في مواقع صنع القرار ، مما زاد من تمثيلهن في البرلمان بنسب جيدة .

4- نلاحظ تنامي حضور المرأة العربية في الحركة الجمعوية ، لكن يقابله تدني حضورها في الهياكل الحزبية و ذلك بسبب غياب المبادرات من قبل الأحزاب السياسية العربية بوضع آليات خاصة لدعم حضور المرأة سياسيا ، غير أنه نجد وجود المرأة الجزائرية في الأحزاب بالشكل المطلوب (حزب التجمع الوطني الديموقراطي ، حزب حركة مجتمع السلم، حزب جبهة التحرير الوطني، حزب القوى الإشتراكية) بالإضافة إلى المرأة التونسية (حزب التجمع الدستوري الديموقراطي) .

5- كشفت الدراسة أن المرأة الجزائرية الواعية عملت جاهدة من أجل الخروج من القيود التي فرضتها العادات و التقاليد و سعت لتحقيق ذاتها كي تنمو كإنسان كامل الحقوق ،

و تفجير طاقاتها و إمكانياتها من أجل الدفاع عن المرأة و عن حقوق الإنسان و خير مثال على ذلك "**زهور ونيسي** " و " **سعيدة بن حبيلس** " ، اللتين حققتا نجاح كبير في رفع صوتها و منح المرأة حقوقها .

6- نستنتج أيضا أن تواجد المرأة الجزائرية بمختلف الجمعيات سواء أكانت نسائية أو عامة هي أساس وعي المرأة بذاتها و بمشاكل مجتمعها .

7- كما يمكن القول أن التعددية المنصوص عليها في دستور الجزائر 1989 (المساواة بين الجنسين) لم تؤثر على العلاقات بين الرجل و المرأة في المنافسة الانتخابية ، بقي الرجل هو المسيطر على ساحة الترشيحات بسبب الشريعة الإسلامية والفطرة الإنسانية.

8- و أخيرا يمكن القول أن المرأة العربية بالرغم من أنه واجهتها بعض المعوقات أثناء نضالها السياسي في مواقع صنع القرار من بينها انشغالاتها البيتية و الزوجية ، و كونها إما مسؤولة بالدرجة الأولى على تربية أطفالها ، إلا أنه لا يمكن إنكار ما قدمته من أجل إرجاع حقوقها إلى حد بعيد .

الملاحق

الملحق رقم01: صورة توضح نضال المجاهدات الجزائرية خلال الثورة التحريرية المباركة[1]

بعض مجاهدات جيش التحرير الوطني الجزائري .

[1]– انيسة بركات درار، المرجع السابق، ص 120.

الملحق رقم 02: صورة للمناضلة الجزائرية زهور ونيسي[1]

[1]– متاح على الموقع الإلكتروني: /الجزائرية–زهور–ونيسي–الوزيرة–تلميذة–
https://meemmagazine.net/2017/12/21/ تم الإطلاع عليه يوم: 17–05–2019م في الساعة 15:10.

الملحق رقم03: صورة للمناضلة الجزائرية سعيدة بن حبيلس[1]

[1]- متاح على الموقع: http://www.aps.dz/ar/algerie/54395-2018-03-15-15-34-33 تم الإطلاع عليه يوم: 17-05-2019م في الساعة 16:15.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المصادر

-القرآن الكريم

- الدساتير والمواثيق الدولية:

- الجريدة الرسمية إتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم وقرارات وآراء ، مقررات ، مناشير، إعلانات وبلاغات، العدد 14، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 07 مارس 2016م.

- المادة 10 من دستور الجزائري 1963.

- المادة 39من الدستور الجزائري 1976م.

- مأخوذ من ديباجة دستور الجزائري 1989م.

- مؤلف مجهول ، **العدوان الدولي ، حالة العراق ، نشريات** مجلس الأمة ،الجزائر، دت.

-المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية.

ثانيا: المراجع:

1- الكتب بالغة العربية

- ابي زكريا يحي بن شرف النووي و آخرون ، **شرح رياض الصالحين** ، ج 2 ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، 2002م.

- احمد جابر و آخرون ، **المرأة العربية في المواجهة النضالية و المشاركة العامة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006م.

- احميدة عياشي ، **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص** ، دار الحكمة الجزائر ، 1991م.

- اعمر يحياوي ، **الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الاسلامية و القانون الدولي** ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2001م.

- انيسة بركات درار ، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985م.

- تاج عطاء الله ، **المرأة العاملة في التشريع العمل الجزائري بين المساواة و الحماية القانونية** ، دراسة مقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006م.

- حفيظة شقير ، **دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات** ، المعهد العربي لحقوق الانسان ، تونس ، 2004م.

- حكمت أبو زيد ، **إمكانيات المرأة العربية في العمل السياسي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1982م.

- خالد مصطفى فهمي ، **حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية و الشريعة الاسلامية و التشريع الوضعي (دراسة مقارنة)** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 2007م.

- سعيدة بوفاغس ، **الحقوق السياسية للمرأة في ضوء الفقه الاسلامي** ، قسنطينة، دت.

- سهام النجار، **الدراسة الجامعة الموحدة للدراسات الوطنية المتعلقة بمشروع – تعزيز دور الاحزاب و النقابات في النهوض لمشاركة السياسية و العامة للنساء** ، مركز الدراسات النسوية ، ديسمبر 2014م.

- عباس ابراهيم ، عبد القادر كرليل ، **دور المرأة في الثورة التحريرية** ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 ، 2007م.

- عبد الحميد اسماعيل الانصاري ، **وضعية المرأة في التشريعات العربية المعاصرة** ، جامعة قطر، دت.

– عبد الغني محمود ، **حقوق المرأة في القانون الدولي العام و الشريعة الاسلامية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991م.

– عبد الله بلقزيز ، **المرأة العربية ، من العنف و التمييز الى المشاركة السياسية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2014م.

– فاديا كيوان ، **تقرير اقليمي عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال السياسة** ، منظمة المرأة العربية ، القاهرة ، 2007م.

– محمد الغزالي ، **حقوق الانسان بين تعاليم الاسلام و اعلان الامم المتحدة** ، ط4 ، نهضة مصر ، القاهرة ، 2005م.

– محمد بوضياف ، **الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر** ، دار المجدد للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010م.

– محمد حربي ، **جبهة التحرير الوطني سراب و حقيقة** ، مؤسسة الأبحاث العربية ، لبنان ، 1983م.

– منصور لخضاري ، **آفاق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر** ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر–، دت.

– محمد الميلي ، **فرانز فانون و الثورة الجزائرية** ، sned ، الجزائر ، 1973م.

– يحيي بوعزيز ، **المرأة الجزائرية و حركة الإصلاح النسوية العربية** ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2001م.

ب– الكتب بالغة الأجنبية:

- MONIQUE (G) : **le nationalisme Algérien et les femmes**, histoire et perspective ed,
- Djamel guerid , **femmes travail et societe la societe a toujours le dernier mot , in femmes et developement ,**

- fatima zohra sai, **les femmes dans les instances legislatives et gouvernementables en algerie ,**in CRASC,femmes et developpement

l'harmattan, paris, 1995.

3- المجلات والمقالات:

- ربابعة غازي ، **دور المرأة في المشاركة السياسية** ، مجلة المفكر ، العدد 05 ، قسم العلوم السياسية ، الجامعة الاردنية ، دت.

- زينب لموشي ، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين و آليات التفعيل** ، مجلة تاريخ العلوم ، العدد 07 ، جامعة الجزائر03 ، 2017م.

- حنيفي هلايلي ، **المرأة الجزائرية في ظل الاصلاحات القانونية بين ثنائية الرهان السياسي و الواقع الاجتماعي** ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر، دت.

- سليمة مسراتي ، **دور الاحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الاطر و استراتيجيات التمكين السياسي** ، مجلة صوت القانون ، المجلد 05 ، العدد 02 ، دب،اكتوبر 2018م.

- سناء بولقواس ، دور المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية ، مجلة الفقه و القانون ، العدد 17 ، ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد صديق بن يحيى – جيجل – الجزائر، مارس 2014.

- صابر بلول ، **التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع** ، كلية العلوم السياسية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 25 ، العدد 02 ، 2009م.

- لندة قياس ، **الشخصية الثورية في أدب زهور ونيسي – يوميات مدرسة حرة و لونجا و الغول –** مجلة جيل الدراسات الأدبية و الفكرية ، العدد 19 ،الجزائر، ماي 2016م.

– محمد راسم فقير ، **السلطة و الممارسة السياسية للمرأة في الجزائر** ، مجلة آفاق فكرية ، العدد 06 ، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان ، 2017م.

– مختار بونقاب ، **مساهمة المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية** ، العدد 06 ، جامعة معسكر،

– هادية يحياوي ، **المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر** ، مجلة المفكر ، العدد 09 ، جامعة عباس لغرور – خنشلة، دت.

4– المذكرات والأطروحات:

– احمد بنيني ، **الاجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم القانونية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة – 2005 ، 2006م.

– جازية بكرادة ، **دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية بالولاية الخامسة 1954–1962** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم تاريخ ، تخصص تاريخ الحركات الوطنية المغاربية ، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، 2016–2017م.

– جميلة خيذر ، **مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي دراسة ميدانية على عينة من حزب (ت.ث.د) ، (ج.ت.و)** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 2001م.

– حسام حكيم ، **العمل الحزبي و الترقية الاجتماعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية – حالة حزب جبهة التحرير الوطني –** رسالة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، تخصص علم الاجتماع السياسي ، جامعة الجزائر ، 2005 – 2006م.

– حورية بقدوري ، **المشاركة السياسية للطالبات في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، تخصص علم اجتماع سياسي ، جامعة الجزائر ، 2006–2007م.

– زرزور بن نولي ، **الحماية الدولية لحقوق الانسان في اطار منظمة الامم المتحدة** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، قانون دولي عام جامعة محمد خيضر – بسكرة– 2011 ، 2012م.

– زكريا حريزي ، **المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا** – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم علوم سياسية ، تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010 ، 2011م.

– سامية بادي ، **المرأة و المشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ن قسم علم اجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005م.

– سرور طالبي المل ، **حماية حقوق المرأة في التشريعات الجزائرية مقارنة مع اتفاقية حقوق الانسان** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 1999– 2000م.

– سعد حورية ، **الوضعية الاجتماعية و السياسية للمجاهدات بعد الاستقلال ، رسالة لنيل شهادة الماجستير** في علم الاجتماع العائلي ، 1994 –1995م.

– سعيد لوافي ، **الحماية الدستورية للحقوق السياسية في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، تخصص قانون دستوري ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – 2009 – 2010م.

– صحبية حمداد ، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي ، مدينة وهران نموذجا** ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم علم اجتماع ، تخصص علم الاجتماع السياسي ، جامعة وهران 2 ، 2015 ، 2016م.

– صورية رمضاني، **المرجعيات الثقافية و المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، دراسة ميدانية لعينة من النساء المنخرطات في الاحزاب السياسية في ولاية الجزائر العاصمة** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي ، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، قسم علم اجتماع ، جامعة الجزائر 2 ، 2013–2014م.

– فتحي بكار ، **الاغتراب السياسي ، دراسة حالة الجزائر (1989 – 2012)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير للعلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص سياسات مقارنة ، 2012– 2013م.

– فريدة شلوف ، **المرأة المقاولة في الجزائر** ، دراسة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الانسانية ، قسم علم اجتماع ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ، 2008 – 2009م.

– محمد الطيب دهيمي ، **تمثيل المرأة في البرلمان – دراسة قانونية لنظام الكوتا –** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، تخصص القانوني الدستوري ، جامعة الحاج لخضر – باتنة – 2014 – 2015م.

– نعيمة نصيب ، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية** ، رسالة دكتوراه مقدمة في علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2002م.

– يمينة عجناك بشي ، **أدب المرأة في الجزائر – صورة المرأة في أدب زهور ونيسي القصصي نموذجا –** أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الأدب العربي الحديث ، كلية الآداب و اللغات ، قسم اللغة العربية و آدابها ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2009– 2010م.

6- الملتقيات والندوات العلمية:

- سرور طالبي المل ، **نضال المرأة العربية من اجل الحصول على حقوقها السياسية** ، الملتقى الدولي الثاني " المشاركة السياسية للمرأة العربية " ، معهد الحقوق و العلوم السياسية ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة – يوم 2017/04/25م.

- حفصة بن عشي ، **تعزيز تواجد المرأة بالمجالس المنتخبة في ظل القانون العضوي 12-03** ، مداخلة القيت في ملتقى وطني ، حول قانون الانتخابات – واقع و آفاق – ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، يومي 03 -04 مارس 2013م.

- **كفاح المرأة الجزائرية دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة** ، ط 2 ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 ، 2007م.

- الويبوغرافيا:

- حبور جورج ، **المشاركة السياسية للمرأة من خلال المواثيق العربية و الإسلامية** ، تم تصفح الموقع يوم 2019/05/04 على الساعة 22:27

http :// www. amanjordan .org/ aman studies / wmview . php ArtID = 1170 .

- حكيمة الشاوي ، **حقوق المرأة في الدساتير العربية** ، موقع ملتقى المرأة للدراسات و التدريب ، تم الاطلاع يوم : 10-05-2019 على الساعة 41 : 22 .

http: // www.wfrt. Net/ dtls . php ؟ content ID = 743.

- عمار عباس ، نصر الدين بن طبقور ، **توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة او تحقيق المساواة عن طريق التمييز الايجابي** ،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 10 ، جوان 2013 ، ص 87، متاح على الموقع: http: // www.univ.chlef.dz/ ratsh/ RATSH – AR / LA . revue – N – 10 / Article – Revue – Academique – N – 10 – 2013 / science – eco – admin / article – 07 – pdf تم الإطلاع عليه يوم: 10-05-2019 في الساعة 11.20.

- ابراهيم غرايبة ، **نساء في معترك السياسة** ، موقع قناة الجزيرة ، تم الاطلاع يوم : 2019/05/09 على الساعة 22:18

http:// Aljazeera . net / portal / templates / postuys / pocket .

- الفرق بين الانتخابات ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/08 على الساعة : 08:06 .

http:// forum . law . dz . com / index . php ؟ shoutop = 3145 .

- - محمد عبد الحكيم ، **المرأة العربية في البرلمان** ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/11 على الساعة : 09:40

http :// www . dotms . com / details .

- الوضع السياسي للمرأة في اطار مفهوم الكوتا ، ورقة قدمت في المؤتمر الثاني للمرأة بصنعاء ايام 08-10 مارس 2003 ، تم الاطلاع على الموقع يوم 2019/05/11 على الساعة : 11:00

http :// www . yemeni . women . org . ye / comf . kota . htm .

- نعيمة سمينة ، **قانون الحصص النسائية ، المفهوم و الاشكاليات** ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/17 على الساعة 22:47

http:// aafaqcenter. Com / index . php / post / 1212.

- عماد المرزوقي ، **عدد النائبات في دول عربية على نظيراتهن في أعرق الدول الديمقراطية** ، وكالة اخبار المرأة ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/17 على الساعة : 10:14 .
http:// wonews. Net / ar / index. Php ? ajax = preview weid = 7243 .

- موقع التمكين السياسي للمرأة من الاصلاحات السياسية ، قراءة في مؤشرات التطور و دلالات الممارسة ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/10 على الساعة : 11:30 .
http:// www . facbook . com / per malink . php ? story . fb.

- بريهان الجاف ، **المرأة و المجتمع المدني** ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/15 ، على الساعة 08:12
www. Hespress . com / opinions/ 73933 . html

- نادية الأزمي ، **المرأة و المجتمع المدني** ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/15 ، على الساعة 08:12
www. Hespress . com / opinions/ 73933 . html

- هبة الشاذلي ، النساء العربيات و المجتمع المدني ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/16 على الساعة 22:00
www. Arab . hdr . org / puplictions / other / ahdr / papers 2005 / cherif pdf .

- اكرام عدنني ، المرأة في المغرب بين المكتسبات و التحديات ، تم الاطلاع على الموقع يوم : 2019/05/16 على الساعة 22:10
www. Hcwegypt . com / index . ph / ar / media . centre / women worldara / 104

–المرأة الجزائرية من النضال المسلح إلى الممارسة السياسية،**الحوار** ، متاح على الموقع:
http://elhiwardz.com/contributions/82160/ ، تم الإطلاع يوم 2019/06/06 ، على الساعة : 20:35 .

– سهير القلماوي شخصية معرض الكتاب في يوبيله الذهبي متاح على الموقع:
//alwafd.news/ثقافة/2196990-سهير-القلماوي-شخصية-معرض-الكتاب-في-يوبيله-الذهبي تم الإطلاع عليه يوم: 19-05-2019 على الساعة: 10:15.

– الوزيرة الجزائرية زهور ونيسي : تلميذة ابن باديس ، **ميم مجلة المرأة العربية** ، متاح على الموقع : https://meemmagazine.net/2017/12/21/ ، تم الإطلاع يوم : 2019/06/06 ، على الساعة : 22:00 .

– نساء من بلادي ، زهور ونيسي و عبق النضال ، **الحوار** ، متاح على الموقع :
http://elhiwardz.com/contributions/77662/ ، تم الإطلاع يوم : 2019/06/06 ، على الساعة : 22:37 .

– زهور ونيسي .. أول وزيرة كتبت الثورة مثلما ناضلت فيها ، متاح على الموقع :
https://kitabat.com/cultural تم الاطلاع يوم 2019/06/06 على الساعة : 22:10 .

– الوزيرة السابقة و المناضلة سعيدة بن حبيلس ل صوت الأحرار ، متاح على الموقع :
https://www.djazairess.com/alahrar/9580 ، تم الاطلاع يوم 2019/06/06 ، على الساعة : 21:00 .

– وزيرات واجهن الإرهاب في الجزائر .. تعرف عليهن ، متاح على الموقع :
https://www.maghrebvoices.com تم الاطلاع يوم 2019/06/07 على الساعة : 22:00 .

– سعيدة بن حبيلس في تنقل دائم لتكون بالقرب منها في أي مكان من الجزائر ، **يومية الشعب** ، متاح على الموقع : http://www.ech-chaab.com تم الاطلاع يوم : 2019/06/07 ، على الساعة : 23:00 .

– سعيدة بن حبيلس الهلال الأحمر الجزائري لأجل كرامة الإنسان ، **العربي الجديد** ، متاح على الموقع : https://www.alaraby.co.uk/amp/society تم الاطلاع يوم : 2019/06/07 ، على الساعة : 23:10 .

– رئيسة الهلال الأحمر الجزائري سعيدة بن حبيلس للنصر ، متاح على الموقع : https://www.djazairess.com/search تم الاطلاع يوم 2019/06/08 ، على الساعة : 23:20 .

– سعيدة بن حبيلس على رأس الهلال الأحمر الجزائري لعهدة جديدة ، **آخر ساعة** ، متاح على الموقع : http://www.akhersaa-dz.com ، تم الاطلاع يوم : 2019/06/08 ، على الساعة : 21:00 .

فهرس الموضوعات